الأوهام التي في مدخل أبي عبد الله الحاكم النيسابوري

"في الرجال"

للحافظ عبد الغني سعيد الازدي

"توفي ٤٠٩ هـ"

ضبط نصه وعلق عليه وخرج احاديثه

مشهور حسن محمود سلمان

مكتبة المنار

الزرقاء - الأردن

الأوهام التي
في مدخل أبي عبد الله
الحاكم النيسابوري

الطبعـة الأولى

١٤٠٧ - ١٩٨٧

مكتبة المنار للنشر والتوزيع

هاتف: ٩٨٣٦٥٩ - ص.ب: ٨٤٢ - الزرقاء - الأردن

لعبد الغني جُزْءٌ بَيَّنَ فيه أوَهْامَ كتاب «المَدْخَلِ إلى الصحيح» للحاكم، يَدُلُّ على امامته وسعة حِفْظِهِ.

الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/٢٦٩ - ٢٧٠)

قال عبد الغني:

«لما رَدَدْتُ على أبي عبدالله الحاكم «الأوْهَام التي في المدخل إلى الصحيح» بعث إليّ يشكرني، ويدعو لي، فعلمتُ أنه رجل عاقل».

الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/٢٧٠)

وفي «تذكرة الحفاظ» (٣/١٠٤٨)

«قد صنّف الحافظ عبد الغني هذا، كتاباً فيه أوهام الحاكم، فلما وقف الحاكمُ عليه، جعل يقرؤه على الناس. ويعترف لعبد الغني - بالفضل ويشكره، ويرجع فيه إلى ما أصاب فيه من الردّ عليه، رحمهما الله تعالى».

ابن كثير في البداية والنهاية (١٢/٧ - ٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل، فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

وبعد:

فكأني بلسان حال الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي، رحمه الله تعالى، يقول: «لعلّ بعض من ينظرُ فيما سطّرناه، ويقف على ما لكتابنا هذا ضمّناه، يلحق سيء الظنّ بنا، ويرى أنا عمدنا للطعن على من تقدّمنا، وإظهار العيب لكبراء شيوخنا، وعلماء سلفنا.

وأنّى يكون ذلك!! وبهم ذُكِرنا، وبشعاع ضيائهم تبصّرنا، وباقتفائنا واضح رسومهم تميّزنا، وبسلوك سبيلهم عن الهمج تحيّزنا.

وما مثلهم ومثلنا، إلا ما قال أبو عمرو بن العلاء:

ما نحن فيمن مضى، إلا كبقلٍ، في أصول نخلٍ طوال.

ولما جعل الله تعالى في الخلق أعلاماً، ونصب لكل قومٍ إماماً، لزم ممن رُزقَ البحثُ والفهمُ، وإنعامُ النّظرِ في العلم، بيانُ ما أهملوا، وتسديد ما أَغفلوا، إذ لم يكونوا معصومين من الزلل، ولا آمنين من مقارفة الخطأ

والخلل، وذلك حق العالم على المتعلم، وواجب على التالي للمتقدم»[1].

من هذا الباب، انطلق الحافظ عبد الغني، في إصلاح بعض سقطات الحاكم النيسابوري في كتاب «المدخل إلى الصحيح»، وقدّم العذرَ في مقدمة كتابه، فقال: «أكثرتَ جوازها ـ أي الأغلاط والأوهام ـ عليه، وجوّزتُ أن يكون ذلك جرى من ناقل الكتاب له، أو حامله عنه، مع أنه لا يعري بشر من السهو والغلط».

وبعد:

فهذا كتاب يرى النور لأول مرة، ضبطتُ نصَّه، وحققتُ ما ذكر الحافظ عبد الغني من أوهامٍ للحاكم فيه، وخرّجت الأحاديثَ التي ساقها بإسنادها، وهو كتابٌ نافعٌ مفيدٌ، لازمٌ لكلِّ مشتغلٍ بعلم الحديث على وجه العموم. وبعلم الرجال على وجه الخصوص، قلّما يجدُ الحديثيُّ في غيره المعلوماتِ الضافية، بالتفصيل والتأصيل، الواردة فيه.

ويكفي كتابُنا هذا تزكية الحافظِ الذَّهَبي رحمه الله تعالى، فإنه قال في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠):

«ولعبد الغنيّ جزءٌ بيَّنَ فيه أَوهامَ كتاب «المدخل إلى الصحيح» يدلُّ على إمامته، وسعة حفظه».

وأخيراً... الله تعالى أسأل، وبأسمائه وصفاته أَتَوسل، أن يكتب لي أَجرين في كل ما علَّقتُ عليه، وأن يرزقني فهماً في كتابه، ثم في سنة نبيِّه، وقولاً وعملاً يؤدِّي به عنّا حقّه، ويوجب لنا نافلة مزيده، إنه سميع مجيب.

وصلّى الله على سيِّدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وسلّم تسليماً.

المحقق

---

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٥ ـ ٦).

المؤلِّف والمؤلَّف

أولًا : المؤلِّف

أ ـ مصادر ترجمته .
ب ـ ترجمته .

أ ـ مصادر ترجمته

١ ـ سير أعلام النبلاء (١٧/٢٦٨) رقم (١٦٤).
٢ ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٧/٢٩١ ـ ٢٩٢).
٣ ـ وفيات الأعيان في أنباء أبناء الزمان (٣/٢٢٣ ـ ٢٢٤) رقم (٤٠١).
٤ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٤/٢٤٤).
٥ ـ البداية والنهاية (١٢/٧ ـ ٨).
٦ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٣/١٨٨ ـ ١٨٩).
٧ ـ الأنساب (١/١٨١).
٨ ـ حسن المحاضرة (١/١٦٥).
٩ ـ التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد (٢/١٣٥) رقم (٤٧١).
١٠ ـ الكامل في التاريخ (٩/١٠٧).
١١ ـ المختصر في أخبار البشر (٢/١٥٨).
١٢ ـ تذكرة الحفاظ (٣/١٠٤٧) رقم (٩٦٤).
١٣ ـ الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات (ص ٦٢٠).
١٤ ـ فهرس ابن عطية (ص ٩٤ ـ ٩٥).
١٥ ـ طبقات الحفاظ (ص ٤١١ ـ ٤١٢).
١٦ ـ برنامج الوادي آشي (ص ٢٦٧).
١٧ ـ فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٩ و ٢٢٤).
١٨ ـ العبر في خبر من غبر (٣/١٠٠).
١٩ ـ تاريخ التراث العربي (١/٣٧٢).

٢٠ ـ كشف الظنون (٢/١٦٣٧).

٢١ ـ هدية العارفين (١/٥٨٩).

٢٢ ـ معجم المؤلفين (٥/٢٧٣ ـ ٢٧٤).

٢٣ ـ الأعلام (٤/١٥٩).

٢٤ ـ موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (ص ٤٠١ ـ ٤٠٢).

٢٥ ـ تاريخ الأدب العربي (٣/٢٣٠).

٢٦ ـ الوفيات / لابن الخطيب (ص ٢٣١) رقم (٤٠٩).

ب ـ ترجمته

* **اسمه ونسبه:**

هو أبو محمد عبد الغني بن سعيد بن علي بن سعيد بن بشر بن مروان ابن عبد العزيز الأزدي الحجري ثم العامري، الحافظ المعدل.

* **مولده:**

ولد في مصر في سنة اثنتين وثلاثين وثلاث مائة (٣٣٢ هـ ـ ٩٤٤ م) لليلتين بقيتا من ذي القعدة.

وكان أبوه سعيد فَرَضيّ مصر في زمانه، وتوفي سنة ثمان وثلاثين وثلاث مائة، ولم يسمع منه ابنه عبد الغني شيئاً.

* **شيوخه وطلبه للعلم ونشأته:**

سمع أبو محمد من:

عثمان بن محمد السَّمَرْقَنْدِي، وهو أكبر شيخ له.

ومن أحمد بن إبراهيم بن عطيّة.

ومن أحمد بن بُهْزاد السِّيرافي، وسماعه منه في سنة اثنتين وأربعين وثلاث مائة، وهذا يدلُّ على طلب أبي محمد للعلم مبكراً.

وسمع من إسماعيل بن يعقوب بن الجِرَاب.

ومن عبدالله بن جعفر بن الورد.

ومن أحمد بن إبراهيم بن جامع.

وطبقتهم بمصر.

ومن:

القاضي يوسف بن القاسم الميانَجي.

وأبي سُليمان بن زَبْر.

والفضل بن جعفر المؤذِّن.

وطبقتهم بدمشق.

ولم تذكر لنا المصادر التي ترجمت له تفصيلاً دقيقاً عن حياته، ولكن ذكرت أنه كان على مودّة أكيدة مع علماء عصره، وكان يعترف لهم بالفضل، ويحترمهم ويبجِّلهم.

ذكر ابن خلِّكان وتبعه ابن العماد الحنبلي:

أنه كانت بينه وبين أبي أسامة جُنادة اللغوي وأبي علي المقريء الأنطاكي مودة أكيدة، واجتماع في دار الكتب ومذاكرات، فلما قتلهما الحاكم صاحب مصر، استتر بسبب ذلك الحافظ عبد الغني خوفاً أن يلحق بهما، لاتهامه بمعاشرتهما، وأقام مستخفياً مدة، حتى حصل له الأمن فظهر، والظاهر أنه داراهم بعد ذلك.

قال أبو الوليد الباجي:

قلتُ لأبي ذر الهروي: أخذت عن عبد الغني؟

فقال: لا، إن شاء الله.

على معنى التأكيد، وذلك أنه كان لعبد الغني اتصالٌ ببني عُبَيد، يعني أصحاب مصر.

قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء»:

«إتصالُه بالدولة العُبيدية كان مداراةً لهم، وإلا فلو جَمح عليهم، لاستأصله الحاكم خليفة مصر، الذي قيل: إنه ادّعى الإلهية. وأظنُّه وَلِيَ وظيفةً لهم.

وقد كان من أئمة الأثر، نشأ في سنةٍ واتباع، قبل وجود دولة الرفض، واستمرّ هو على التمسك بالحديث، ولكنّه دارى القوم، وداهنهم، فلذلك لم يُحِبِّ الحافظُ أبو ذر الأخذ عنه».

وذكر المقريزي في «الخطط والآثار»: (١/ ٤٥٩) أنه في سنة ثلاث وأربعمائة، أحضر جماعة من دار العلم، من أهل الحساب والمنطق ـ وجماعة من الفقهاء، منهم عبد الغني بن سعيد، وجماعة من الأطباء، إلى حضرة (!!) الحاكم بأمر الله، وكانت كلٌ طائفةٍ، تحضر على انفرادها، للمناظرة بين يديه، ثم خلع على الجميع ووصلهم.

ويعتذر له بأن إتصاله بالحاكم خليفة مصر كان مداراةً له، خوفاً من استئصاله.

وكانت بين عبد الغني والدَّارَقُطنيّ محبةٌ واحترامٌ، واعتراف، كل منهما للآخر بسعة العلم والإطِّلاع.

قال عبد الغني:

ابتدأت بعمل كتاب «المؤتلف والمختلف»[1] وقدم علينا أبو الحسن الدارقطني، فأخذتُ عنه أشياء كثيرة، فلما فرغت من تصنيفه، سألني أن أقرأه عليه، ليسمعه مني.

فقلتُ له: عنك أَخذتُ أَكْثَرَه.

فقال لي: لا تقل هكذا، فإنك أَخَذْتَه عني متفرِّقاً، وقد أوردتَهُ مجموعاً، وفيه أشياء كثيرة، أَخَذْتَها عن شيوخك.

فقال: فقرأته عليه.

---

(١) ذكر ابن نقطة في «التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد» (٢/ ١٣٥) أنه أول من صنف في علم المؤتلف والمختلف في أسماء الرواة وأنسابهم. وانظر: فتح المغيث» (٣/ ٢٣٥). قلت: وسبقه ابن حبيب «ت ٢٤٥ هـ». مختلف ومؤتلف أسماء القبائل.

* **تلاميذه:**

حدَّثَ عن الحافظ عبد الغني بن سعيد:

الحافظ محمد بن علي الصُّوري.

وَرَشَأ بن نَظِيْف المُقْرِيء.

وعبد الكريم بن أحمد البخاري.

وابن بقاء الورّاق.

وأبو علي الأهْوَازي.

والقاضي أبو عبدالله القُضاعي.

وأبو إسحاق الحبّال.

وخلق سواهم.

وبالإجازة أبو عمر بن عبد البرِّ، وغيرُه.

* **مدحه وثناء العلماء عليه:**

قال الصوري: قال لي أبو بكر البرقاني:

سألتُ الدارقطني بعد قدومه من مصر، هل رأيت في طريقك من يفهم شيئاً من العلم؟

فقال لي:

ما رأيت في طول طريقي أحداً، إلا شابّاً بمصر، يقال له: عبد الغني، كأنه شعلة نار، وجعل يفخم أمره، ويرفع ذكره.

وقال الصوري:

قال لي أبو عبدالله محمد بن عبد الرحمن بن أبي يزيد الأزدي قال لي أبي: خرجنا مع أبي الحسن الدارقطني من عند أبي جعفر مسلم الحسيني، فلقينا عبد الغني بن سعيد، فسلّم على أبي الحسن، ووقفا ساعة يتحدثان.

ثم انصرف عبد الغني، فالتفت إلينا أبو الحسن فقال:

يـا أصحابنـا، ما التقيت من مـرة مع شـابكم هذا، فـانصـرفتُ عنـه إلا بفائدة.

وقال الصوري:

قال لي أبو الفتح منصور بن علي الـطرسوسي ـ وكـان شيخاً صـالحاً ـ: لمـا أراد أبـو الحسن الدارقـطني الخروج من عـدنا، من مصـر، خرجنـا معه نودِّعه، فلما ودَّعناه بكينا، فقال لنا:

تبكون؟

فقلنا: نبكي لما فقدناه من علمك، وعدمناه من فوائدك.

فقال:

تقولون هذا، وعندكم عبد الغني، وفيه الخلف.

ولم يقتصر مدح الحافظ عبد الغني على الـدارقطني، وإنمـا مدحـه كلُّ مَنْ ترجم له.

فقال فيه الذهبي في «تذكـرة الحفاظ»: «الحـافظ الإمام المتقن النسـابة أبو محمد الأزدي المصري، مفيد تلك الناحية» وقال في «سير أعلام النبلاء»: «الإمام الحافظ الحجة النسابة محدث الديار المصرية».

وقال العتيقي فيه:

«كان عبد الغني إمام زمانـه في علم الحديث وحفـظه، ثقة مـأمونـاً، ما رأيت بعد الدارقطني مثله».

وقال البرقاني:

«ما رأيتُ بعد الدارقطني أحفظ من عبد الغني المصري».

وقال أبو عبدالله الصوري الحافظ:

«ما رأت عيناي مثله في معناه».

وقال فيه ابن كثير:

«كان عالماً بالحديث وفنونه، وله فيه المصنفات الكثيرة الشهيرة».

وقال فيه ابن تَغْري بَرْدِي:

«سمع الكثير، وبرع في علم الحديث، وكان عالماً بأسامي الرجال وعلل الحديث».

وقال فيه السيوطي:

«الإمام الحافظ المتقن النسابة إمام زمنه في علم الحديث وحفظه» وذكر النووي في «الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات» جماعة من حفاظ الحديث، الذين اشتهرت مصنفاتهم، وعظم الإنتفاع بهم، وذكر من بينهم الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي.

*** وفاته:**

لقد كان لعبد الغني جنازةٌ عظيمة، تحدَّث بها الناس، ونودي أمامها: هذا نافي الكذب عن رسول الله ﷺ.

وكانت وفاته في سنة تسع وأربع مائة، في سابع صفر، ليلة الثلاثاء[1]، ودفن بحضرة مُصَلّى العيد في مصر، رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

*** مؤلفاته:**

ذكرت المصادر بعض مصنفاته، وإليك ما وقفتُ عليه:

١ ـ المؤتلف والمختلف:

ذكره له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/٢٦٨) وفي «تذكرة الحفاظ» (٣/١٠٤٩) وابن نقطة في «التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد» (٢/١٣٥) وابن تَغْرِي بَرْدِي في «النجوم الزاهرة» (٤/٢٤٤) وابن العماد الحنبلي في «شذرات الذهب» (٣/١٨٨) وابن خلكان في «وفيات الأعيان»

---

(١) على هذا جمهور مؤرخي وفاته، وقد شذّ السمعاني فقال في «الأنساب» (١/١٨١): وتوفي سنة نيف عشرة وأربع مائة، وقال ابن تَغْري بَرْدِي في «النجوم الزاهرة» (٤/٢٤٤) أن وفاته كانت في شوال (!!) وليست في صفر.

(٢٢٣/٣) وابن عطية في «الفهرس» (ص ٩٤) والسيوطي في «حسن المحاضرة» (١/ ١٦٥) وابن خير الإشبيلي في «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (ص ٢١٦ ـ ٢١٧) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٦٣٧).

وللكتاب مخطوطات كثيرة، ذكرها فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣) وبروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» (٣/ ٢٣٠).

وطبع هذا الكتاب في الهند، سنة ١٣٣٢ هـ، ونشره محمد الجعفري الزيتي سنة ١٣٢٧ هـ.

٢ ـ مشتبه النسبة:

ذكره له ابنُ حجر العسقلاني في «الإصابة» (٢/ ٧٣) وابنُ تَغْرِي بَرْدِي في «النجوم الزاهرة» (٤/ ٢٤٤) وابنُ عَطيَّة في «الفهرس» (ص ٩٤) وابن خير الإشبيلي في «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (ص ٢١٧) ووقع اسمه فيه (مشتبه التسمية!!) وفؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٣٧٣) وذكر مخطوطاته في مكتبات العالم. وانظر: تاريخ الأدب العربي» (٣/ ٢٣٠).

وطبع هذا الكتاب مع «المؤتلف والمختلف» في مجلد واحد.

٣ ـ الغوامض والمبهمات:

ذكره له ابنُ حجر العسقلاني في «الإصابة» (٤/ ٤٧٠) وابن خير الإشبيلي في «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (ص ٢١٩) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٥٨٩) وفؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٣٧٤) وبروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» (٣/ ٢٣١) والألباني في «فهرسة مخطوطات الظاهرية» (ص ٣٤٨) وكحالة في «معجم المؤلفين» (٥/ ٢٧٣).

٤ ـ المتوارين (الذين اختفوا خوفاً من الحجاج بن يوسف):

ذكره له إسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٥٨٩) وفؤاد

سزكين في تاريخ التراث العربي» (١/ ٣٧٤) وبروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» (٣/ ٢٣١) وكحالة في «معجم المؤلفين» (٥/ ٢٧٣).

٥ - إيضاح الإشكال في الرواة:

ذكره له ابن خير الإشبيلي في «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (ص ٢١٩) والمزي في تهذيب الكمال» (ص ٤٦١ مخطوط مصوّر) وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٨٧)، وفؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٣٧٤) وبروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» (٣/ ٢٣١).

٦ ـ الرباعيات في الحديث:

ذكره الوادي آشي في «برنامجه» (ص ٢٦٧) وسمّاه (الأحاديث التي اجتمع فيها أربعة من الصحابة ـ رضي الله تعالى عنهم ـ يروي بعضهم عن بعض) وابن خير الإشبيلي في «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (ص ٢١٩) وفؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٣٧٤) وذكر مخطوطاته في مكتبات العالم. وحققه صديقنا علي حسن عبد الحميد، وهو تحت الطبع الآن.

٧ ـ عمدة الأحكام في كلام خير الأنام:

ذكره له بروكلمان في تاريخ الأدب العربي» (٣/ ٢٣١) ووهم في ذلك، لأنه ليس لعبد الغني الأزدي، وإنما هو لعبد الغني المقدسي (انظر ملحق بروكلمان (٢/ ٦٥).

٨ ـ الفوائد المنتقاة عن الشيوخ الثقاة من حديث أبي الحسين محمد بن أحمد العباس الإخميمي (ت ٣٩٥ هـ):

ذكره له فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٣٧٤).

٩ ـ كتاب في تاريخ القضاة:

ذكره له السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» (ص ٥٧٤).

١٠ ـ من روي من التابعين عن عمرو بن شعيب.

ذكره له السخاوي في «الإعلان» (ص ٦٠٤).

١١ ـ آداب المحدثين:

ذكره له عمر رضا كحالة في «معجم المؤلفين» (٥/٢٧٣).

١٢ ـ كتاب فيه مجلس من أوهام أبي عبدالله البخاري في تاريخه الكبير:

ذكره له ابن خير الإشبيلي في «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (ص ٢٢٤).

١٣ ـ العلم:

نسبه له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/٢٧٣) وقال: «وهو جزآن».

١٤ ـ الأوهام التي في مَدْخل أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري: «كتابنا هذا».

ثانياً: المؤلَّف

أ ـ نسبته لمؤلِّفه.

ب ـ تحقيق اسمه.

جـ ـ موضوعه وأهميته.

ء ـ مخطوطاته في مكتبات العالم.

هـ ـ وصف النسخة التي اعتمدت عليها.

ز ـ عملي في المخطوط.

أ - نسبة الكتاب لمؤلِّفه

هذا الكتاب أَلَّفه الحافظ عبد الغني بن سعيد، على وجه اليقين، ونسبه له جلٌّ من ترجم له، ونقل عنه واستفاد منه ونسبه له جماعةٌ من الحفاظ، على رأسهم الحافظ المزي والحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر.

وممن نسب كتاب «الأوهام التي في مدخل أبي عبدالله الحاكم» للحافظ عبدالغني:

الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٦٩ - ٢٧٠).
وفي تذكرة الحفاظ» (٣/١٠٤٨).
وابن كثير في «البداية والنهاية» ١٢/ ٧ - ٨).
وابن الجوزي في «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» (٧/ ٢٩١).
وابن خير الإشبيلي في «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (ص ٢٢٤).
وغيرهم كثير.

ب ـ تحقيق اسمه

وقع اختلاف في المصادر التي ترجمت لعبد الغني بن سعيد، في اسم هذا الكتاب، فتارة يذكر بـ «كشف الأوهام التي في كتاب المدخل الذي صنفه الحافظ النيسابوري»(١) وتارة يذكر بـ «تصحيح الأوهام التي في مدخل أبي عبدالله الحاكم»(٢) وتارة أخرى يذكر هكذا «الأوهام التي في مدخل أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري» وتارة أخرى «تبيين أوهام الحاكم»(٣).

والمثبت على طرة عنوان المخطوط الذي اعتمدتُ عليه في التحقيق:

«الأوهام التي في مدخل أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري».

وهذا العنوان الذي اعتمدتُه لكتابنا هذا، وذكره له على هذا الوجه:

الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٧٠) وفي «تذكرة الحفاظ» (١٠٤٨/٣). والمزي في «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (ص ١٦٤٠ - مخطوط مصوّر) وبروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» (٢١٦/٣).

---

(١) انظر: تاريخ التراث العربي (١/ ٣٧٤).

(٢) انظر: «فهرسة ابن خير الإشبيلي» (ص ٢٢٤)

(٣) انظر: لسان الميزان (٢/ ١٠٩).

حـ - موضوع الكتاب وأهميته

قال الذهبي في ترجمة «عبد الغني بن سعيد» في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٦٩ - ٢٧٠):

«ولعبد الغني جزء بيّن فيه أوهام كتاب «المدخل إلى الصحيح» للحاكم، يدلُّ على إمامته وسعة حفظه».

وهذا الكتاب، سَبَرَ فيه الحافظُ عبدُ الغني رجالَ الصحيحين، وبيَّنَ ما وقع فيه الحاكمُ من أوهامٍ، كأن يفرِّقُ بين رجلين وهما واحدٌ، أو العكس، - أي: يجمع بين اثنين، ظانّاً أنهما واحدٍ، وهما متغايران - أو غير ذلك من التصحيف الواقع في الأسماء التي في «المدخل إلى الصحيح».

فهذا الكتاب مهم للحديثي، يحتاج إليه ليدفع معرّة التصحيف، ورحم الله علي بن المديني فإنه قال:

«أشد التصحيف ما يقع في الأسماء».

ووجهه بعضهم في ضبط الحديث، بأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده[1].

ولم يرتّبه الحافظ عبد الغني ترتيباً معيّناً، فلم يرتبه على الحروف الأبجدية، ولا على الوفيات، ولا على غيرها.

---

(١) فتح المغيث (٣/ ٢٣٥).

وإنما تتبع الحاكم في كتابه «المدخل إلى الصحيح»[1]، وبيّن الأوهام الواقعة فيه، حسب ترتيبه، وكان ترتيبُ الحاكم فيه، على النحو التالي[2]:

١ ـ استهل الحاكم كتابه «المدخل إلى الصحيح» بالأحاديث التي تحض على إتباع السنة، ومجانبة البدع.

٢ ـ ثم ذكر الأحاديث التي أمر فيها رسول الله ﷺ أمته بالتبليغ عنه، ودعا لمن بلّغ سنته كما وعاها.

٣ ـ ثم ذكر الأحاديث التي فيها الوعيد الشديد والزجر الأكيد، لمن يفتري الكذب على رسول الله ﷺ.

٤ ـ ثم تعرّض لجماعة جهلاء، يخيل إليهم جهلهم أن كل ما ينسب إلى رسول الله ﷺ فهو صحيح. وينكرون منهج السلف الصالح، وأئمة الحديث في الجرح والتعديل.

٥ ـ ثم ذكر الباعث على تأليف كتابه هذا، من الغيرة على السنة، وحملة الآثار.

٦ ـ ثم ذكر منهج البخاري ومسلم، ورد على مقولة المبتدعة: «قد بلغ رواة الحديث في كتاب التاريخ للبخاري قريباً من أربعين ألف رجل وامرأة، والذين يصح حديثهم من جملتهم هم الثقات الذين أخرجهم البخاري ومسلم لا يبلغ عددهم أكثر من ألفي رجل وأمرأة».

٧ ـ ثم شرع في ذكر أسماء الضعفاء المطعون فيهم، الطعن الشديد، مرتباً إياهم على ترتيب حروف الهجاء.

٨ ـ ثم انتقل بعد هذا إلى بيان أسماء من أَخرج لهما الشيخان في صحيحيهما.

---

(١) وقد طبع قسم منه بتحقيق الدكتور ربيع بن هادي عمير المدخلي.

(٢) المدخل إلى الصحيح ص (٣٤) وما بعدها، بتصرف.

٩ - ثم ذكر أسماء الصحابة، مفتتحاً بالخلفاء الراشدين، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة إلا أبا عبيدة، ثم باقي الصحابة مرتباً إياهم على حروف المعجم.

١٠ - ثم ذكر بعد ذلك أصحاب الكنى من أصحاب رسول الله ﷺ ثم الصحابيات من النساء.

١١ - ثم عقب ذلك بأسماء من أخرج لهم الشيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما، ممن بعد الصحابة، مرتباً أسماءهم على حروف المعجم، ثم عقب ذلك بباب خاص بالنساء من بعد الصحابيات.

١٢ - ثم عقد باباً لمشايخ الإمام البخاري رحمه الله الذين لقيهم، وسمع منهم، ثم روى عنهم بواسطة رجال آخرين، مرتباً إياهم على حروف الهجاء.

١٣ - ثم ذكر أسماء جماعة من الشيوخ، الذين روى لهم البخاري، استشهاداً لا اعتماداً عليهم، ورتبهم على حروف الهجاء أيضاً.

١٤ - ثم أردف ذلك بأسامي المشهورين بالكنى في الصحيحين.

١٥ - ثم أورد أسامي المعروفين بالكني، من أخرجا أو واحد منهما حديثه من التابعين، سرد هؤلاء المكنين، دون ترتيب على حروف الهجاء.

١٦ - ثم أورد بعد ذلك جماعة ممن عرفت كناهم ولم تعرف أسماؤهم من التابعين، وتابعي التابعين.

١٧ - ثم أورد بعد هؤلاء المعروفين بالكنى ممن بعد التابعين ممن اتفقا عليهم وعرفت أسماؤهم.

١٨ - ثم أصحاب الكني من النساء من بعد الصحابة من اتفقا عليه أو انفردا في الإخراج عنهن.

١٩ ـ ثم قدم مقدمة مدح فيها الإمامين البخاري ومسلم، وهذه المقدمة مهّدَ بها لفصلين ذكر في أحدهما: الرواة الذين عيب على الإمام مسلم إخراج حديثهم في صحيحه وثانيهما: ذكر فيه أسامي من أخرج لهم الإمام البخاري في صحيحه، وهم ممن نسب إلى نوع من الجرح.

٢٠ ـ ثم عقد الحاكم فصلاً فيمن روى عنهم الإمام البخاري في صحيحه، واقتصر على ذكر أسمائهم، وأهمل ذكر أنسابهم، وما يعرفون به من بلدانهم وقبائلهم.

٢١ ـ ثم عقد فصلاً لأسامي من ذكرهم أبو عبدالله البخاري من الشيوخ الذين لقيهم وسمع منهم، ثم لم يحدث عنهم في الصحيح.

٢٢ ـ ثم عقد فصلاً لشيوخ الإمامين البخاري ومسلم الذين سمعا منهم ولقياهم، ورويا عنهم في الصحيحين.

وكان هذا هو الفصل الأخير.

فتتبع الحافظُ عبدُ الغني بن سعيد الأزدي الحاكم في هذه المواطن جميعاً، وكلَّ خطأ ووهمٍ لاح له فيه دوَّنه عنده، فخرج بهذا الكتاب، النافع المفيد، الذي يلزم كلّ من يريد التحقيق، ليتبين له الحال في تلك المواضع وغيرها، مع الوقوف على الأدلة وما لها وما عليها، ليتسنى له الحصول على فوائد جمّة، قلما يجدها عند غيره.

ولهذا الأمر، اتخذ العلماءُ كتابه هذا ـ وغيره ـ مرجعاً للمشكلات، فنقل منه الحافظ المزي في مواطن من «تهذيب الكمال» منها: (ص ١٦٤٠) ونقل منه الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» في مواطن منها: (٣/٣٧٦) و(٨/١١٠) و(١٢/٢٣١) وفي «لسان الميزان» في مواطن، منها: (٢/١٠٩) و(٣/٧٨) و(٣/٣٣٢) وفي «فتح الباري» في مواطن، منها: (٥/٢٤٥) ونقل منه الخطيب البغدادي[1] في «موضح أوهام الجمع والتفريق» في مواطن منها:

(١) ذكر الدكتور أكرم ضياء العمري في «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد»=

(٣٥١/١) ونقل منه الذهبي في «ميزان الإعتدال» في مواطن، منها: (٤٨٦/٢) ونقل منه ابن الصلاح في «مقدمة علوم الحديث» (ص ٤٩٨ - ٤٩٩ - طبعة عائشة عبد الرحمن).

وبلغت أوهام الحاكم في كتابه «المدخل إلى الصحيح» خمسة وخمسين وهماً.

ولا شك أن النسخة التي وصلت عبد الغني من «المدخل» كانت تحملُ كلَّ الأخطاء، التي أبدى عليها ملاحظاته.

وهذه الأوهام كلها يمكن أن تكون من الحاكم، ولما بلغه انتقاد عبد الغني، عدَّل منها، ما رأى أن عبد الغني قد أصاب فيه، وأبقى ما يرى أن عبد الغني لم يصب فيه في نظره.

ولا شك أن بعض الأخطاء، كانت من الناسخ، بدليل وقوعها على الصواب في مصنفات الحاكم الأخرى، ولاستبعاد وقوع الحاكم فيها، لظهورها. ولمعرفتها من قبل المبتدئين في التحصيل والطلب، فضلاً عن أمثال الحاكم النيسابوري. ولهذا قال الحافظ عبد الغني في ديباجة كتابه هذا:

«فإني نظرتُ في كتاب «المدخل» الذي صنّفه الحاكم أبو عبدالله محمد ابن عبدالله النيسابوري مع أبي سعيد عمر بن محمد بن محمد السجزي، فإذا فيه أغلاط، أعظمتُ أن تكون غابت عنه، وأكثرت جوازها عليه، وجوَّزتُ أن يكون ذلك جرى من ناقل الكتاب له، أو حامله عنه، مع أنه لا يعري بشر من السهو والغلط».

وذكر محقق «المدخل إلى الصحيح» (ص ٤٤) أن الحافظ عبد الغني

= (ص ٤٠١) أن الخطيب اقتبس من عبد الغني في خمسين موضعاً، وقال: «معظم المقتطفات ليست من كتاب «المؤتلف والمختلف» ولا من كتاب «مشتبه النسبة» فلعل بعضها من كتابنا هذا.

انتقد الحاكم ووهمه في أربعة وخمسين[1] موضعاً، وقال:

«فوجدتُ من الأوهام في المدخل ثمانية وعشرين موضعاً، كما ذكر عبد الغني والباقي ـ وهو ستة وعشرون موضعاً ـ وجدتُها على الصواب، وعلى خلاف ما ذكره عبد الغني في كتابه «كشف الأوهام»»[2].

قلت: يحتمل أن يكون ذلك من الناسخ وأكاد أجزم بأن بعضها منه ـ والبعض الآخر من الحاكم نفسه، ولما وصل إليه كتاب الحافظ عبد الغني هذا، رجع عن الذي رآه خطأ، وأبقى ما رآه صواباً، ومن هنا اختلف عدد الأوهام التي وقعت في أصل مخطوطنا هذا عن الأوهام الموجودة في «المدخل إلى الصحيح»[3].

ويؤيد هذا:

ما ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٢/٧ ـ ٨) قال:

«قد صنّف الحافظ عبد الغني هذا كتاباً فيه أوهام الحاكم، فلما وقف الحاكم عليه، جعل يقرؤه على الناس، ويعترف لعبد الغني بالفضل، ويشكره، ويرجع فيه إلى ما أصاب فيه من الردّ عليه، رحمهما الله تعالى».

وروي ابن الجوزي في «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» (٢٩١/٧) بسنده إلى الحافظ عبد الغني بن سعيد قال:

«لما وصل كتابي الذي عملتُه في أغلاط أبي عبد الله الحاكم، أجابني

---

(١) كذا قال، والصحيح: أنه وهمه في خمسة وخمسين موضعاً.

(٢) «المدخل إلى الصحيح» (ص ٤٤).

(٣) على هذا تعرف خطأ بروكلمان عندما قال في «تاريخ الأدب العربي»(٣١٦/٣): «كتب عبد الغني على «المدخل» كتاب «الأوهام التي في المدخل» وهو يصحح ما وقع فيه من الأوهامَ والأغلاط، التي يعزوها إلى النساخ، أكثر مما يعزوها إلى المؤلف».

بالشكر عليه، وذكر أنه أملاه على الناس، وضمّن كتابه إليّ الإعتراف بالفائدة، وبأنه لا يذكرها إليّ غنى».

وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧ / ٢٧٠) وفي «تذكرة الحفاظ» (٣/١٠٤٨) قال عبد الغني :

«لما رددتُ على أبي عبدالله الحاكم «الأوهام التي في المدخل إلى الصحيح» بعث إليّ يشكرني، ويدعو لي، فعلمتُ أنه رجل عاقل».

ـ مخطوطاته في مكتبات العالم[1]

يوجد لكتابنا هذا نسختان مخطوطتان في مكتبات العالم، وهما: نسخة مخطوطة في مكتبة سراي أحمد الثالث (١٤/٦٢٤) تقع في (٦) أوراق.

من (٢٠٠ أ ـ ٢٠٦ ب).

ونسخة أخرى في مكتبة الأوقاف ببغداد، رقم (٣/٢٨٨٦) وهذه النسخة هي التي اعتمدتُ عليها في التحقيق.

---

(١) انظر: تاريخ التراث العربي (١/٣٧٤).

هـ ـ وصف المخطوط الذي اعتمدتُ عليه

يقع المخطوط في (١٩) لوحة، في كل لوحة صفحتان، في كل صفحة ما بين (١٥ ـ ١٦) سطراً.

وخطه جيّد ومقروء.

ويوجد في صفحة واحدة في سطرين متتالين كلامٌ ممسوحٌ بعضُ حروفه ويوجد سقطٌ في كلمة أو كلمتين.

وعلى المخطوط سماعان:

الأول: على غلافه، وبخط القاضي الإمام المحدّث أبو محمد عبدالله ابن عبدالرحمن بن يحيى بن إسماعيل العثماني الديباجي.

قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٥٩٧) في ترجمته:

«كان ثقة في نفسه، وقد قال حماد الحرَّاني: رمى أبو طاهر السِّلَفيُّ العثمانيَّ بالكذب، فذكر لي جماعةٌ من أعيان أهل الأسكندرية أنَّ العثمانيَّ كان صحيح السماعات، ثقةً ثبتاً صالحاً متعفِّفاً، يُقريء النحوَ واللغة والحديث، وسمعتُ جماعة يقولون: إنه كان يقول: بيني وبين السِّلفيِّ وقفةٌ بين يدي الله. قال الأبّار: أكثر أبو عبدالله التُّجيبي عن أبي الحجاج الثَّغْري، وقال: لم أرَ أفضل منه، ولم أرَ بالبلاد المشرقية أفضل من أبي محمد العثماني ولا أزهد ولا أورع منه.

قلت «الذهبي»: خرَّج تلك الفوائد في سنة أربع عشرة وخمس مائة،

وحدَّث بها في ذلك الوقت وهلم جراً، وكان أبوه من علماء الثَّغْر»[1].

وهذا السماع الذي كتبه العثماني يجيز فيه للقاضي السعيد أبي الحسن علي بن القاضي الأشرف السعيد ابن المجد علي بن الحسن بن الحسين البيساني رواية الكتاب عنه، هذا وقد قرأ القاضي السعيد أبو الحسن هذا الكتاب عليه، وأجاز روايته عنه، وسمع معه نصر بن أبي القاسم من بداية وهم رقم (٣ ـ بترقيمنا) فإنه جاء حذو هذا المكان من المخطوط (لوحة ٣/ أ) سطر (٧) في الحاشية:

«سمع نصر من هنا».

وجاء في آخره (لوحة ١٩/ ب):

«بلغت بقراءتي على الشيخ وحضر نصر بن أبي القاسم وصح ذلك، والحمد لله وحده».

وفيه أيضاً:

«أعاد نصر بقراءته ما فاته وصح».

وإليك صورة هذا السماع:

«قرأ عليّ هذا الجزء سيدي القاضي السعيد أبو الحسن علي بن القاضي الأشرف السعيد ابن المجد علي بن الحسن بن الحسين البيساني، أدام الله نعماءه، ورحم جَدَّه وأباه.

وأجزتُ له روايته عني بسندي المذكور فيه.

وكتب عبدالله بن عبد الرحمن بن يحيى بن إسماعيل العثماني الديباجي في الثالث والعشرين من شهر ربيع الآخر، سنة أربع وخمسين وخمس مائة.

---

(١) انظر ترجمته في:
«العبر في خبر من غبر» (٤/ ٢١٤ ـ ٢١٥) و«لسان الميزان» (٣/ ٣٠٩) و«شذرات الذهب» (٤/ ٢٤١ ـ ٢٤٢) و«النجوم الزاهرة» (٦/ ٨٠).

حـامداً الله تعـالى ومصلياً على سيِّـدِنا محمـد، نبيِّه وآلـه، ومسلّمـاً تسليمـاً، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

ويشير الحافظ العثماني بقوله «بسندي المذكور فيه» إلى السماع الثاني.

والسمـاع الثـاني جـاء في آخـر المخـطوط، وهـو بخط الشيـخ ابن المشرف، ونصه:

«صورة خط الفقير ابن المشرف:

قرأ عليّ جميع هذا الجزء، صاحبنا الشيخ أبو محمد عبدالله بن القاضي أبي الفضـل عبد الـرحمن بن الفقيه أبي الحسين يحيى بن إسماعيـل الشـريف العثماني قراءة ضبط وتحقيق.

وهـو روايتي عن الشيـخ أبي زكـريـا البخـاري الحـافظ عن عبـد الغني مصنِّفِه.

وكتب علي بن المشـرف بخطّه، في الأسكنـدرية ـ حمـاها الله ـ في ذي القعدة من سنة سبـع وخمس مائـة، حامـداً الله، ومصلِّياً على نبيّـه وآله وسلم تسليماً».

فالراوي لنسختنا هذه عن مصنِّفها هو الحـافظ عبد الـرحيم بن أحمد بن نصـر بن إسحاق بن عمـرو، الإمـام الحـافظ الجـوّال، أبـو زكـريـا التميميّ، البخاري.

قال الذهبي في ترجمته: «حدث عن. . . وذكر جماعة من بينهم: عبـد الغني بـن سعيد الحافظ».

وقال:

«مولده في سنة اثنتين وثمانين وثلاث مائة.

وأكبر شيخ له إبراهيم بن محمد بن يزداذ، وصاحبُ ابن أبي حاتم.

قـال الرازي في «مشيختـه»: دخـل أبـو زكـريـا بـلادَ المغـرب، وبـلادَ

الأندلس، وكتب بها، وفي شيوخه كثرة، وكان من الحفّاظ الأثبات، ومات في سنة إحدى وستين وأربع مائة».

وقال أيضاً:

«وقال ابن طاهر: حدثنا سعدُ الزَّنْجاني، قال:

لم يَروِ كتاب «مشتبه النسبة» عن مؤلِّفه عبد الغني سوى ابن ابنته عليِّ ابن بقاء، وابن عبد الرحيم البخاريّ، حدّث به»[1].

وروى كتاب الأوهام أيضاً ابن خير الإشبيلي فقال في «فهرسته» (ص ٢٢٤): «كتاب تصحيح الأوهام التي في مدخل أبي عبدالله الحاكم، تأليف أبي محمد عبد الغني بن سعيد الحافظ، حدثني به أبو محمد بن عتاب عن أبي عمر بن عبد البر الحافظ عن عبد الغني بن سعيد إجازةً. فيما كتب إليه بخطّه من مصر».

---

(١) انظر ترجمته في:
«سير أعلام النبلاء» (١٨/٢٥٧) و«تذكرة الحفاظ» (٣/١١٥٧) و«النجوم الزاهرة» (٥/٨٤) و«شذرات الذهب» (٣/٣٠٩) و«نفح الطيب» (٣/٦٢).

و ـ عملي في المخطوط

ويتلخص عملي في هذا المخطوط بما يلي:

أولاً: قمتُ بنسخه، وترقيم الأوهام التي ذكرها الحافظ عبد الغني بن سعيد فيه.

ثانياً: حاولتُ ـ جاهداً ـ أن أقف على المصادر التي نقلت كلام المصنف، وبيّنتُ ذلك في الهوامش.

ثالثاً: رجعتُ إلى المصادر التي أحال إليها المصنف ـ وغيرها ـ وبيّنت مواطن نقله منها، وأحال كثيراً إلى «التاريخ الكبير» للبخاري. وإلى «طبقات الرواة» (مخطوط) للإمام مسلم.

رابعاً: ذكرتُ في وافق المصنِّف في توهيمه للحاكم، ومن عارضه.

خامساً: خرّجتُ الأحاديث التي ساقها المصنِّف، مستدلاً بها على صواب قوله، وسداد رأيه، ومن الطريق التي هي موضع استشهاده بها.

سادساً: وأخيراً قمتُ بعمل ثلاثة فهارس:

الأول: للموضوع، وصنعتُه على شكل جدول فيه وهم الحاكم، وتصويب عبد الغني له.

الثاني: فهرس لأسماء الرجال المذكورين، في كلام المصنف، مرتبين على الحروف الأبجدية.

الثالث: فهرس لأطراف الأحاديث والآثار مرتبة على الحروف الأبجدية أيضاً.

وأخيراً أسألُ الله ربَّ العرش العظيم، أن يجعل عملي هذا. خالصاً له، وأن يكتبه في ميزان أعمالي، يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتَى الله بقلب سليم.

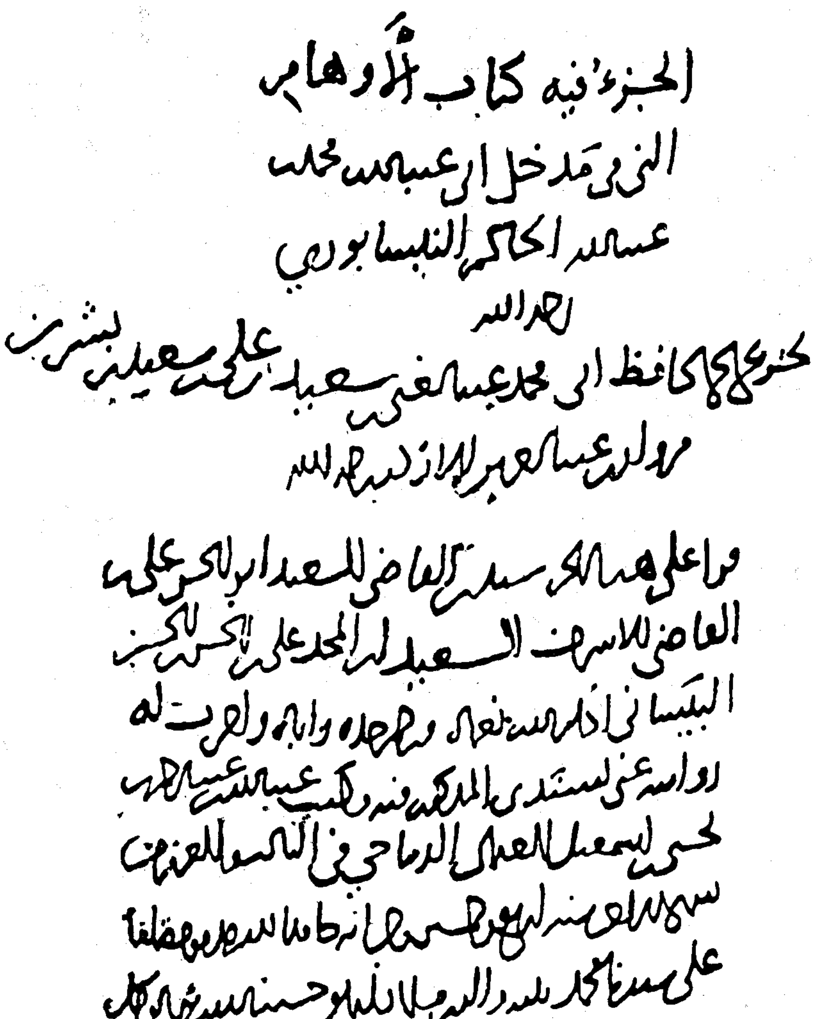
وسبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إلـه إلا أنت، استغفرك وأتـوب إليك.

المحقق

مشهور حسن سلمان

بعد عشاء يوم الخميس

٢٢/ جمادي الأول /١٤٠٧ هـ.



الجزء فيه كتاب الأوهام
التي في مدخل أبي عبد الله محمد
بن عبد الله الحاكم النيسابوري
رحمه الله
تخريج الحافظ أبي محمد عبد الغني بن سعيد بن علي بن سعيد بن بشر بن
مروان عبد العزيز الأزدي رحمه الله

[illegible]

الصفحة الأولى من مخطوط الأوهام

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين وعليه أتوكل

قرأت على القاضي الفقيه أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن

يحيى بن إسماعيل العثماني الديباجي بثغر الإسكندرية حماها الله تعالى

في يوم الخميس الثالث والعشرين من شهر ربيع الآخر من سنة أربع وخمسين وخمسمائة

قرأت على الشيخ أبي الحسن علي بن المشرف بن المسلم

بن حميد بن عبد المنعم الأنماطي بثغر الإسكندرية حماها الله تعالى

في ذي القعدة من سنة سبع وخمسمائة قلت له أخبركم الشيخ

الحافظ أبو بكر عبد الرحيم بن أحمد بن نصر البخاري بمصر

قال قال لنا الشيخ أبو محمد عبد الغني بن سعيد الحافظ رحمه الله

الحمد لله كما ينبغي له وما توفيقي إلا به وإياه أسأل

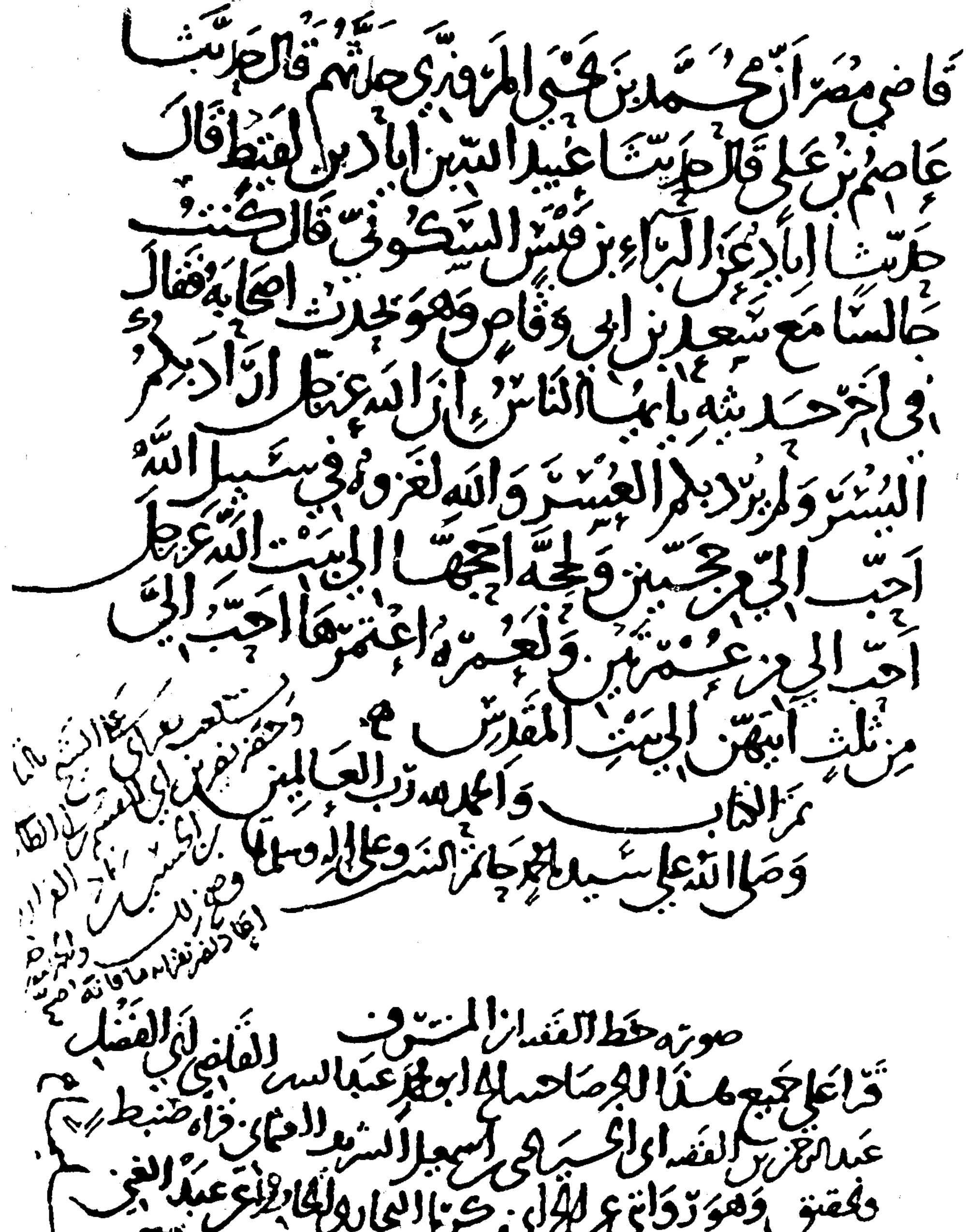
أن يصلي على محمد نبيه وأهل بيته الطيبين وأن يسلم عليه

وعليهم تسليما.

أما بعد فإني نظرت في كتاب المدخل الذي صنفه

الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري مع

وجه (أ) من لوحة رقم (٢) من مخطوط الأوهام


قاضي مصر أن محمد بن يحيى المروزي حدثهم قال حدثنا
عاصم بن علي قال حدثنا عبيد الله بن إياد بن لقيط قال
حدثنا إياد عن البراء بن قيس السكوني قال كنت
جالساً مع سعد بن أبي وقاص وهو يحدث أصحابه فقال
في آخر حديثه يا أيها الناس إن الله عز وجل أراد بكم
اليسر ولم يرد بكم العسر والله لغزوة في سبيل الله
أحب إلي من حجتين ولحجة أحجها إلى بيت الله عز وجل
أحب إلي من عمرتين ولعمرة أعتمرها أحب إلي
من ثلث آتيهن إلى بيت المقدس
تم الكتاب والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وسلم

صورة خط ... المشرف
قرأ علي جميع هذا الجزء صاحبنا أبو محمد عبد الله ... ابن أبي الفضل
عبد الرحمن بن الفضل ... إسماعيل الشريف الهمذاني قراءة ضبط
وتحقيق وهو يرويه عني عن الشيخ أبي زكريا البخاري ... عن عبد الغني
الحافظ مصنفه وكتب علي المشرف بخطه ...
في ذي القعدة ...

وجه (ب) من لوحة رقم (١٩) من مخطوط الأوهام

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه أستعين وعليه أتوكل

قرأتُ على القاضي الفقيه أبي محمد عبدالله بن عبد الرحمن بن يحيى ابن إسماعيل العُثماني الديباجي بثغر الأسكندرية حماها الله تعالى في يوم الخميس الثالث والعشرين من شهر ربيع الآخر من سنة أربع وخمسين وخمس مائة.

قرأت على الشيخ أبي الحسن علي بن المُشَرّف ابن المُسَلّم بن حُميد ابن عبد المنعم الأنماطي بثغر الأسكندرية حماها الله تعالى في ذي القعدة من سنة سبع وخمس مائة قلت له:

أَخبرك الشيخ الحافظ أبو زكريا عبد الرحيم بن أحمد بن نصر البخاري بمصر قال:

قال لنا الشيخ أبو محمد عبد الغني بن سعيد الحافظ رحمه الله:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، كما ينبغي له، وما توفيقي إلا به، وإيّاه أسألُ أن يصلي على محمدٍ، نبيِّه، وأهل بيته الطيبين، وأن يُسلِّم عليه وعليهم تسليماً.

أما بعد:

فإني نظرت في كتاب «المَدْخَل» الذي صنَّفه الحاكم أبو عبدالله محمدُ ابن عبدالله النيسابوري مع /٢ أ/ أبي سعيدٍ عمر بن محمد بن محمد السجزي، فإذا فيه أغلاطٌ وتصحيفات، أَعظمتُ أن تكون غابت عنه، وأَكثرتُ جوازها عليه، وجوّزتُ أن يكون ذلك جَرى من ناقل الكتاب له، أو حامله عنه، مع أنه لا يعري بشر من السهو والغلط[١].

---

(١) ومن الجدير بالذكر، أن يُشار في هذا المقام، إلى ذلك التعبير الخاطيء الكافر، الدارج على ألسنة العوام، بله بعض أهل العلم، ألا وهو (العصمة لله) و (العصمة) لا تقع على الله، وإنما تقع من الله على من عصمه من عباده، وأن الله (عاصم) وليس (بمعصوم)، فإذا قال قائل: (لله العصمة) أو (الله المعصوم) فقد وصف الله بما لا يجوز وصفه به.

ويُقال لقائل هذه الألفاظ: (العصمة لله) وأمثالها:

من يعصم الله سبحانه؟! ومم يُعصَم سبحانه؟! وما الذي كان يمكن أن يقع منه سبحانه، حتى عُصم منه؟!

وانظر مقالاً ماتعاً مفيداً حول شناعة هذا التعبير ومأتاه ومن وقع فيه من العلماء، للشيخ عبد الفتاح «أبو غدة» في «مجلة الأمة»: العدد الثالث والخمسون: السنة الخامسة: عدد جمادى الأولى: سنة ١٤٠٥ هـ: ص ١٤ ـ ١٦.

واستخرتُ الله تعالى، وجردتُ ذلك في هذه الأوراق، وبيّنتُهُ وأوضحتُه، واستشهدتُ عليه بأقاويل العلماء، مجتهداً في تصحيحه، مُتوخياً إظهارَ الصوابِ فيه، وبالله أستعين، وإيّاه أسألُ السدادَ والتوفيقَ، بمنّه وكرمه.

[١] فمن ذلك:

حديث سَقَطَ من إسناده رجل، وهو حديث، ذكره من حديث عبد الوهاب بن بُخْتٍ(١) عن عبد الواحد بن عبدالله النَّصْري عن واثلة عن النبي ﷺ: أَفْرَى الفِرَى....

والحديث مشهور، سقط منه عبد الواحد بن عبدالله النّصري، فلم يذكره(٢)، وقال فيه: عبد الوهاب عن واثلة.

---

(١) بُخْت: بضم الموحدة، وسكون المعجمة بعدها مثناة. انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٦/٣٩٣ - ٣٩٤) و«الجرح والتعديل» (ق ٣ م ٦ ص ٦٩). و«ميزان الإعتدال» (٢/٦٧٨) و«معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يجوب الرد» رقم (٢٢٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب: باب ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهويعلمه إلا كفر (٦/٥٤٠) رقم (٣٥٠٩) مع فتح الباري، قال:

حدثنا علي بن عيَّاش حدثنا حَريز قال حدثني عبد الواحد بن عبدالله النصري قال سمعت واثلة بن الأسقع يقول: قال رسول الله ﷺ:

(إن من أعظم الفرى أن يدعى الرجل إلى غير أبيه، أو يُرَى عينَه ما لم ترَ، أو يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل).

وأخرجه من هذا الطريق أحمد في مسنده (١٩/٢٨٣) مع «الفتح الرباني» والخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/٩٩) رقم (١٢٨٨) و(١٢٨٩) من طريق الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٧٠ - ٧٣) وأبي زُرْعة الدمشقي عن أبي اليمان - وزاد الطبراني: وعن أحمد بن عبد الوهاب - عن عليّ بن عياش به.

وهذا الحديث من عوالي البخاري، بينه وبين واثلة ثلاثة شيوخ.

وأخرجه ابن حبان كما في «فتح الباري» (٦/٥٤١) وكما في الإحسان لترتيب صحيح ابن حبان (١/١١٨) والحاكم في «المستدرك» (٤/٣٩٨) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٦٨) وأحمد في المسند ٣/٤٩١ من طرق أُخرى عن واثلة رضي الله عنه. =

[٢] ومن ذلك: / ٢ ب/

أنه ذكر في باب جعفر في الضعفاء، فقال:

جعفر بن أبان المصريّ(١)، وسمّى شيوخه(٢)، وهذا رجل مشهور ببلدنا

= وللحديث شاهد عند البزار من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، ورجاله رجال الصحيح، كما قال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١/١٤٤. وأخرجه ابن عبدان في المستخرج على الصحيحين من رواية هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عبد الواحد بن عبدالله النصري عن عبد الوهاب بن بُخْت عن واثلة به مرفوعاً.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٦/٥٤١.

«وهذا عندي من المزيد في متصل الأسانيد، أو هو مقلوب، كأنه عن زيد بن أسلم عن عبد الوهاب بن بخت عن عبد الواحد».

قلت: وقد تبيّن من كلام الحافظ عبد الغني بن سعيد أن رواية هشام بن سعد من المقلوب، وهشام فيه مقال، كما في الفتح ٦/٥٤١.

والحديث أخرجه الشافعي في «الرسالة» (ص ٣٩٤ ـ ٣٩٥) من طريق عبد العزيز الدراوردي عن محمد بن عجلان عن عبد الوهاب بن بُخْت عن عبد الواحد النّصْري عن واثلة به.

وأخرجه أحمد: «المسند» (٤/١٠٧) من طريق عبدالله بن يزيد عن سعيد بن أبي أيوب عن محمد بن عجلان عن النضر بن عبد الرحمن بن عبدالله عن واثلة به.

و «النضر بن عبد الرحمن» قال صاحب الإكمال: «مجهول» كما في تعجيل المنفعة (ص ٤٢١) وقال ابن حجر في التعجيل: «وفي نسخة النضر، بزيادة ألف ولام وكأنه بالضاد المعجمة. ولم أر لصاحب الترجمة في تاريخ ابن عساكر ذكراً».

والفِرَى: جمع فِرْيَة، وهي الكذبة، وأَفرى أفعلُ منه للتفضيل، أي أَكْذَبُ الكذبات.

(١) وقع في مطبوع «المدخل إلى الصحيح» (ص ١٢٥) على الصواب الذي ذكره الحافظ عبد الغني، وكذا جاء في الميزان (١/٤٠٠) والكامل في الضعفاء (٢/٥٧٨) والمغني في الضعفاء (١/١٣١) رقم (١١٣١) ولسان الميزان (٢/١٠٨) وسؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيرهم من المشايخ، ترجمة رقم (٢٣٦).

ووقع في «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» (١/٢١٦) و «الضعفاء» لأبي نُعَيم الأصبهاني ترجمة رقم (٤٠) و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/١٦٩) بالتصحيف الذي نبَّه عليه الحافظ عبد الغني بن سعيد.

(٢) قال الحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (ص ١٢٥ ـ ١٢٦):

بالكذب، كما ذكر تـرك حمزةُ بن محمـدٍ حديثَـه، فما حـدَّث عنه، غيـر أنه: جعفـر بن أحمد بن علي بن بيـان، ويعرف: بـابن الماسـح، وليس في نسبتـه أبان ـ بالألف ـ قبل الباء[1].

[٣] ومن ذلك:

أنه ذكر في باب سليمان بن يسار، فقال:

سليمان بن يسار ـ بغير إعجام ـ أبو أيوب الخراساني[2].

حدّث بمصر عن ابن عيينة، وعيسى بن يونس.

وأساء عليه الثناء[3]، فلم أُنكر سوءَ ثنائه عليه، غير أني أَنكرتُ التصحيف في اسم أبيه، لأنه بشـار ـ بالباء المعجمة والشين المعجمة[4] ـ، آخر من حدّث عنه بمصر: عبد الرحمن بن أحمد بن رشدين وأحمد بن إبراهيم بن كمونة.

حدثني أبو الفتح: عبد الواحد بن محمد بن مسرور.

عن أبي سعيد: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس أنه ذكره في تاريخه،

= (حدث بمصر وبمكة ـ أيضاً ـ عن أبي صالح كاتب الليث ويحيى بن بكير وسعيد بن عفير، وربما ارتقى إلى عبد الله بن يوسف وابن أبي مريم، بأحاديث موضوعة، لا تسوى الإشتغال بذكره).

(١) وقد نقل الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٢/١٠٩) كلام الحافظ عبد الغني بحروفه.

(٢) المدخل إلى الصحيح: ص ١٤٣.

(٣) بقوله: «حدث. . . بأحاديث موضوعة، لا يشك من رآها من أهل الصنعة في وضعها».

(٤) ووقع على الصواب في:

«الكامل في الضعفاء» (١١٤١/٣) و«الضعفاء» لأبي نعيم الأصبهاني: (ص ٨٨) و«المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» (٣٣٥/١) و«ميزان الإعتدال» (١٩٧/٢) و«لسان الميزان» (٧٨/٣) وفيه ذكر لتعقب عبد الغني للحاكم في هذا الوهم. و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١٦/٢).

فقال: سليمان بن بشار ـ بالباء المعجمة بواحدة، والشين /٣ أ / المعجمة ـ مروزي، صاحب عبدالله بن المعادل، يُكنّى أبا أيوب، قدم مصر، فحدّث عن ابن المبارك وهشيم بن بشير وسفيان بن عيينة، توفي بمصر في شعبان، سنة تسع وخمسين ومائتين.

قال عبد الغني بن سعيد:

وما ذكر لنا عبد الواحد بن محمد عن أبي سعيد، فيه شيئاً من حاله، ولا ذَكَرهُ بقوةٍ ولا ضعف[1].

حدثني أبو رفاعة: أحمد بن محمد بن ياسين، قال:

حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن جرير النحوي قال: حدثنا سليمان بن بشار أبو أيوب قال: حدثنا سفيان بن عيينة قال: حدثنا بقية بن الوليد عن الحكم ـ وهو ابن عبدالله ـ عن الزهري عن سعيد بن المسيَّب عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت:

قال رسول الله ﷺ:

إذا أتى عليّ يوم، لا أزداد فيه خيراً، يقرّبني إلى ربي، فلا بُوْرِكَ في طلوع الشمس، ذلك اليوم[2].

---

(١) قال ابن عدي في سليمان هذا: «يقلب الأسانيد ويسرق» وقال فيه ابن حبان: «يروي عن الثقات ما لم يُحدِّثُوا به، ويضع على الأثبات ما لا يحصى كثرةً، ليس يعرفه كل إنسان من أصحاب الحديث، لا يحل الاحتجاج به بحال» وقال فيه أبو نعيم: «لا يخفي على أهل الحديث فساده».

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/١١٤٢) وأبو نعيم في «الحلية» (٨/١٨٨) وابن حبان في «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» (١/٣٣٥) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/١٠٠) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/٦١) والطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع الزوائد» (١/١٣٦). والدَّيلمي في «الفردوس» (١/٣١٨) رقم (١٢٥٥) ومدار طرق هذا الحديث على الحكم بن عبدالله، قال فيه أبو=

وقد حدّث يزيد بن هارون بهذا الحديث عن بقية، وهو مشهور من حديث بقية، غير أنه غريب عن سفيان بن عيينة عنه / ٣ ب/ .

[٤] ومن ذلك:

أنه ذكر في باب عبدالله، فقال:

عبدالله بن محمد بن يحيى بن عروة، يُقال له: ابن زَذَان[1] .

وهذا وهم بعيد.

= حاتم: (متروك الحديث) وقال يحيى بن معين: (لا شيء) وقال أبو زرعة: (ضعيف لا يحدث عنه) انظر الجرح والتعديل (ق ٢ حـ ١ ص ١٢٠ ـ ١٢١).

وقال ابن عدي بعد أن ساق الحديث:

(وهذا عن ابن عيينة عن بقية منكر، وقد رواه بقية، ورواه غير بقية عن الحكم، حدثناه حنبل بن محمد عن عبدالله عن عبد الجبار الخبائري عن الحكم، فذكر هذا الحديث).

وقال أبو نعيم في «الحلية»: (غريب من حديث الزهري، تفرد به الحكم).
وقال العراقي في «تخريجه الصغير للإحياء» (١/ ٦): «إسناده ضعيف».

وحكى ابن الجوزي عن الصوري قوله: «هذا حديث منكر، لا أصل له عن الزهري، ولا يصح عن رسول الله ﷺ، ولا أعلم أحداً حدّث به غير الحكم».

وقد بيّن المناوي في «فيض القدير» (١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١) أنه معلول من طرقه كلها، ونقل القول بوضعه عن ابن الجوزي وقال: (وأقره عليه العراقي في تخريج أحاديث الإحياء الكبير) وانظر: «إتحاف السادة المتقين» (١/ ٧٨ ـ ٧٩) و «تنزيه الشريعة» (١/ ٢٥٦) و «كشف الخفاء» (١/ ٧٧) رقم (١٧٩) و «اللآليء المصنوعة» (١/ ١٠٩).

(١) «المدخل إلى الصحيح» (ص ١٤٨) وتمام كلامه:
«حدث عن هشام بن عروة بأحاديث مناكير».

وكذا قال ابن حبان في المجروحين من «المحدّثين والضعفاء والمتروكين» (٢/ ١٠ ـ ١١. وأبو نعيم في كتاب «الضعفاء» ص (٩٧ ـ ٩٨) ترجمة رقم (١٠٧) فإنهما اعتبرا الرجلين واحداً.

هـذا رجل مشهـور[1]، من ولد عـروة بن الزبيـر بن العوام، حـدّث عنه إبراهيم بـن المنذر بنسخة عن هشام بن عروة، فمن غرائبها:

ما حدّثناه أبو أحمد الحسين بن جعفر الزيات قال:

حـدثنا أحمـد بن محمد بن الحجـاج بن رشدين بن سعـد قال: حـدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثنا عبدالله بن محمـد بن يحيى بن عروة عن هشـام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ نهى عن إخصاء الخيل[2].

---

(١) انظر ترجمته في:

«الكـامـل في الضعفـاء» (١٥٠١/٤) و«الجـرح والتعـديـل» (ق ٢ حـ ٢ ص ١٥٨) تـرجمـة رقم (٧٢٩) و«الضعفـاء الكبيـر» (٣٠٠/٢) و«ميـزان الإعتـدال» (٤٨٦/٢) تـرجمـة رقم (٤٥٣٩) و«لسـان الميـزان» (٣٣١/٣ ـ ٣٣٢) تـرجمـة رقم (١٣٧٤) و«الضعفاء والمتروكين. لابن الجوزي (١٤١/١) ترجمة رقم (٢١١٦).

ومن الجدير بـالذكـر أن ابن أبي حاتم وابن عدي والـذهبي وابن حجر وابن الجـوزي فرّقوا بين عبدالله بن محمد بن يحيى هذا وابن زاذان.

وقـد أشار إلى كـلام الحافظ عبـد الغني بن سعيد هـذا وتوهيمه للحـاكم الـذهبي في «الميزان» (٤٨٦/٢) وتبعه ابن حجر في «اللسان» (٣٣٢/٣).

(٢) أخـرجه من طـريق عبدالله بن محمـد بن يحيى ابنُ عـدي في «الكـامـل في الضعفـاء» (١٥٠١/٤).

والحديث مروي عن عبدالله بن عمر كما عند:

أحمـد في «المسند» (٢٤/٢) من طـريق وكيع عن عبـدالله بن نافـع عن أبيه عن ابن عمر رفعه.

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثـار» (٣١٧/٤) من طريق أبي خـالد يـزيد بن سنان عن أبي بكر الحنفي عن عبدالله بن نافع به.

وأخرجه أيضاً (٣١٧/٤) من طريق يزيد عن عبـدالله بن يوسف عن عيسى بن يـونس عن عبدالله بن نافع به.

وأخـرجـه البيهقي في «السنن الكبـرى» (٢٤/١٠) من طـريق جبـارة بن المغلس عن عيسى بن يونس عن عبدالله بن نافع به. وقال:

«وكذلك رواه يحيى بن يمان عن عبيدالله، ورواه غير جبارة عن عيسى بن يـونس عن =

= عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر نهى النبي ﷺ. ورواه جبارة أيضاً عن عيسى بن يونس عن عبدالله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ. وكذلك رواه غير جبارة عن عيسى بن يونس.

وهذا المتن بهذا الإسناد أشد، فعبدالله بن نافع فيه ضعف، يليق به رفع الموقوفات، والله أعلم».

قلت: عبدالله بن نافع مولى عمر. ضعيف جداً. قال البخاري في الضعفاء (ص ٢١): «منكر الحديث» وكذلك قال أبو حاتم، وقال النسائي في الضعفاء (١٩): «متروك الحديث».

قال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٠): «منكر الحديث. كان ممن يُخْطيء ولا يعلم، لا يجوز الاحتجاج بأخباره التي لم يوافق فيها الثقات، ولا الاعتبار منها بما خالف الاثبات».

وقال أيضاً (٢/ ٢١):

روى عن أبيه عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن إخصاء الخيل والبقر وقال: النَّماء في الخيل.

أخبرناه ابن قتيبة قال: حدثنا يزيد بن مَوْهب قال حدثنا يحيى بن يونس عن عبدالله بن نافع.

وقد أقلب هذا على عبيد الله بن عمر عن نافع، وليس من حديثه» وقال أبو زرعة الرازي في «أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدِّثين» (ص ٦٩٣) حديث عبدالله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن إخصاء الخيل.

رواه أيوب ومالك وعبيدالله وبرد بن سنان ومحمد بن إسحاق والمعمري وجماعة عن نافع عن ابن عمر فقط.

ويمثل هذا يستدل على الرجل إذا روى مثل هذا، هذا وأسنده رجل آخر، يعني أن عبدالله بن نافع في رفعه هذا الحديث يستدل على سوء حفظه وضعفه. انتهى.

وهذا ما رجحه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٤) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٣١٧).

وأورد البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٤) نحوه عن عمر موقوفاً.

وأخرجه عن عمر موقوفاً: =

وعبدالله بن محمد بن زَذَان، رجل من أهل المدينة، يحدّث عن هشام ابن عروة أيضاً[1].

روى عنه دُحَيْم عبد الرحمن بن إبراهيم وعبدالله بن حمزة الزُّبَيْري، أخو إبراهيم بن حمزة، قال:

حدثنا يعقوب بن المبارك قال حدثني محمد بن عبدالله بن حمزة الزُبَيْري بمكة قال: حدثني أبي قال حدثني عبدالله بن زَذَان /٤ أ/ مَدِيني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبدالله بن عمرو بن العاص أنه قال:

سمعتُ رسول الله ﷺ يقول:

إن الله ـ عزَّ وجلَّ ـ لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يترك عالماً، اتخذ النّاسُ روؤساً جُهّالاً، فسُئلُوا، فأفتوا بغير علم، فَضَلّوا وأَضلُّوا[2].

= علي بن الجعد في مسنده (٢/ ٨٢٠) رقم (٢٢٢٠) من طريق شريك عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم النخعي.

وأخرج بمعناه عن عمر موقوفاً، وبيّن أنه منقطع، عبد الرزاق في المصنف (٤/ ٤٥٧).

وفي الباب عن ابن عباس مرفوعاً عند البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٤) وعن ابن عباس موقوفاً (١٠/ ٢٥).

وحديث ابن عباس في النهي عن خصي البهائم رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح، كما قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٦٥).

(١) أنظر ترجمته في:

«الكامل في ضعفاء الرجال» (٤/ ١٥١٧) و «الجرح والتعديل» (ق ٢ جـ ٢ ص ١٥٨) ترجمة رقم (٧٣٠) و «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٨٦) رقم (٤٥٤٠) و «لسان الميزان» (٣/ ٣٣٢) ترجمة رقم (١٣٧٥) و «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/ ١٣٩) رقم (٢١٠٥).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ١٩٥) في شرحه لكتاب العلم:

= «وقد اشتهر هذا الحديث من رواية هشام بن عروة، فوقع لنا من رواية أكثر من سبعين نفساً عنه من أهل الحرمين والعراقين والشام وخراسان ومصر وغيرها».

وقال أيضاً في «الفتح» (١٢/٢٨٣):

«وقد ذكرتُ في باب العلم أن هذا الحديث مشهور عن هشام بن عروة عن أبيه، رواه عن هشام أكثر من سبعين نفساً.

وأقول هنا: إن أبا القاسم عبد الرحمن بن الحافظ أبي عبدالله بن مَنْدَه ذكر في كتاب «التذكرة» أن الذين رووه عن الحافظ هشام أكثر من ذلك، وسرد أسماءهم فزادوا على أربعمائة نفس وسبعين نفساً، منهم من الكبار شعبة ومالك وسفيان الثوري والأوزاعي وابن جريج ومسعر وأبو حنيفة وسعيد بن أبي عروبة والحمادان ومعمر، بل أكبر منهم، مثل يحيى بن سعيد الأنصاري وموسى بن عقبة والأعمش ومحمد بن عجلان وأيوب وبكير بن عبدالله بن الأشج وصفوان بن سليم وأبو معشر ويحيى بن أبي كثير وعمارة ابن غزية، وهؤلاء العشرة كلهم من صغار التابعين، وهم من أقرانه».

قلت: انظر رواية بعض هؤلاء وغيرهم عن هشام بن عروة عن أبيه به في:

«صحيح البخاري»: كتاب العلم: باب كيف يقبض العلم: (١/١٩٤) حديث رقم (١٠٠ ـ مع فتح الباري). و«التاريخ الكبير» للبخاري (ق ١ جـ ١ ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧) و«صحيح مسلم»: كتاب العلم: باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان: (٤/٢٠٥٨) حديث رقم (٢٦٧٣) و«الجرح والتعديل» (المقدمة /٢٥٤) و«جامع الترمذي»: كتاب العلم: باب ما جاء في ذهاب العلم: (٥/٣١) حديث رقم (٢٦٥٢) وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

و«سنن ابن ماجة»: المقدمة: باب اجتناب الرأي والقياس: ١/٢٠ حديث رقم (٥٢) و«مسند علي بن الجعد»: (٢/٩٦٢) رقم (٢٧٧١).

و«السنن الكبرى»: للنسائي، كما في «تحفة الأشراف» (٦/٣٦١) و«السنن الكبرى»: للبيهقي: كتاب آداب القاضي: باب إثم من أفتى أو قضى بالجهل: (١٠/١١٦) و«الزهد»: لابن المبارك: حديث رقم (٨١٦) و«صحيح ابن حبان» (٧/٤٨) حديث رقم (٤٥٥٢ ـ الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان) و(٨/٢٥٥) حديث رقم (٦٦٨٨ ـ الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان). ومسند أحمد (١٠/١٧) حديث رقم (٦٥١١) و(١١/٤٩ ـ ٥٠) حديث رقم (٦٧٨٧) و(٦٧٨٨) ـ طبعة الشيخ =

= أحمد شاكر) و «سنن الدارمي» (١/ ٧٧). و «شرح السنة» للبغوي (١/ ٣١٥) حديث رقم (١٤٧).

و «جامع بيان العلم» لابن عبد البر (ص ١٤٨ - ١٤٩ و ١٤٩ و ١٤٩ - ١٥٠ و ١٥٠ - ١٥١ و ١٥١).

و «المعجم الصغير» للطبراني (١/ ٢٧٩) حديث رقم (٤٥٩ - مع الروض الداني)
و «كتاب العلم» لأبي خيثمة زهير بن حرب (ص ١٣٨) حديث رقم (١٢١).
و «حلية الأولياء» (١٠/ ٢٤ - ٢٥).

و «مسند الشهاب» (٢/ ١٦٢ - ١٦٣ و ١٦٣ و ١٦٣ - ١٦٤) حديث رقم (١١٠٣) و (١١٠٤) و (١١٠٥) و (١١٠٦) و (١١٠٧).

و «معجم الشيوخ» (ص ٢٠٠) ترجمة رقم (١٥٦) و (ص ٢٠٨) ترجمة رقم (١٦٤) و (ص ٢٨٢ - ٢٨٣) ترجمة رقم (٢٤١) و (ص ٣٤٣) ترجحة قم (٣٢٤).

و «مشكل الآثار» (١/ ١٢٧).

«وتاريخ دمشق» لابن عساكر في (ترجمة عبدالله بن الحسين بن غُنْجُدة الليثي الرملي (ص ١٨٨) وفي ترجمة (أحمد بن فياض بن إسماعيل): (١٤٣/٧).

و «ذكر أخبار أصبهان» للحافظ أبي نُعَيْم (١/ ١٩٦) و (٢/ ١٣٨) و (٢/ ١٤٢) و «تلخيص المتشابه» للخطيب البغدادي (١/ ٣٨٠ و ٥٤٨).

و «مسند الطيالسي أبي داود» (ص ٣٠٢) حديث رقم (٢٢٩٢) ووقع عنده هكذا: «حدثنا هشام عن يحيى بن أبي كثير عن عروة بن الزبير عن عبدالله بن عمرو».

وهذا من المقلوب، إنما هو عن يحيى عن هشام عن أبيه عروة، إلا أن يكون هشام هذا غير ابن عروة، وهذا الذي يترجح لي، لأن أبا داود لم يلحق هشاماً هذا.

ويحيى بن أبي كثير رواه عن هشام كما تقدم وعن أبيه عروة كما في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ١٥٠) وفي «حلية الأولياء» (٢/ ١٨١).

ورواه من طريق هشام بن عروة عن أبيه به بسنده الذهبي في «ميزان الإعتدال» (٢/ ٣٠٦) من طريق ابن جُمَيْع.

هذا، ولم ينفرد هشام ويحيى بن أبي كثير به، وإنما رواه غيرهما عن عروة عن عبدالله بن عمرو كما في «صحيح البخاري»: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس (١٣/ ٢٨٢) حديث رقم (٧٣٠٧ - مع فتح الباري) =

[٥] ومن ذلك:

أنه ذكر في باب حسن، فقال:

حسن بن إبراهيم بن إشْكَاب(١).

والصوابُ: حسين، وهو والد محمد وعلي، ابني الحسين بن إبراهيم، وقد أعاد ذكره في باب الحسين، الذي هو الصواب، فأغنى عن الحُجّة في ذلك(٢).

= وفي «صحيح مسلم»: كتاب العلم: باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان (٤/٢٠٥٩) وفي «مسند أحمد» (١١/١٢٠ - ١٢١) رقم (٦٨٩٦ - طبعة الشيخ أحمد شاكر) وفي «شرح السنة» (١/٣١٦) وفي «جامع بيان العلم وفضله» (١/١٥٠ و ١٥١).

وفي «مشكل الآثار» (١/١٢٨ و ١٢٩) وفي «السنن الكبرى» للنسائي كما في «تحفة الأشراف» (٦/٣٦١) وفي «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» للجورقاني (١/١١٠ - ١١١) حديث رقم (١٠٤) وفي «ذكر أخبار أصبهان» (٢/٣٢٠ - ٣٢١).

ولم ينفرد به عروة عن عبدالله بن عمرو، فرواه مسلم في «صحيحه» (٤/٢٠٥٨) «من طريق محمد بن المثنى عن عبدالله بن حُمْران عن عبد الحميد بن جعفر عن أبي جعفر عن عمر بن الحكم عن عبدالله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ بمثل حديث هشام بن عُرْوَة.

والحديث عن عبدالله بن عمرو عند:

الدَّيْلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (١/١٦٥) رقم (٦٠٩).

(١) «المدخل إلى الصحيح» (ل ١٢/ ب) كما قال محققه - الدكتور ربيع بن هادي في الفصل الذي خصصه للأوهام التي وقعت للحاكم (ص ٤٥).

(٢) وترجم له بـ (حسين) ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (ق ٢ جـ ١ ص ٤٦) والمزي في «تهذيب الكمال» (١/٢٨٢) وابن القيسراني في «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/٨٨) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/١٧ - ١٨) وابن حجر في «التهذيب» (٢/٢٨٥).

و (إشْكاب) بكسر أوله وسكون المعجمة وآخره موحدة، ووقع عند ابن القيسراني =

[٦] ومن ذلك:

أنه كنّى رَوْح بن جَنَاح، بأبي سعيد، وإنما هو أبو سعد بحذف الياء(١).

[٧] ومن ذلك:

أنه ذكر في باب الذال، فقال:

ذَرّ بن عمر المُرهبي(٢) / ٤ ب /، وفي مكان آخر(٣):

= (إشكيب)، والأول أصح. انظر: «فتح الوهاب فيمن اشتهر من المحدثين بالألقاب» ص (٢٣) و«مشارق الأنوار على صحاح الآثار» (١/ ٦١ ـ ٦٢) و«هدي الساري مقدمة فتح الباري» (ص ٢١٧).

(١) الخلاف قديم في كنية هذا الرجل، ومن الذين قالوا: إن كنيته (أبو سعيد) الحاكم في «المدخل إلى الصحيح» ص (١٣٧) وأبونعيم في «الضعفاء» (ص ٨١) وابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣/ ١٠٠٤) وابن حبان في «المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين» (١/ ٣٠٠) وابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (١/ ٢٨٧).

ومن الذين قالوا إن كنيته (أبوسعد) ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (ق ٢ جـ ١ ص ٤٩٤) والبخاري في «التاريخ الكبير» (ق ١ جـ ٢ ص ٣٠٨).

وقال المزي في «تهذيب الكمال» (١/ ٤١٨) مخطوط:

«روح بن جناح القرشي الأموي؛ أبو سعد، ويقال: أبو سعيد الدمشقي...» وكذا في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٥٢).

وانظر ترجمته في:

«الضعفاء الكبير» (١/ ٥٩ ـ ٦٠) و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٧ ـ ٥٨) و«المغني في الضعفاء» (١/ ٢٣٣) و«الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ٤٠) و«أحوال الرجال» (ص ١٥٧ ـ ١٥٨) و«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» (١/ ٢٤٣) ترجمة رقم (١٦٠٥).

(٢) في حاشية الأصل: بضم الميم.

(٣) قال الدكتور ربيع بن هادي:

(في «المدخل» (ل ٢٤/ ب): ذر بن عبدالله الهمداني، ولم أجده في موضع آخر).
أنظر: مقدمة «المدخل إلى الصحيح» ص (٥٠).

ذَرّ بن عبدالله الهَمْداني، ففـرّق بينهما، وجعلهما رجلين، وهما واحد(١)، غير أنه ذَرّ بن عبدالله الأكبر، والد عمر بن ذَر(٢)، وليس هو ذَر بن عمر الأصغر، وذَر بن عمر الأصغر هو ابن ابن هذا، وهـذا نجله: وذر الأصغر تُوفي قبل ابن عمر(٣)، وتكلم أبوه عمر عند موته بكلامٍ محفوظ، منه:

يا ذر شغلني الحزن بك، عن الحزن عليك.

[٨] ومن ذلك:

أنه ذكر في باب العبيد، فقال:

---

(١) أنظر: «التاريخ الكبير» (ق ١ جـ ٢ ص ٢٦٧) و«ثقات ابن حبان» (٦/٢٩٤ - ٢٩٥) و«تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (١/٣٩٥ - ٣٩٦) و«الجرح والتعديل» (ق ٢ جـ ١ ص ٤٥٣ - ٤٥٤) و«تهذيب التهذيب» (٣/١٨٩).

(٢) ويُكنّى أبا ذر، وكان قاصاً، وكان مُرجئاً، فمات فلم يشهده سفيان الثوري، ولا الحسن ابن صالح، وكان ثقة، كثير الحديث. انظر: «طبقات ابن سعد» (٦/٣٦٢).

(٣) قال محمد بن سعد: قال محمد بن عبدالله الأسدي:
توفي عمر بن ذر، سنة ثلاث وخمسين ومائة، في خلافة أبي جعفر. انظر: «طبقات ابن سعد» (٦/٣٦٢).
فيكون ذر بن عمر الأصغر، مات قبل (١٥٣ هـ).
وعلّق الناسخ هنا في حاشية الأصل فقال:
أجازنا القاضي العثماني بقراءتي عليه، فقال:
أجازنا الشيخ أبو الحسن علي بن المشرف بن السمار بن المسلم الأنماطي بقراءتي عليه مرتين قال:
القاضي أبو الحسين محمد بن حمود بن عمر الشافعي قراءة عليه قال: . . . بن محمود بن أحمد الخطيب الواسطي قال:
قرأت على عمر بن علي بن الحسن بن محمد بن إبراهيم أبو حفص العتلي الخطيب (قال؟) عمر بن ذر:
لقد شغلنا الحزن لك عن الحزن عليك، فليت شعري ما قلت، وما قيل لك، اللهم إني قد وهبت ما قصّر منه من (أمري؟) فهب له ما قصّر فيه من حقك، وبلغت وصح والحمد لله وحده.

عبد الخالق بن يزيد بن واقد.

وإنما هو:

ابن زيد بن واقد، بحذف الياء الأولى(١).

حدثنا عبدالله بن محمد بن المفسِّر(٢)، قال:

حدثنا عمرو بن حازم قال حدثنا سليمان بن عبد الرحمن قال حدثنا عبد الخالق بـن زيد بن واقد عن أبيه عن محمد بن عبد الملك بن مـروان عن أبيه عن أم سلمة عن:

النبي ﷺ قال:

من طلب علماً ليباهي به الناس، فهو في النار(٣).

---

(١) في «المدخل إلى الصحيح» (ص ١٧٥) على الصواب.

(٢) هو الإمام المسند المفتي أبو أحمد، عبدُ الله بن محمد بن عبدالله بن النَّاصح الدِّمشقي الفقيهُ الشافعي، ويُعرف بابن المفسِّر، نزيل مصر.

انتخب عليه الدَّارقُطْني، وحدَّث عنه: ابنُ مندَة وعبـدُ الغني بن سعيد وآخـرون توفي في رجب سنـة خمس وستين وثلاث مئـة، كان من أبنـاء التسعين. انظر تـرجمتـه في: «سيـر أعلام النبـلاء» (٢٨٢/١٦) و«طبقـات الشـافعيـة» (٣١٤/٣ ـ ٣١٥) و«العبـر» (٣٣٨/٢) و«غاية النهاية» (٤٥٢/١) و«شذرات الذهب» (٥١/٣).

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» كما قال الهيثمي في مجمع الزوائد» (١٨٤/١). وابن عساكر وتمام، كما في «كنز العمال» (٢٠٢/١٠).

وروايـة عبد الخـالق عن أبيـه مـردودة فـالحـديث ضعيف. انـظر «مجمـع الـزوائـد» (١٨٤/١) قـال البخـاري في «التـاريـخ الكبيـر» (ق ١ جـ ٢ ص ٤٠٧) و«الضعفـاء الصغيـر» (ص ٧٩): «وأمـا عبـد الخـالق فمنكـر الحـديث» وفي «ثقـات ابن حبـان» (٣١٣/٦): «يعتبر حديث زيد من غير رواية ابنه».

وفي الباب عن:

أبي هريرة عند:

أبي داود: كتـاب العلم: بـاب في طلب العلم لغيـر الله: (٣٢٣/٣) حـديث رقم (٣٦٦٤) =

وزيد بن واقد[1]، مشهور بالشام، له أحاديث كثيرة. /٥ أ/.

[٩] ومن ذلك:

أنه كنّى محمد بن عبدالله الأنصاري الضعيف، صاحب مالك بن دينار،

= وابن ماجة: المقدمة: باب الإنتفاع بالعلم والعمل به: (١/٩٢) حديث رقم (٢٥٢).

والخطيب البغدادي: «جامع بيان العلم وفضله» (١/١٩٠) و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/٨٤) و«تاريخ بغداد» (٥/٣٤٧) و«٨/٧٨) و«اقتضاء العلم العمل. (ص ١٩٤) رقم (١٠٢) والآجرّي في أخلاق العلماء» (ص ١٠٧).

وابن حبان: حديث رقم (٨٩ ـ موارد الظمآن) والحاكم: «المستدرك»: (١/٨٥) وقال:

«هذا حديث صحيح سنده ثقات، رواته على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

وفي الباب عن غير أم سلمة وأبي هريرة، انظر: «كنزل العمال» (١٠/٢٠١ ـ ٢٠٣) و«مجمع الزوائد» (١/١٨٣ ـ ١٨٤) و«اقتضاء العلم العمل» (ص ١٩٣ - ١٩٤) و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/٨٣ ـ ٨٤).

(١) انظر ترجمته في:

«تهذيب الكمال» (١/٤٥٧) و«تهذيب التهذيب» (٣/٣٦٧ ـ ٣٦٨) و«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» (١/٢٦٨) رقم (١٧٧٤) و«ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» للدارقطني (١/١٤٠) رقم (٣٢١) و«الجمع بين رجال الصحيحين» (١/١٤٥) والجرح والتعديل (ق ٢ حـ ١ ص ٥٧٤) والتاريخ الكبير (ق ١ جـ ٢ ص ٤٠٧) و«ثقات ابن حبان» (٦/٣١٣) و«مشاهير علماء الأمصار» (ص ١٧٩) و«تاريخ الثقات» للعجلي ترجمة رقم (٤٨٩).

وانظر ترجمة ابنه «عبد الخالق» في:

«الضعفاء الصغير» (ص ٧٩) و«الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ٧٣) و«الضعفاء الكبير» (٣/١٠٥) و«التاريخ الكبير» (٣/٢/١٢٥) و«التاريخ الصغير» (٢/٢٠٣) و«الجرح والتعديل» (٣/١/٣٧١) و«الضعفاء والمتروكون» للدارقطني ترجمة رقم (٣٥٨) و«الكامل في الضعفاء» (٥/١٩٨٤) و«الضعفاء» لأبي نُعيم (ص ١٠٧) و«لسان الميزان» (٣/٤٠١) و«ميزان الاعتدال» (٢/٥٤٣). و«المجروحين من المحدثين» (٢/١٤٩) و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢/٨٧).

بأبي مسلمة[1]، وإنما هو أبو سلمة[2]، بحذف الميم الأولى، وهذا هو غير القاضي[3] كما ذكره.

[١٠] ومن ذلك:

أنه ذكر محمد بن محصن الأسدي، فقال[4]:

---

(١) «المدخل إلى الصحيح» ص (١٩٨).

(٢) وكذا في:

«تهذيب الكمال» (٣/١٢٢٠) مخطوط.

و «تهذيب التهذيب» (٩/٢٢٨).

و «الكاشف» (٣/٥٤).

و «المجروحين من المحدثين والضعفاء» (٢/٢٦٦ - ٢٦٧).

و «ميزان الاعتدال» (٣/٥٩٨).

و «الضعفاء الكبير» (٤/٩٦) و «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٣/٧٩).

ووقع في الضعفاء» لأبي نعيم: (ص ١٣٩) ترجمة رقم (٢١٢): أبو مسلم.

(٣) القاضي هو: محمد بن عبدالله بن المثنى الأنصاري، كما قال الحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (ص ١٩٨). والصحيح الفرق بين الاثنين، كما ذكراه، والفرق بينهما من وجوه:

الأول ضعيف والثاني ثقة مأمون.

الأول محمد بن عبدالله بن زياد، والثاني: محمد بن عبد الله بن المثنى بن أنس بن مالك كما في التاريخ الكبير (ق ١ جـ ١ ص ١٣٢).

الأول أبو سلمة والثاني أبو عبدالله.

الأول لقي مالك بن دينار والثاني لم يلقه.

الأول روى له ابن ماجة والثاني روي له الجماعة.

والأول عمّر، والثاني أكبر سناً وقدراً وولد سنة ثمان عشرة، وسمع أباه وحميداً والتيمي ومحمد بن عمرو بن علقمة كما في التاريخ الكبير (ق ١ حـ ١ ص ١٣٢).

والأول لم يذكر أنه اشتغل في القضاء، والثاني عرف بالقاضي.

والوفاق بينهما: أن أهل البصرة. يروون عن الإثنين.

(٤) «المدخل إلى الصحيح» ص ٢٠٠.

روى عن الأوزاعي، وغيره أحاديث موضوعة.

ثم ذكر في الباب بعد ثلاثة أسماء من المحمدين سواه، فقال[1]:
محمد بن إسحاق العُكاشي، من ولد عكاشة بن محصن، روى عن الأوزاعي وإبراهيم بن أبي عبلة والزبيدي ومكحول، أحاديث موضوعة.

ففرّق بينه وبين ما تقدم، وهما واحد[2]، لأن الناس كانوا ينسبونه مرةً

---

(١) «المدخل إلى الصحيح» ص ٢٠٣.

(٢) تبع الحاكمُ شيخه ابن حبان، في القول بأنهما اثنان لا واحد. انظر «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» (٢/٢٧٧) و(٢/٢٨٤).

وتبعهم الذهبي في «المغني في الضعفاء» انظر ترجمة رقم (٥٢٧٨) ورقم (٥٩٦١) لكنه اعتبرهما واحداً في «ميزان الاعتدال (٣/٤٧٦) فقال:

ومحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عكاشة بن محصن الأسدي العُكّاشي، وهو محمد بن محصن، ينسب إلى الجد، يروي عن جعفر ابن بُرْقَان والأوزاعي، ويقال له الأندلسي».

وفرّق بينهما ابن أبي حاتم، انظر «الجرح والتعديل» (ق ٢ جـ ٣ ص ١٩٤ و١٩٥) ترجمة رقم (١٠٩٣) ورقم (١٠٨٩) وابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٦/٢١٢٦ و٢١٧٦) وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٩/٣٨١ - ٣٨٢) فقال في ترجمة «محمد بن محصن العكاشي»:

«وخلطه بعضُهم بمحمد بن عكاشة الكرماني، وعندي أنه غيره، قد بسطتُ ترجمة محمد بن عكاشة في «لسان الميزان».

وفرّق بينهما أيضاً في «لسان الميزان» (٥/٢٦٧ و٢٨٦ - ٢٨٩).

وقال ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٣/٩٦) في ترجمة «محمد بن محصن الأسديّ»:

«قال الدارقطني: هذا هو «محمد بن إسحاق العكاشي» وقد تقدم».
وقال أيضاً:

«وقد ذكرتُه أنا في ثلاثة مواضع لئلا يطلب في أحد المواضع، فلا يُرى، ولا يُهتدى إلى تحقيق نسبه».

بالنسبة للأولى، ومرةً بالأخرى، كما يفعلون بمحمد بن سعيد المصلوب وأشباهه.

[١١] ومن ذلك:

أنه ذكر في المحمدين أيضاً، فقال: /٥ ب /.

محمد بن يزيد بن جارية.

ومحمد تصحيف، إنما هو مُجَمِّع بن يزيد بن جارية[١]. وقد كرره في

= قلت: ذكره في (٣/ ٤٠) رقم (٢٨٨٠) باسم «محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عُكَّاشة أبو محصن الأسدي» و (٣/ ٨٦) رقم (٣١٢٧) باسم «محمد بن عُكَّاشة الكرماني البصريّ» وقال:

«وقد تقدّم هذا الرجل لأنه «محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عُكَّاشة، بن محصن» وإنما ذكرتُه ها هنا، لأنه ينسب في أكثر الحديث إلى عكاشة، فيظن أنهما إثنان، وقد غلط ابن حبّان، وذكره في ترجمتين. فقال تارة «محمد بن إسحاق العُكَّاشي، من ولد عُكاشة يضع الحديث» وقال تارة «محمد بن محصن يضع الحديث» وهما واحد».

وكذلك قال الخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣٦٠) فقال في ترجمة «محمد بن إسحاق العكاشي»:

«وهو محمد بن إسحاق الأندلسي» وقال أيضاً:

«وهو محمد بن محصن، نسب إلى جده الأكبر، لأنه من ولد عكاشة بن محصن».

وقال في «تالي التلخيص» (٧١/ أ ـ ب ـ مخطوط) في ترجمة «محمد بن محصن العكاشي»:

«ابن محصن هذا هو محمد بن إسحاق من ولد عكاشة بن محصن الأسدي، وإنما نسب في هذه الرواية إلى جده الأقصى».

وكذلك قال المزي في «تهذيب الكمال» (ص ١٢٦٥) مخطوط مصوّر.

وانظر أيضاً:

«التاريخ الكبير» (ق ١ جـ ١ ص ٥) و «الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (ص ٣٥٢).

(١) مجمع بن يزيد بن جارية، له صحبة، وله في مسند أحمد وابن ماجة حديث حسن=

باب عبد الرحمن بن يزيد، فذكره على الصواب في استشهاد البخاري.

[١٢] ومن ذلك:

أنه ذكر في باب الألف، فقال:

. أُسَيْـر بن جابـر وأُسَيْر بن عمـرو، وفـرّق بينهمـا، وهمـا واحـد، غيـر أن أهل البصرة، يقولون:

أُسَيْر بن جابر ـ بالألف ـ وينسبونه إلى جابر.

وأهل الكوفة، يقولون:

يُسَيْر بن عمرو ـ بالياء ـ وينسبونه إلى عمرو(١).

= الإسناد. انظر ترجمته في:

«الإصـابة في تمييـز الصحابـة» (٣٦٦/٣) و«التاريـخ الكبيـر» (ق ١ جـ ٤ ص ٥١ ـ ٥٢) و«ثقات ابن حبان» (٣٨٦/٣) و«تسمية من روي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحــاب رســول الله ﷺ» (ص ١٣٧) و«الجمــع بين رجـال الصحيحين» (٢٩٣/١) ترجمة: (عبد الرحمن بن يزيد بن جـارية) والجـرح والتعديـل» (ق ١ جـ ٤ ص ٢٩٥) ترجمة رقم (١٣٥٦) و«تهذيب التهذيب» (٤٤/١٠) و«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستـة» (١٠٧/٣) رقم (٥٣٩٥) و«المعـرفـة والتـاريـخ» (٣٥٥/١) و«ذكـر أسمـاء التابعين ومن بعـدهم» للدارقطني (٣٦٤/١) رقم (١١١٧) و«تقـريب التهذيب» (٢٣٠/٢) و«الـطبقـات» لـخليفـة بن خيـاط (ص ٨٢) و«التــاريـخ» لــه (ص ٢٢٧) و«الإستيعاب في أسماء الأصحاب» (٤١٤/٣ ـ ٤١٥ ـ بهامش الإصابة) و«أسد الغابة في معرفة الصحابة» (٣٠٤/٤) و«تهذيب الكمال» (ص ١٣٠٦ ـ مخطوط مصوّر).

(١) قاله الحافظ علي بن المديني في «العلل» (ص ٧٣) وقال:

«وإنمـا علمنا أن يسيـر بن جابـر هو يسيـر بن عمرو، لأن شعبـة يـروي أحـاديث أبي إسحـاق الشيباني كلهـا، فيقول فيهـا: يسير ابن عمـرو» ونقله عنه القـاضي عياض في «مشارق الأنوار» (٦٠/١ ـ ٦١)

وذكر الخطيب البغدادي في «موضـح أوهام الجمـع والتفريق» (٤٥٠/١) بسنـده إلى الحجبي أنه قال: (أهل البصرة يقولون: أُسير بن جابر، وأهل الكوفة يقولون: يسير بن عمرو».

=

ويُسَيْر يُكنَّى أبا الخيار، وهو مخضرم[١].

حدثني عبدالله بن جَعْفر بن الوَرْد[٢] قال:

= وروي أيضاً بسنده إلى أحمد بن أبي خيثمة قال:

«أسير بن جابر ويسير بن جابر وأسير بن عمرو ويسير بن عمرو كله واحد».

وقال القاضي عياض في «المشارق» (١/٦١):

«وقد جرى ذكره في الصحيحن بالوجهين، ؛ ولم يأت عند العذري حيث جاء إلا يسير. بالياء: وقال البخاري: والصحيح يسير».

ونقل هذا القول ـ أعني أنّ ابن جابر وابن عمرو واحد لا إثنان ـ ابن ماكولا في «الإكمال» (١/٣٠٣) والعسكري في «تصحيفات المحدّثين» (ق ١ جـ ٢ ص ٥٨٥ ـ ٥٨٦) ورجّحه البخاري أيضاً، ووقع في «الإصابة» (١/٣٦١): «بشير بن عمرو، قال: «وَصُحِّفَ في هذا الاسم، وهذا هو يسير بن عمرو، ويقال: أسير» ونقل كلام ابن المديني المتقدِّم وانظر «الإصابة»: (٣/٦٦٧) و«تبصير المنتبه» (١/٩٣).

وانظر أيضاً: تجريد أسماء الصحابة»: (٢/١٤٣) رقم (١٦٦١). و«العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد بن حنبل (١/٨٩ و ٢١٠) و«تهذيب التهذيب» (١١/٣٣٢) و«طبقات ابن سعد» (٦/١٠١) و«التاريخ الكبير» (ق ٢ جـ ١ ص ٦٦) و(ق ٢ جـ ٤ ص ٤٢٢) و«الجرح والتعديل» (ق ١ جـ ١ ص ٣٤٣) ترجمة رقم (١٣٠٠) و«الجمع بين رجال الصحيحين» (١/٤٩) و«تاريخ الثقات» للعجلي ترجمة رقم (١٠٢) و«ثقات ابن حبان» (٤/٦١) و«تاريخ ابن معين» (٢/٦٨٠) و«موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/٤٤٩ ـ ٤٥١).

(١) قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٤٥):

«حدثني بعض مشايخنا: أن المخضرم اشتقاقه من أن أهل الجاهلية، كانوا يُخضرمون آذان الإبل، أي يقطعونها، لتكون علامة لإسلامهم، إن أُغير عليها أو حوربوا».

(٢) هو الثقة أبو محمد، عبدالله بن جعفر بن محمد بن الوَرْد بن زَنْجويه، البغدادي ثم المصري، راوي السيرة، مات في ثامن رمضان سنة إحدى وخمسين وثلاث مائة، قاله يحيى بن الطّحّان، انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٦/٣٩) و«العبر» (٢/٢٩٢) و«شذرات الذهب» (٣/٨).

حدثنا عبدالله بن أحمد بن عبد السلام الخَفَّاف النيسابوري(١) قال:

سمعتُ أبا الحسين مسلم بن الحجاج يقول في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة:

(أُسير بن عمرو، ويُقال: ابن جابر، وأهل الكوفة يقولون: يسير بن عمرو، ويعني بالياء(٢)).

[١٣] ومن ذلك /٦ أ/:

أنه ذكر في باب إبراهيم مما اتفق عليه البخاري ومسلم، فقال: إبراهيم ابن سعد بن أبي وقاص، وأعاده في باب إبراهيم، الذي انفرد به البخاري، وهذا يستحيل، فليتأمل!!(٣)

---

(١) هو الحافظ العالم الثقة، أبو محمد، عبدالله بن أحمد بن عبد السلام النَّيسابوري، الخفَّاف، نزيل مصر، حدّث عن البخاري وطبقته، ولازم البخاري، توفي بمصر في شهر ربيع الآخر، سنة أربع وتسعين ومئتين، وكان من البُصَرَاء بهذا الشأن. انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٤/٨٨ - ٨٩).

(٢) «طبقات الرواة» للإمام مسلم (ل ١٤/ ب) مخطوط. وفيه:

(أسير بن عمرو، ويقال: ابن جابر) وزيادة (وأهل الكوفة يقولون: . . .) موجودة في كتاب «المخضرمين» له، ونقلها عنه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ٤٤.

(٣)إبراهيم بن سعدبن أبي وقاص، أبو إسحاق الزهري القرشي المدني، سمع أباه وأسامة عند الشيخين. وخزيمة عند مسلم، روى عنه حبيب بن أبي ثابت وسعد بن إبراهيم عندهما.

انظر ترجمته في: «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ١٥) و«تهذيب التهذيب» (١/ ١٠٧) و«تاريخ الثقات» ترجمة رقم (٢٤) و«ثقات ابن حبان» (٤/٤) و«الجرح والتعديل» (ق ١ جـ ١ ص ١٠١) ترجمة رقم (٢٨٢) و«تسمية من روى عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ» (ص ١٠٤) و«تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (١/ ٥٥) مخطوط و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٥٠) و«طبقات ابن سعد» (٥/ ١٦٩) و«طبقات خليفة بن خياط» (ص ٢٤٣) وفيه: «أمه أم ولد، تدعى زَبْراء =

[١٤] ومن ذلك:

أنه ذكر في باب أحمد، فقال:

أحمد بن حُميد الكوفي(١)، جار أبي سلمة ـ من الجوار ـ وأضافه إلى أبي سلمة ـ بألف وباء وياء ـ وهذا تصحيف.

والصواب: دار أم سلمة(٢)، بالدال والميم.

[١٥] ومن ذلك:

أنه ذكر في باب الباء، فقال:

بجالة بن عبد، فحذف الهاء، التي بعد الدال، وهو:

= وهي زَبْراء بنت الحارث بن مَعْمَر بن شَراحيل من بني قيس بن ثعلبة بن عُكابة بن صَعْب بن بكر بن وائل».

وقد نبّه الحاكم في «معرفة علوم الحديث»: «في «النوع الخامس عشر، وهو معرفة أتباع التابعين» على التفرقة بين إبراهيم بن سعد وابن أخيه إبراهيم بن محمد بن سعد وللأول سماع من جماعة من الصحابة، وهو والد قاضي المدينة، والثاني لم يدرك أحداً من الصحابة، وربما ينسب إلى جده أحياناً، فتنبّه لكلام الحاكم ولا تنساه، فإنه مفيد.

(١) هو أبو الحسن: أحمد بن حميد الطُرَيْثِيْثِيّ ـ بضم أوله وراء ومثلثتين مصغراً ـ ختن عبيدالله بن موسى، يعرف بدار أم سلمة، كان من حفاظ الكوفة، روى عنه البخاري والنسائي بواسطة، توفي سنة تسع وعشرين ومائتين على اختلاف فيها، انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (١/٢٠ مخطوط) و«تهذيب التهذيب» (١/٢٣) و«تاريخ الثقات» للعجلي ترجمة رقم (١) و«التاريخ الكبير» (١/٢/٢٠) و«الجرح والتعديل» (ق ١ جـ ١ ص ٤٦) ترجمة رقم (٣١).

(٢) دار أم سلمة، لقب له، ولُقِّب به نسبةً لموضع كان ينزله، كما قال العجلي، أو لأنه جمع حديث أم سلمة، كما قال ابن حجر، وذكر ابن حجر غلط الحاكم فيه وقوله: جار أم سلمة، وذكر أن ابن عدي قال: كان له اتصال بأم سلمة. انظر: «تهذيب التهذيب» (١/٢٣) و«ثقات العجلي» ترجمة رقم (١) وانظر: «فتح الوهاب فيمن اشتهر من المحدّثين بالألقاب» ترجمة رقم (١٠٢).

بجالة بن عَبَدَة ـ بفتح العين والباء والدال وإثبات الهاء[1] ـ.

ومن حديثه المشهور:

ما حدّثناه عبد العزيز بن أبي رافع قال: حدثنا بشر بن موسى قال: حدثنا الحميدي قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا عمرو بن عبيد قال: سمعت بجالة يقول:

لم يكن عمر يأخذ الجزية من المجوس، حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس أهل هجر[2] /٦ ب /.

---

(١) بجالة بن عبدة، كان كاتباً لجزء بن معاوية، يروي عن عمران بن حصين وعبد الرحمن ابن عوف وابن عباس، ضبط اسمه أكثر العلماء (عبدة) كما قال الحافظ عبد الغني. وكذلك ضبطه في المؤتلف ص ٨٨.

وانظر: «ثقات ابن حبان» (٤/٨٣) و«التاريخ الكبير» (ق ٢ جـ ١ ص ١٤٦) و«الجرح والتعديل» (ق ١ جـ ١ ص ٤٣٧) ترجمة رقم (١٧٣٧) و«تهذيب التهذيب» (١/٣٦٥) و«تصحيفات المحدثين» (ق ١ جـ ١ ص ١١). و«طبقات الرواة» للإمام مسلم (١٨/ أ) مخطوط.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجزية والموادعة: باب الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب (٦/٢٧٥ ـ مع فتح الباري) رقم (٣١٥٧) والترمذي: كتاب السير: باب ما جاء في أخذ الجزية من المجوس: (٤/١٤٦ و١٤٧) رقم (١٥٨٦) و(١٥٨٧) وأبو داود: كتاب الخراج والإمارة والفيء: باب في أخذ الجزية من المجوس (١٦٨/٣) رقم (٣٠٤٣) والنسائي في السنن الكبرى كما في تحفة الأشراف (٢٠٨/٧) ابن أبي شيبة: المصنف: ٢٤٣/١٢ وسعيد بن منصور: السنن: (ق ٢ م ٣ ص ١١٩) رقم (٢١٨٠) وابن زنجويه: الأموال: ١٣٧/١ رقم (١٢٣) وأحمد: المسند: (١/١٩٠ ـ ١٩١)والشافعي: الرسالة: (ص ٤٣٠ ـ ٤٣١) والأم: (٦/٩٦).

وابن الجارود: المنتقى: حديث رقم (١١٠٥) والبيهقي: السنن الكبرى: كتاب الجزية: باب المجوس أهل كتاب والجزية تأخذ منهم: ١٨٩/٩ والحميدي: المسند: ٣٥/١ والطيالسي: المسند: حديث رقم (٢٢٥) والدارقطني: العلل الواردة في الأحاديث النبوية: رقم (٥٨٠) والبغوي: معالم التنزيل: ٣٣/٣ وابن عبد البر: التمهيد: ١٢٤/٢ ـ ١٢٥. والطحاوي: مشكل الآثار (٤١٢/٢) وأبو عُبَيْد: الأموال =

= رقم (٧٧) كلهم من طريق سفيان عن عمرو عن بَجَالة به، وأشار إلى هذا السند أبو زُرْعة الدمشقي في «تاريخه» (١/٥١١).

قال الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف على الأطراف» (٧/٢٠٨):

«هو من رواية بجالة عن كتاب عمر عن عبد الرحمن، وليس في شيء من طرقه أن بجالة حمله عن عبد الرحمن، فكان ينبغي أن يذكر في ترجمة عمر بن الخطاب عن عبد الرحمن، وسياق الترمذي من طريق حجاج عن عمرو بن دينار صريح في ذلك، فإن لفظه عن كتاب عمر: خذوا الجزية من المجوس، فإن عبد الرحمن بن عوف أخبرني. . . فذكره» انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

قلت: ولهذا قال الدارقطني في «الإلزامات والتتبع» (ص ٢٩١) في مسند عبد الرحمن بن عوف:

«وأخرج البخاري من حديث ابن عيينة عن عمرو عن بجالة».

لم يسمع من عمر، وإنما يأخذ من كتابه، وهو حجة في قبول المكاتبة ورواية الإجازة.

وقد رواه قشير بن عمرو وعباد الغبري عن بجالة موقوفاً، قاله هشيم عن داود عن قشير بن عمرو وعباد، وانظر لزاماً العلل له ٤/٣٠١ ـ ٣٠٣.

قلت: وقول الدَّارَقُطْني مردود، بما قاله الإمام الشافعي في «الرسالة» (ص ٤٣٤): «وحديث بجالة موصول، قد أدرك عمر بن الخطاب رجلاً، وكان كاتباً لبعض ولاته» وقال في الأمّ:

«وحديث بجالة متصل ثابت، لأنه أدرك عمر، وكان رجلاً في زمانه، كاتباً لعماله» إنتهى.

والحديث من طريق حجاج وهو ابن ارطأة ـ وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس ـ عند: الترمذي: الجامع: في السير: باب أخذ الجزية من المجوس: ٢/٣٩٢ ـ ٣٩٣ وابن عبد البر: التمهيد: ٢/١٢٥ وقال الترمذي «حديث حسن».

ورواه من طريق ابن جريج عن عمرو به عبد الرزاق: المصنف: كتاب أهل الكتاب: باب أخذ الجزية من المجوس: ٦/٦٨ رقم (١٠٠٢٤) ومن طريقه أحمد: المسند: ١/١٩٤ وروى أبو داود: (٣/١٦٨) رقم (٣٠٤٤) هذا الحديث من طريق قشير بن عمرو عن بَجَالة بن عبدة عن ابن عباس قال: جاء رجل من الأَسْبَذِيِّينَ من أهل البحرين، وهم مجوس أهل هجر، إلى رسول الله =

[١٦] ومن ذلك:

أنه ذكر في باب الحاء، فقال:

أبو عُبَيْد، حاجب بن سليمان، وقال اسمه: حيّ، وقيل: حوايا - بالألف. . . وهذا خطأ.

والصواب من ذلك:

حَيّ، ويُكنّى أبا عُبَيْد، وهو مولى سليمان بن عبد الملك وحاجبه، وليس اسمُه حاجبُ بن سليمان، وإنما هو حاجب سليمان من الحجبة[١].

= ﷺ، فمكث عنده ثم خرج فسألته: ما قضى الله ورسوله فيكم؟ قال: شر، قلت: مه؟ قال: الإسلام أو القتل. قال: وقال عبد الرحمن بن عوف: قبل منهم الجزية. قال ابن عباس: فأخذ الناس بقول عبد الرحمن بن عوف، وتركوا ما سمعتُ أنا من الأسبْذيّ.

قلت: ورواه ابن عبد البر: التمهيد: ٢/١٢٥ من طريق هشيم بن بشير عن عمرو بن بجالة نحو رواية أبي داود: وإنما أخذ الناس برواية عبد الرحمن وتركوا رواية ابن عباس، لأن رواية الأخير عن مجوسي، فهي غير مقبولة، إذ من شروط الرواية الإسلام والعدالة.

والخلاصة:

بَجَالَةُ يروي هذا الحديث عن ابن عباس سماعاً، وعن عمر كتابةً، وكلاهما عن عبد الرحمن.

(١) قال المزي في تهذيب الكمال» (ص ١٦٢٣ مخطوط مصوّر):

«أبو عبيد المذحجي حاجب سليمان بن عبد الملك، قيل: اسمه عبد الملك. وقيل: حي. وقيل: حيي. وقيل: حوي بن أبي عمرو».

وذكر عن الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن بن حسان قال:

«إن أبا عبيد كان يحجب سليمان بن عبد الملك، فلما ولي عمر بن عبد العزيز، قال: أين أبو عبيد؟ فدنا منه، فقال: هذه الطريق إلى فلسطين. وأنت من أهلها، فالحق بها. فقيل له: يا أمير المؤمنين، لو رأيت أبا عبيد وتشميره للخير!! فقال: ذاك أحق أن لا نفتنه، كانت فيه أبهة للعامة» وانظر: تهذيب التهذيب» (١٢/١٧٦) و (٣/٥٩). =

وقوله: حوا ـ بالألف خطأ ـ وإنما هو حُوَيّ ـ بالياء.

وقد زعم قوم أن «حُوَيا» أخو أبي عُبَيْد، ولأخيه عقب، وهم بيت لهيا من دمشق، وقد أعاد ذكر أبي عبيد هذا في باب أسماء المعروفين على الصواب.

[١٧] ومن ذلك:

أنه ذكر في باب الحاء، فقال:

حُمران ـ بالراء ـ بن عمر، وإنما هو حمدان ـ بالدال ـ بن عمر، وهو أحمد، وهو ممن حدّث عنه البخاري(١).

= وذكره الامام مسلم في «الكنى والأسماء» (ص ٧٩) مخطوط مصوّر والبخاري في «التاريخ الصغير» (١/٣٠٢) وابن القيسراني في «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/١١٧) هكذا «حُيَيّ».

وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (ق ٢ جـ ١ ص ٢٧٥) والذهبي في «الكاشف» (٣/٣١٤) ترجمة رقم (٢٦٤ ـ الكنى) والدولابي في «الكنى والأسماء» (٢/٧٥) هكذا: (حَيّ).

وذكره الدارقطني في «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» (١/١٢١) رقم (٢٧٠) وابن ماكولا في «الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب» (٢/٥٧٤) هكذا: «حُوَيّ».

وَ «حُوَيّ»: تصغير أَحوى، وهو الأسود، أو تصغير «حِوَاء» والحِوَاء: حِوَاء القوم، وهو مجتمعهم، والحَوِيّة: مركب من مراكب النساء، كِسَاءٌ ملفوف يُطرَحُ على سَنَام البعير، تَرْكَبُهُ المرأة. وحَوَايا البطن معروفة، وهي بنات اللبن، الواحدة حاوياء وحاوية. انظر «الإشتقاق» لابن دريد (ص ٢٤١).

(١) قال محقق «المدخل إلى الصحيح»:

«وقع في «المدخل» (ل ٢٤/ أ) حمدان بالدال، أي وقع على الصواب، فربما الغلط فيه من النُسّاخ».

وانظر ترجمة «أحمد بن عمر» ولقبه «حمدان» أبي جعفر البغدادي في: =

[١٨] ومن ذلك:

أنه ذكر في باب الحاء، فقال:

حَزْن(١) بن عمرو(٢) أبو وهب.

وهذا تخليط.

وإنما هو: حَزْن بن أبي وَهْب بن عَمرو بن /٧ أ / عايذ بن عمران(٣).

= «الجمع بين رجال الصحيحن» (١/١١ و١١٧) و«تهذيب الكمال» (ص ٣٢) مخطوط مصوّر و«تهذيب التهذيب» (١/٥٥) و(٣/٢١) و«الكاشف» (١/٢٥) ترجمة رقم (٦٨) و«فتح الوهاب فيمن اشتهر من المحدّثين بالألقاب» (ص ٤٦) ولم يذكره الدَّارَقُطْني في «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» في المجلد الأول الذي خصصه لرجال البخاري، فإنه قال في «ديباجته» (١/٤٧):

«ذكر أسماء من اشتمل عليه كتاب محمد بن إسماعيل البخاري الجامع للسنن الصحاح عن رسول الله ﷺ من التابعين فمن بعدهم إلى شيوخه على حروف المعجم».

وصرّح الخطيب البغدادي في «تالي التلخيص» (١٨٠ ب) مخطوط أن البخاري والقاضي أبا عبدالله المحاملي ومحمد بن مخلد رووا عنه: وقال فيه:

«حمدان لقبه، ويختلف في اسمه، فيقال: محمد، ويقال: أحمد».

(١) ضبطه القاضي عياض في مشارق الأنوار (١/٢٢٣) بفتح الحاء وسكون الزاي وآخره نون.

وهكذا ضبطه ابن دريد في «الإشتقاق» (ص ٢٥٠) وقال:

«الحَزْن: ضد السهل، وحَزْن والجمع حُزُون». وهكذا ضبطه ابن ماكولا في الاكمال» (٢/٤٥٣).

(٢) وقع في التاريخ الكبير «للبخاري» (ق ١ حـ ٢ ص ١١١) وفي «الجرح والتعديل» (ق ٢ حـ ١ ص ٢٩٤) هكذا: «حَزْن بن عمرو».

(٣) وقع على ما ذكره الحافظ عبد الغني بن سعيد عند البخاري في «التاريخ الصغير» (١/٣٤) وفي «نسب قريش» (ص ٣٤٥) لأبي عبدالله المصعب بن عبدالله بن المصعب الزبيري «ت ٢٣٦ هـ» وفيه: =

وهو جَدّ سعيد بن المسيَّب[1].

[١٩] ومن ذلك:

أنه ذكر في باب الحاء أيضاً، فقال:

حُميد بن بشير، روى عنه قتادة، كنيته: أبو عبدالله.

وقوله: «حُمَيْد» تصحيف.

وإنما هو «حِمْيري» ـ بالياء بعد الميم وراء يليها وياء أُخرى بعد الراء ـ ابن بشير: أبو عبدالله العَنَزِي الجَسْري، من جَسْر عَنَزَة، صاحب مَعْقِل بن يسار.

وهو يروي عن عبدالله بن الصامت وهو عزيز الحديث[2].

= «ومن ولد أبي وهب بن عمرو بن عايذ: حزن بن أبي وهب، سماه رسول الله ﷺ سهلاً. ففي ولده حُزُونةٌ وسوءُ خُلُق».

وهكذا وقع عند المزي في تَهذيب الكمال» (ص ٢٤٧ ـ مخطوط مصوّر) وفي تحفة الأشراف» (٣/٥٩) وعند الطبراني في «المعجم الكبير» (٤/٥٣) وعند الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (١/٣٢٤) وفي تهذيب التهذيب» (٢/٢١٣) وعند ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢/٣ ـ ٤) وابن القيسراني في «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/١١٦) وعند ابن ماكولا في «الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب» (٢/٤٥٣) وعند الذهبي في «الكاشف في معرفة مَنْ له رواية في الكتب الستة» (١/١٥٦).

وقال ابن الأثير: «عايذ: بالياء تحتها نقطتان وآخره ذال معجمة».

(١) وصرَّح بهذا جُلُّ مَنْ ترجم له. و«المسيَّب» المشهور فيه ـ كما قال ابن الصلاح ـ فتح الياء منه. وضبطه أبو عامر العَبْدري الحافظ الأديب بفتح الياء وبكسرها معاً، وهذا غريب مستطرف، وكذلك ما حكاه القاضي عياض اليحصبي عن شيخه القاضي الحافظ أبي علي الصَّدَفيِّ عن ابن المَدِيْني. أنظر: «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسَّقط» (ص ١٧٠) و«مشارق الأنوار (١/٣٩٩).

(٢) أنظر ترجمته عند:

البخاري في «التاريخ الكبير» (ق ١ حـ ٢ ص ١٢١) وفي «الكنى» ص (٤٨) رقم=

ومن حديثه المشهور الصحيح:

ما حدّثناه يعقوب بن المبارك قال:

حدثنا أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب قال: أخبرني إبراهيم بن الحسن ـ وهو المقسمي ـ حدثنا حجاج بن محمد قال: حدثني شعبة عن الجريري عن أبي عبدالله الجسري عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر:

أنه سأل النبي ﷺ:
أيُّ العمل أحبُّ إلى الله؟

فقال النبي ﷺ:

= (٤١٣). وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/٢١١).

والعسكري في «تصحيفات المحدِّثين» (ق ٢ جـ٣ ص ١٠٤٠) وخليفة بن خياط في «الطبقات» (ص ٢١١).

ومسلم بن الحجاج في «طبقات الرواة» (١٩/أ) مخطوط. وفيه:

«أبو عبدالله الجسري يقال اسمه: حميري بن بشير» ذكره في الطبقة الثانية من التابعين من أهل البصرة، وجزم بأن اسمه «حميري» في الكنى والأسماء» (ص ٦٠) مخطوط مصوَّر.

وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (ق ٢ جـ١ ص ٣١٦).
والمزي في «تهذيب الكمال» (ص ٣٤١) مخطوط مصوَّر.
والدولابي في «الكنى والأسماء» (١/٥٤).
والسمعاني في «الأنساب» (٣/٢٥٤ ـ ٢٥٥).
وابن الأثير في «اللباب» (١/٢٧٩).
وابن حجر في «التهذيب» (٣/٥٥) وفي «تقريب التهذيب» (١/٢٠٤).
والذهبي في «الكاشف» (١/٢٥٩).
والدارقطني في «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» (٢/٦٨) رقم (٢٩٢).
وابن القيسراني في «الجمع بين رجال الصحيحين» (٢/٥٩٧ ـ ٥٩٨).
والخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/٦٣ ـ ٦٥).

أحب الكلام إلى الله /٧ ب / ـ عزّ وجلّ ـ سبحان ربي وبحمده[١].

وله عن معقل بن يسار: حديث في تحريم الفضيخ.

حدثناه علي بن أحمد بن إسحاق البغدادي[٢] قال:

حدثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن يحيى بن جَنَّادٍ قال: حدثنا سهل بن

---

(١) أخرجه من طريق أبي عبدالله الجسري عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر: البخاري: في «الأدب المفرد»: حديث رقم (٦٣٨) وأحمد في المسند: ١٤٨/٥ و ١٧٦ ومسلم في «الصحيح»: كتاب الذكر والدعاء: باب فضل سبحان الله وبحمده: ٢٠٩٣/٤ حديث رقم (٢٧٣١) والبغوي: معالم التنزيل»: (٦٢/١).

والترمذي في «الجامع»: كتاب الدعوات: باب أي الكلام أحب إلى الله: ٥٧٦/٥ حديث رقم (٣٥٩٣).

وقال: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه الحاكم في المستدرك (٥٠١/١) وقال: «صحيح على شرط مسلم» ووافقه الذهبي وأخرجه الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٦٣/٢ ـ ٦٤).

وأشار إلى هذا السند النسائي في «عمل اليوم والليلة» حديث رقم (٨٢٤) وأخرجه بهذا السند عن طريق أحمد وأبي مسلم الكَجّي الطبراني في «الدعاء»: (ل ١٨٦/ أ) مخطوط.

والحديث روي عن الجريري عن أبي عبدالله الجسري عن أبي ذر ـ ليس بينهما أحد ـ كما عند النسائي في «عمل اليوم والليلة»: حديث رقم (٨٢٤).

وأخرجه في «عمل اليوم والليلة» أيضاً: حديث رقم (٨٢٥) من طريق الجريري عن سواده بن عاصم عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر. وانظر: «تحفة الأشراف» (١٥٨/٩ و ١٧٢ و ١٧٣ ـ ١٧٤).

والحديث أخرجه المزي في «تهذيب الكمال» (ص ٣٤١ ـ مخطوط مصوّر) من طريق أحمد في «المسند».

والحديث صححه البغوي في «شرح السنة» (٤١/٥).

(٢) هو الشيخ المحدِّث الثِّقة أبو الحسن علي بن أحمد بن إسحاق بن إبراهيم البغدادي، ارتحل وسمع من: عبدالله بن محمد بن أبي مَرْيم ويوسف بن يزيد القراطيسي وعِدَّة. حدَّث في صفر سنة أربعين وثلاث مائة، وتوفي بعد ذلك بِمصْر.
أنظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٤٧٤/١٥ ـ ٤٧٥).

بكّار قال: حدثنا المثنى بن عوف أبو منصور عن أبي عبدالله العَنَزي عن معْقل ابن يسار قال:

كنتُ بالمدينة ـ وهي كثيرة التمر ـ فحرّم رسولُ الله ﷺ الفضيخ.

فجاء رجل، فقال:

إنّ أمي مريضة، أأسقيها النبيذ؟

قلتُ لمعقل:

ما قلتَ له؟

قال:

نَهيتُه أن يَسْقِيَهَا النبيذَ[1].

وله حديث آخر غريب عن معقل بن يسار:

حدّثناه أبو عمروٍ عثمان بن محمد السمرقندي قال:

حدثنا أبو أمية محمد بن إبراهيم الطرسوسي قال: حدثنا الحسن بن بشر الكوفي قال: حدثنا الحكم بن عبد الملك قال: حدثنا قتادة عن حميري بن بشير عن معقل بن يسار قال:

قال رسول الله ﷺ:

«كُرِّه لكم ثلاث: عقوق الأمهات. ووأد البنات، ومنع وهات»[2] /٨ أ/.

(١) أخرجه من طريق الحافظ عبد الغني بن سعيد الخطيبُ في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/٦٤) والحديث في «مسند أحمد» (٥/٢٥ ـ ٢٦) وفي «الأشربة» له (ص ٥٧) من طريق المثنى بن عوف به، وأخرجه من طريقه أيضاً الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/٦٤). وأخرجه الطبراني من هذا الطريق في «المعجم الكبير» (٢٠/٢١٧ ـ ٢١٨ و ٣٢٤) وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: «رجاله ثقات».

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/٦٣) من طريق =

[٢٠] ومن ذلك:

أنه ذكر في الخاء، فقال:

خليفة بن حيّان.

وحيّان خطأ.

والصواب: خَيَّاط(١).

= الطبراني. وعزاه للطبراني الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٤٧/٨) وقال: «رجاله رجال الصحيح» والحديث في المعجم الكبير (٢٠/ ٢٢٤ و ٢٢٦).

وعزاه صاحب «كنز العمال» (١٦/ ٤٧٢) إلى البخاري في التاريخ.

(١) في المداخل (ل ٢٤ أ/ مخطوط): «خليفة بن خياط» على الصواب، كما قال محققه الدكتور ربيع بن هادي المدخلي في المواضع التي ذكر فيها توهيم عبد الغني أبا عبدالله الحاكم. (ص ٥١ من المطبوع).

وسمي خليفة بالعصفري نسبة إلى «العصفر» وبيعه وشرائه. أنظر: «الأنساب» (٦٧/٨) و «وفيات الأعيان» (٢/ ١٥) و «اللباب في تهذيب الأنساب» (٢/ ١٤٠) وقال العسكري في تصحيفات المحدِّثين (ق ٢ جـ ٣ ص ١١٦٤):

«فأما الخَيَّاط ـ الخَاءُ معجمةٌ، وتحت الياء نقطتان، فمنهم من يُسمَّى بخَيَّاطٍ، من غَيْرِ صناعةٍ. منهم: خليفة بن خياط. وخَيَّاط هو اسم وليس بصناعة».

وانظر ترجمة «خليفة بن خياط» في:

التاريخ الكبير» (ق ١ جـ ٢ ص ١٧٦) و «الجرح والتعديل» (ق ٢ جـ ١ ص ٣٧٨) و «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٩٤) و «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٧٢) و «العبر في خبر من غبر» (١/ ٤٣٢) و «ذكر أسماء التابعين» (١/ ١٢٧) و «مشاهير علماء الأمصار» (ص ١٥٧) و «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (ص ١١٨) رقم (٣١٣) و «سؤالات الحاكم للدارقطني» رقم (٣١١) و «السابق واللاحق» (ص ١٤٧) و «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٨٥ ـ ٨٦) و «ميزان الإعتدال» (١/ ٦٦٥) و «الكامل في الضعفاء» (٣/ ٩٣٥) و «الضعفاء الكبير» (٢/ ٢٢) و «غاية النهاية في طبقات القراء» (١/ ٢٧٥) و «البداية والنهاية» (١٠/ ٣٢٢) و «شذرات الذهب» (٢/ ٩٤) و «الرسالة المستطرفة» (ص ١٣٩) و «هدية العارفين» (١/ ٣٥٠) و «تهذيب التهذيب» (١٣٨/٣ ـ ١٣٩) و «الكاشف» (١/ ٢١٦) و «المغني في الضعفاء» (١/ ٢١٣). وانظر مقدمة كتابي =

وخَلِيْفَة بن خَيَّاط بن خَلِيْفَة بن خَيَّاط، وخليفة الأول هو أبو عمرو شَبَاب[1] العُصفري. وجده يكنى أبا هبيرة، يروي عن عمرو بن شعيب.

[٢١] ومن ذلك:

ما ذكره في باب الخاء، فقال:

خلف بن خالد أبو المثنى البصري.

وإنما هو أبو المُهنَّأ، خلف بن خالد ـ بالهاء المشقوقة ـ وهو المصري ـ بالميم ـ من أهل مصر.

حدثنا عبد الواحد بن محمد أن أبا سعيد ذكره في تاريخه، فقال: خلف ابن خالد، مولى قريش، يُكنّى أبا المُهنّأ، يروي عن بكر بن مضر، وعبدالله ابن لهيعة، توفي قبل الثلاثين ومائتين[2].

= «الطبقات» و «التاريخ» فقد ترجم له المحقق ـ وهو الدكتور أكرم ضياءالعمري ـ ترجمة واسعة.

(١) ضبطه ابن ماكولا في «الإكمال» (١٥/٥) فقال: «بفتح الشين وتخفيف الباء المعجمة بواحدة، وآخِرُهُ أيضاً باءٌ».

(٢) نقل عن أبي سعيد ـ وهو ابن يونس ـ في تاريخه ما ذكره الحافظ عبد الغني كلٌّ من:

المزي في تهذيب الكمال (ص ٣٧٤ ـ مخطوط مصوّر) وتبعه ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٢٩/٣) والسيوطي في «حسن المحاضرة» (١٢٩/١).

وانظر ترجمة خلف بن خالد هذا أيضاً في:

«الجرح والتعديل» (ق ٢ جـ ١ ص ٣٧٢) و «الجمع بين رجال الصحيحين» (١٢٥/١) و «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» للدارقطني (١٢٨/١) رقم (٢٩٣) و «الكاشف» (٢١٤/١) و «تقريب التهذيب» (٢٢٥/١). و «الكنى والأسماء» للدولابي (١٣٥/٢).

ووقع في الأصل: «توفي قبل الثلاثين ومائة» وكذا في «حسن المحاضرة» وهذا خطأ. والصواب ما ذكرناه، لأن البخاري وأبا حاتم رويا عنه، وذكره على الصواب المزي وغيره. هذا، وهناك رجل آخر اسمه «خلف بن خالد البصري» غير هذا، ذكره الذهبي =

قال(١):

حدثنا أبو الحسن علي بن أحمد بن إسحاق البغدادي قال:

حدثنا حبوش بن رزق الله بن بيان قال: حدثنا أبو المُهنّأ خلف بن خالد قال: حدثنا بكر بن مُضَر قال: حدثنا جعفربن ربيعة عن أبي مرزوق عن حَنَش الصنعاني عن رويفع بن ثابت عن رسول الله ﷺ قال:

لا يحل لأحدٍ يؤمن بالله واليوم الآخر ـ أو: من كان يؤمن بالله /٨ ب / واليوم الآخر، فلا يسقي ماءه ولد غيره(٢).

[٢٢] ومن ذلك:

ما ذكره في باب سعيد، فقال:

سعيد بن يسار، وهو سعيد المقبري.

= في «ميزان الإعتدال» (١/٦٥٩) وفي «المغني في الضعفاء» (١/٢١٢) وقال: فيه جهالة، اتهمه الدارقطني بوضع الحديث وانظر: «الضعفاء والمتروكين» (١/٢٥٥) لابن الجوزي ووقع في «لسان الميزان» (٢/٤٠٢) هكذا: «خلق بن خالف بصري» وهو تصحيف، ومطبوع «اللسان» مليء بالتصحيفات وفيه سقط أحياناً، ودمج لترجمتين في ترجمة واحدة أحياناً أُخرى. وقد اطلعتُ على نسخةٍ مخطوطةٍ منه من «تركيا» عليها خَطُّ الحافظ ابن حجر نفسه، فخرجتُ بالنتيجة المذكورة..

(١) أي أبو سعيد بن يونس في تاريخه.

(٢) أخرجه ابن سعد: الطبقات الكبرى (٢/١/٨٣) وأحمد: المسند: (٤/١٠٨ و ١٠٨ ـ ١٠٩) وأبو داود: السنن: كتاب النكاح: باب في وطء السبايا: (٢/٢٤٨) رقم (٢١٥٨) والترمذي: الجامع: كتاب النكاح: باب ما جاء في الرجل يشتري الجارية وهي حامل: (٣/٤٣٧) رقم (١١٣١) وابن حبان: الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٧/١٦٩ ـ ١٧٠) رقم (٤٨٣٠) والبيهقي: السنن الكبرى: (٧/٤٤٩) و(٩/٦٢ و ١٢٤) والطبراني: المعجم الكبير: (٥/١٤ ـ ١٦) حديث رقم (٤٤٨٢) و(٤٤٨٣) و(٤٤٨٤) و(٤٤٨٨) و(٤٤٨٩) والدَّيلمي: الفردوس (٣/٥١١) رقم (٥٥٨٩) والخطيب: موضح أوهام الجمع والتفريق: (١/٨٧).

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن، وقد روي من غير وجه عن رُويفع بن ثابت».

وهذا غلطٌ[1].

لأنّ سعيد بن يسار هو أبو الحباب[2].

وسعيد المقْبُرِيّ هو سعيد بن أبي سعيد، واسم أبي سعيد: كَيْسَان[3].

---

(١) الفرق بين سعيد بن يسار وسعيد المقبري، من وجوه كثيرة، منها: الأول: أبو الحُباب. والثاني: أبو سعد، وقيل: أبو سعيد. الأول: سعيد بن عبدالله بن يسار. والثاني: سعيد بن كيسان المقبري. الأول: أخو أيوب وسليط. والثاني: أخو عباد.

الأول: مولى ميمونة وقيل مولى بني النجار وقيل غير ذلك. والثاني: مكاتب لامرأة من بني ليث.

الأول: مات سنة سبع عشرة ومائة. والثاني: سنة ثلاث وعشرين ومائة، وقد قيل: ست وعشرين ومائة. والثاني روى عن الأول.

(٢) أنظر: طبقات الرواة: للإمام مسلم (١١/ب) مخطوط و «الكنى والأسماء» له أيضاً (ص ٣ مخطوط مصوَّر) و «الكنى والأسماء» للدولابي (١٤٣/١) و «الثقات» لابن حبان (٢٧٩/٤) و «تاريخ الثقات» للعجلي (ص ١٨٩) رقم (٥٦٩) و «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (ص ١٤٢) رقم (٤١٠) والتاريخ الكبير (ق ١ جـ ٢ ص ٥٢٠) و «الجمع بين رجال الصحيحين» (١٧١/١ - ١٧٢) و «الجرح والتعديل» (ق ١ جـ ٢ ص ٧٢) وتهذيب الكمال» (ص ٥٠٩) (مخطوط مصوّر) و «تهذيب التهذيب» (٩٠/٤) و «الكاشف» (٢٩٩/١) و «تقريب التهذيب» (٣٠٩/١) و «ذكر أسماء التابعين» للدارقطني (٣٥٨/١) و «تاريخ خليفة بن خياط» (ص ٣٤٨) و «طبقات خليفة» (ص ٢٥٥) و «المعرفة والتاريخ» (٣٤٨/١ و ٤٠٥/٣) و «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢٣٢/١ و ٢٧٨ و ٢٨٠).

وقد نبّه الحافظ المزي وتبعه الحافظ ابن حجر على أن الصحيح أن سعيد هذا غير سعيد بن مرجانة. وانظر: «تالي التلخيص» (١٤٣ ب - ١٤٤ أ) مخطوط.

(٣) أنظر: «الثقات» لابن حبان (٢٨٤/٤ - ٢٨٥) و «تاريخ الثقات» للعجلي (ص ١٨٤) رقم (٥٤٥) و «تاريخ أسماء الثقات «لابن شاهين (ص ١٤٥ - ١٤٦) رقم (٤٢٧) و «التاريخ الكبير» (ق ١ جـ ٢ ص ٤٧٤) و «التاريخ الصغير» (٢٨١/١ - ٢٨٢) للبخاري و «تاريخ خليفة بن خياط» (ص ٣٠٩) و «الجرح والتعديل» (ق ١ جـ ٢ ص ٥٧) و «المعرفة والتاريخ» (٢٩٤/٢) و «طبقات الرواة» للإمام مسلم (١١/ب) مخطوط و «طبقات خليفة» (ص ٢٤٨) و «الجمع بين رجال الصحيحين» (١٦٧/١) =

وسعيد يكنى: أبا سعد[1]، كنّاه مخوئل بن راشد وغيره.

[٢٣] ومن ذلك:

ما ذكره في باب سعيد أيضاً، فقال:
سعيد بن عمرو أبو السَّفَر.
وعمرو خطأ.

وإنما هو:
يَحْمَد ـ بالياء والحاء والميم والدال ـ وذكره في الكني على الصواب[2].

= و «مشاهير علماء الأمصار» (ص ٨١ ذكر أسماء التابعين» (١/١٤٧) رقم (٣٥٤) و «تهذيب الكمال» (ص ٤٩٠ ـ ٤٩١) (مخطوط مصوّر) وتهذيب التهذيب» (٤/٣٨) و «تقريب التهذيب» (١/٢٩٧) و «الكاشف» (١/٢٨٧).

والمقْبُرِيّ: نسبة إلى مقبرة، كان يسكن بالقرب منها.

(١) أنظر ـ عدا المصادر المذكورة ـ «الكنى والأسماء» للإمام مسلم (ص ٤٩ ـ مخطوط مصوّر) و «الكنى والأسماء» للدولابي (١/١٨٦) و «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/١٩٣) وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (ق ١ جـ ٢ ص ٤٧٤): وقيل: أبو سعيد.

(٢) قال الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (١/٢٧٥):

«أبو السفر: اسمه: سعيد بن أحمد الثوري، ثور همدان» وقال: «الذي حفظتُ من وكيع: سعيد بن أحمد، قال:

«وكان في لسان وكيع عجلة» قال:

«وزعم عباس الوراق أنه سمعه يقول: سعيد بن محمد، قال: «ولا أراه إلا الصواب».

وقال الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/٧٨):

«إسم أبي السفر: سعيد بن أحمد، ولغة أهل اليمن، إذا قالوا أحمد إنما يقول: يحمد، يجعلون الألف ياءً، . . . . وهو من همدان ثور، وهم أهل بيت علم». =

= قلت: وإذا علمت هذا فلا وجه لضبطه «يُحمد» بضم الياء، والصحيح فتحها. ووقع اسمه هكذا «سعيد بن يحمد» عند البخاري في «التاريخ الكبير» (ق ١ جـ ٢ ص ٥١٩ ـ ٥٢٠) وعند ابن القيسراني في «الجمع بين رجال الصحيحين» (١٧٢/١) وعند مسلم في «الكنى والأسماء» ص (٥٢ ـ مخطوط مصوّر) وفي «طبقات الرواة» (١٧/أ) مخطوط وعند المزي في «تحفة الأشراف» وفي مواطن، منها: (٦٨/٢) وفي «تهذيب الكمال» (ص ٥٠٧ ـ مخطوط مصوَّر) وتبعه ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٨٥/٤) والذهبي في «الكاشف» (٢٩٧/١) رقم (١٩٩١) وهو هكذا عند ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (ق ١ جـ ٢ ص ٧٣) وهو عند الدارقطني في «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» (٩٤/٢) هكذا: «سعيد أبو السفر، عن البراء» وهو عند الدولابي في «الكنى والأسماء» (٢٠١/١): «أبو سفر: كوفي اسمه سعيد بن أحمد ويقال: سعيد بن محمد» ولعل «محمد» صُحِّفت، وكذا وقعت في «تاج العروس» (٢٧١/٣). ومن الذين سبقوا الحافظ عبد الغني فيما ذهب إليه من أن اسمه (سعيد بن يحمد) خليفة ابن خياط شباب العصفري في «كتاب الطبقات» (ص ١٦٢).

ومن الذين سبقوا الحاكم في أن إسم «أبي السفر» سعيد بن عمرو ابنُ حبان فقال في «الثقات» (٢٩٣/٤):

«سعيد بن عمرو، أبو السَّفَر، وقد قيل: ابن يحمد، الثوري، ثور همدان، من أهل الكوفة. يروي عن ابن عباس والبراء، روى عنه أبو إسحاق وشعبة ومطرِّف، مات في إمارة خالد على العراق».

بقي بعد هذا أمران:

الأول: ضبط لفظة «أبي السفر» هل هي بفتح الفاء أم بسكونها؟

قال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (٢٣٦/٢):

«وأبو السَّفر وعبدالله بن أبي السَّفَر ـ واسم أبيه أبي السَّفر سعيد بن يَحْمِد ـ قيّده عبدُ الغني وابن ماكولا بفتح الفاء. وقال الدارقطني فيه: بفتح الفاء على ما يقوله أصحاب الحديث» وقال بفتحها ابن ماكولا في «الإكمال» (٣٠٠/٤). وابن حجر في «تبصير المنتبه» (٦٨٣/٢) ونقله عن المزي، ونسب له: «الأسماء بالسكون، والكُنى بالحركة» ورَجَّحَ هذا القول الزَّبِيدي في «تاج العروس» (٢٧١/٣) قال القاضي رحمه الله: «وقيّدناه عن شيوخنا بفتح الفاء وسكونها، ولم يذكر أهل المؤتلف في الكنى =

[٢٤] ومن ذلك:

ما ذكره في باب سالمٍ، فقال:

سالم مولى شدّاد، ثم ذكر بعده فقال:

سالم مولى المصريين ـ بالميم ـ وقال على أثره، بغير فاصلة:

هو سالم بن أبي سالم الجيشاني.

وهذا كلُّه تخليط(١)، والصواب من ذلك:

= أبو السفر، وإنما ذكروه في الأسماء، وقول الدارقطني يشعر أنَّ غير أصحاب الحديث يخالفون فيه».

قلت: وَصَرَّح بهذا العسكري في «تصحيفات المحدِّثين» (ق ٢ جـ ٣ ص ١١٠١ ـ ١١٠٢) فقال:

«أبو السَّفر ـ بالفاء ـ فأصحاب الحديث يقولون: سَفَرٌ ـ بفتح الفاء ـ وأهل اللغة يقولون: سَفْر ـ بتسكين الفاء».

الثاني: ضبط لفظة «يحمد».

سبق وأن أشرنا إلى ترجيح بفتح ياء «يَحْمَدَ»، وذكر الدارقطني أنه بضم الياء. وأصحاب الحديث يقولونه بفتح الياء، وذكر أبو علي الجَيَّاني أن كل ما في حِمْير من هذه الأسماء مثل يحمد ويعفر فهو بالضم، وما في الأَزْد وبقية العرب فهو بالفتح، أنظر: التهذيب ٤/٨٥. وقال العسكري في «تصحيفات المحدثين» (ق ٢ جـ ٣ ص ١٠٤٩ ـ ١٠٥٠):

«وأما أَبو السفَرَ الكوفي، واسمه سعيد بن يُحْمِد، وهو جليل من تابعي الكوفة ـ والياء مضمومة. والحاء ساكنة غير معجمة. والميم مكسورة، وتحت الدال نقطة ـ هكذا يقول المحصِّلون من أَصحاب الحديث، ومن يتسامح يقول: يَحْمَد ـ بفتح الميم» انتهى.

وقال بالضم ابن حجر في «تبصير المنتبه» (١٤٨٧/٤) وابن ماكولا في «الإكمال» (٣٢٥/٢) وفيه: «وجدته بخط الصوري بفتح الياء وكسر الميم في تاريخ ابن يونس، ووجدته بخطه في باب زياد بن أنعم بضم الياء، ووجدته بخطه في باب عبد الرحمن بن يحمد ـ بفتح الياء...».

(١) سالم بن أبي سالم الجيشاني وسالم مولى شداد، كلاهما من رجال الإمام مسلم، ولم =

أنّ سالماً /٩ أ/ مولي شداد هو: مولى شداد بن الهاد، وهو المديني، وهو سالم مولي النصريين ـ بالنون ـ وهو سالم مولى دوس، وهو سالم سَبَلان(١)، وهو سالم أبو عبدالله، الذي يروي عنه بُكَيْر بن الأشجّ، فَيُكَنِّيه ولا

= أرَ من تابع الحاكمَ في القول بأنهما رجل واحد.

وفرّق بينهما كثيرٌ من العلماء، منهم:

الإمام البخاري، فإنه ترجم للأول في «التاريخ الكبير» (ق ٢ حـ ٢ ص ١١٣) وللثاني (ق ٢ حـ ٢ ص ١١٠ ـ ١١١).

وكذلك فعل ابن أبي حاتم الرازي في الجرح والعديل.

انظر ترجمة الأول (ق ١ حـ ٢ ص ١٨٢ ـ ١٨٣).

وترجمة الثاني (ق ١ حـ ٢ ص ١٨٤).

وكذلك فعل ابن القيسراني أيضاً في الجمع بين رجال الصحيحين.

انظر ترجمة الأول (١/ ١٨٩).

وترجمة الثاني (١/ ١٨٩).

وكذلك فعل الدارقطني في «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» انظر ترجمة الأول ٢/ ١٠٣ رقم (٤٧٥) وترجمة الثاني ٢/ ١٠١ رقم (٤٦٢).

وكذلك فعل الحافظ المزي في «تهذيب الكمال في أسماء الرجال».

انظر ترجمة الأول (١/ ٤٦٠) مخطوط.

وترجمة الثاني (١/ ٤٦١) مخطوط.

وتابعه الذهبي في الكاشف، فإنه ترجم للأول برقم (١٧٨٨) وللثاني (١٨٩٢) وابن حجر في التهذيب، فإنه ترجم للأول (٣/ ٣٧٦) وللثاني (٣/ ٣٧٩) ويغلب على الظنِّ أنّ سبب وهم الحاكم هو: أنّ سالم بن أبي سالم الجيشاني واسم أبيه سفيان بن هانيء ـ مصريٌّ ـ كما في مصادر ترجمته وحسن المحاضرة (١/ ١١٨) وتصحف عليه اسم سالم مولى شداد: (النصريين) إلى (المصريين) ـ كما قال الحافظ عبد الغني، أو التقيا بنسبتهما إلى «مصر»، لأن «سالم سَبَلان» أصله من أهل مصر، كما قال ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/ ٣٠١) فظن أن الرجلين واحد.

(١) بفتح السين والباء المعجمة بواحدة، وهي لقب له. انظر: فتح الوهاب فيمن اشتهر من المحدِّثين بالألقاب. ص (٧٢).

ووقعت في مطبوع «تسمية من روى عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب =

يُسَمِّيه في حديث الصرف[1]، الذي رواه الليث بن سعد، وفي رواية مخرمة ابنه يُسَمِّيه ويُكَنِّيهِ. وهو سالم مولى مالك بن أوس بن الحَدَثان[2].

وليس سالم هذا بسالم بن أبي سالم الجيشاني، ذاك رجل آخر من أهل مصر، يروي عن أبيه: أبي سالم: سفيان بن هانيء[3].

وقال البخاري[4]:

ويُقال: سالم مولى شداد النَّصري، وقال: هو مولى دوس، وذكر له أحاديث، أنا أذكره[5]، إن شاء الله.

فأما سالم مولى شداد، الذي شرحنا أمره، وميّزناه من سالم بن أبي سالم الجيشاني المصري، فقد ذكره جماعة من العلماء في كتبهم، فمنهم:

= رسول الله ﷺ» للحافظ علي بن المديني «ص ٤٧» وفي مطبوع «تصحيفات المحدثين» لأبي أحمد الحسن بن سعيد العسكري «ق ٢ حـ ٣ ص ١١٣٦»: سالم بن سبلان بزيادة (ابن)، ولعلها من النُّسّاخ إن كانت موجودةً في الأُصول.

(١) وسيأتي قريباً إن شاء الله تعالى.

(٢) وهو سالم بن عبدالله النَّصري وهو سالم مولى المهري. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/٥٩٥) و «تهذيب الكمال» (١/٤٦١) مخطوط و «تهذيب التهذيب» (٣/٣٧٩). و «مشاهير علماء الأمصار» (ص ٧٧) رقم (٥٥٣) ووقع في بعض أصول مسلم (سالم مولى ابن شداد) قيل: أنه خطأ، والصواب حذف لفظة (ابن) كما تقدم، والظاهر أنه صحيح، فإن مولى شداد مولى لابنه، وإذا أمكن تأويل ما صحت به الرواية، لم يجز إبطالها، لا سيّما في هذا الذي قيل فيه هذه الأقوال. والله أعلم. قاله النووي في شرحه لمسلم (٣/١٢٩ - ١٣٠) ونقله عنه السيوطي في الديباج على مسلم بن الحجاج (١/٦١/ أ) مخطوط وشبيّر أحمد العثماني في فتح الملهم (١/٤٠٣).

(٣) انظر ترجمته في:

الجرح والتعديل (ق ١ حـ ٢ ص ١٨٢ - ١٨٣) والمعرفة والتاريخ (٢/٤٦٣ - ٤٦٤).

(٤) التاريخ الكبير (ق ٢ حـ ٢ ص ١١٠).

(٥) كذا في المخطوط، ولعل الصواب (أذكرها).

مسلم بن الحجاج:

حدثنا عبد الله بن جعفر بن الوَرْد قال: حدثنا عبدالله بن أحمد بن عبد السلام الخفَّاف قال /٩ ب / سمعتُ أبا الحسين مسلم بن الحجاج ذكر في الطبقة الثالثة من أهل المدينة فقال: سالم مولى دَوْس، ويقال: سالم سَبَلان[١].

---

(١) طبقات الرواة (ورقة ١١/ ب) مخطوط.

غير أنه فرقّ - وجماعة من الحفاظ - بين سالم سبلان وسالم مولى شداد، وكذلك فعل في الكنى والأسماء (١٤٩) مخطوط.

ومن الذين فرّقوا بين المذكورَيْن:

ابن سعد في الطبقات، قال في الأول (٥/ ٣٠١): «سالم سبلان، مولى بني نصر ابن معاوية من هوازن، وكان أصله من أهل مصر، وكان يرحّل لأزواج النبي ﷺ، وروى عن عائشة» وقال في الثاني (٥/ ٣٠٠).

«سالم أبو عبدالله، مولى شداد، ويعرف بسالم الدوسي، روى عن سعد» وكذلك فعل ابن حبان في الثقات، فإنه ترجم لسالم مولى دوس، مولى شداد بن الهاد في (٤/ ٣٠٧) وفرّق بينه وبين سبلان. انظر الثقات (٤/ ٣٠٧ - ٣٠٩). وكذلك فعل الحافظ علي بن المديني في كتابه «تسمية من روى عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ» ص ١٤٦ و ١٤٧.

وفرّق بينهما العجليُّ أيضاً. انظر الثقات: ترجمة رقم (٤٩٨) ورقم (٥٠٢) وفرّق بينهما أيضاً الحسين القباني كما في التهذيب (٣/ ٣٨٠) والدولابي كما في الكنى والأسماء (٢/ ٥٦).

وفرق الدارقطنيّ في «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» بين سالم مولى النصريين وسالم مولى شداد سَبَلان. انظر ترجمة رقم (٤٦٠) و (٤٦٢) من الجزء الثاني.

والصحيح ما ذكره الحافظ عبد الغني، وأشار إلى كلامه وتوهيمه للحاكم: الحافظ المزي في تهذيب الكمال (١/ ٤٦١) مخطوط.

وتبعه ابن حجر في التهذيب ٣/ ٣٧٦، ونقل كلامه ابن الصلاح في علوم الحديث في «النوع: الثامن والأربعين: معرفة من ذُكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة، فظنَّ من لا خبرة له بها أن تلك الأسماء أو النعوت لجماعة متفرقين» (ص ٤٩٨ - ٤٩٩ -=

ومنهم: محمد بن إسماعيل البخاري.

ذكره في تاريخه الذي رواه شيخنا: أبـو بكر أحمد بن إبراهيم بن عطية عن عبد الرحمن بن إسماعيل الفارسي عنه، فقال:

= طبعة الدكتورة عائشة عبد الرحمن) ولم يعقِّب عليه العراقي في «التقييد والإيضاح» ولا السراج البُلقيني في «محاسن الإصطلاح».

ووافقاه في عدم التفرقة بين سالم سبلان وسالم مولى شداد، وكذلك فعل: الذهبي في سير أعلام النبلاء (٥/٥٩٥) وفي المشتبه في الرجال (١/٨٣ و ٣٥١) وفي الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١/٢٧١).

والسمعاني في «الأنساب» (ص ٥٦١) طبعة المستشرق د. س. مرجليوث. وابن ماكولا في «الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب» (١/٣٩١ - ٣٩٢) و (٤/٢٥٠).

والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق(١/٢٩١).

والزبيدي في تاج العروس: مادة (سَبَل) (٧/٣٦٨).

ووقع فيه (النضري) بالمعجمة بدلاً من المهملة.

جاء في «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» (٢/٣٦).

«واختلف في اسم مولى النصريين في حديث قتيبة عن ليث عن سعيد بن أبي سعيد عنه قال: سمعت أبا هريرة: في حديث: إنما محمد عليه السلام بشر... فضبطناه عنهم عن العذري: (النضر) بالضاد المعجمة، وهو وهم، وقيّده الجياني بالمهملة، وهي رواية غير العذري».

والنووي في «شرحه لمسلم» ٣/١٢٩.

والقاضي عياض في «مشارق الأنوار» ١/١١٣.

وابن خطيب الدهشة في «تحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب» (ص ٦٣) وشبير أحمد العثماني في فتح الملهم (١/٤٠٣).

وسبق الحافظ عبد الغني في هذا الجمع:

الإمام البخاري، كما نقل عنه.

وخليفة بن خياط، فإنه قال في طبقاته (ص ٢٤٩):

سالم سبلان، مولى لبني نصر، يُكنّى أبا عبدالله». =

سالم أبو عبدالله، مولى مالك بن أوس بن الحدثان، وهو سالم سَبَلان المديني[1].

[وذكر له أحاديث] منها:

ما حدّثناه أبو محمد عبدالله بن جعفر بن الوَرْد قال:

حدثنا يحيى بن أيوب قال: حدثنا يحيى بن عبدالله بن بُكير (ح)[2].

= والحاكم أبو أحمد، قال ابن حجر في التهذيب (٣/ ٣٨٠):

«وذكر الحاكم أبو أحمد أن مسلماً والحسين القباني وهما حيث أخرجا سالم سبلان وسالم مولى شداد، كلّ واحد في ترجمة على انفراد».

والدارقطني كما نقل عنه ابن ماكولا في الإكمال (٤/ ٢٥٠) ففيه: في ترجمة سَبَلان: «ويُقالُ: إنه مولى شداد بن الهاد» وقدّمنا النقل عنه وقوله بالتفريق بينهما في كتابه «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم». وأحمد بن صالح المصري، نقل عنه البغدادي والمزي قوله: «سالم سبلان، وسالم مولى النصريين وأبو عبدالله مولى شداد، كله واحد» انظر موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٢٩١) وتهذيب الكمال (١/ ٤٦١) مخطوط. ولم يفرِّق الحاكم بين سالم مولى شداد وسالم البراد، انظر توهيم الحافظ عبد الغني له، رقم [٥٠] وتعليقنا عليه.

وأخيراً: قد عرف جماعة من المحدِّثين بلقب (سبلان) انظرهم في تاج العروس (٧/ ٣٦٨) وفتح الوهاب فيمن اشتهر من المحدثين بالألقاب (ص ٧٢).

(١) التاريخ الكبير (ق ٢ حـ ٢ ص ١١٠).

(٢) جرت عادة المحدثين بأنه إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر، كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد (ح) وهي حاء مهملة، ولم يُعرف بيانُ أمرِها عمن تقدم، والمختار أنّها مأخوذة من التحول، لتحوله من إسناد إلى إسناد، وأنه يقول القاريء إذا انتهى إليها (ح) قال: وحدثنا فلان.

وقيل: إنها من حال بين الشيئين، إذا حجز، لكونها حالت بين الإسنادين، وأنه لا يلفظ عند الانتهاء إليها بشيء، وليست من الرواية.

وقيل: إنها رمز إلى قوله: الحديث.. وأن أهل المغرب كلهم يقولون إذا وصلوا إليها: الحديث. =

وحدثنا الحسين بن محمد بن سالم قال:

حدثنا العباس بن محمد البصري قال: حدثنا عيسى بن حماد جميعاً.

عن الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن سالم مولي النَّصريين عن أبي هريرة أنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول:

إنما محمد بشر يغضب، كما يغضب البشر، وإني قد اتخذتُ عندك عهداً، لا تُخْلِفَنِيهِ، فأيّما مؤمن آذيتُه أو شتمتُه أو جلدتُه / ١٠ أ / فاجعلها له كفارةً وقُرْبَةً، تُقَرِّبُهُ إليك بها يومَ الدين(١).

= وقد كتب جماعة من الحفاظ موضعها (صح) فيشعر بأنها رمز (صح). وحسنت ههنا كتابة (صح) لئلا يتوهم أنه سقط متن الإسناد.

ثم هذه الحاء، توجد في كتب المتأخرين كثيراً، وهي كثيرة في صحيح مسلم، قليلة في صحيح البخاري.

ومنع الحافظ عبد القادر الرهاوي النطق بها، وجوّزه الأكثرون.

وزعم بعضهم أنها معجمة أي إسناد آخر، فوهم.

وربما اكتفوا بدلها بلفظ قال: وحدثنا. انظر: الفضل المبين على عقد الجوهر الثمين ص (١٥٤ ـ ١٥٥) وتدريب الراوي (٢/٨٨) وعلوم الحديث لابن الصلاح ص (١٨١).

(١) روى هذا الحديث من طريق سبلان عن أبي هريرة:

مسلم: في كتاب البر والصلة والآداب: باب من لعنه النبي ﷺ أو سبّه أو دعا عليه، وليس هو أهلاً لذلك، كان له زكاة وأجراً ورحمة (٤/٢٠٠٨) رقم (٩١) والبخاري: في التاريخ الكبير: (ق ٢ جـ ٢ ص ١١٠) والخطيب في موضح أوهام الجمع التفريق (١/٢٩٤).

وأخرجه مسلم والبخاري: في الدعوات: باب قول النبي ﷺ (من آذيتُه فاجعله له زكاة ورحمة) (١١/١٧١ ـ مع الفتح) وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (٢/٢٠٥ ـ ٢٠٦) من طرق أُخرى عن أبي هريرة.

وأخرجه مسلم من حديث عائشة وجابروأم سلمة، رضي الله عنهم.

ومنها:

ما حدثنا أبو بكر الذّراع: أحمد بن محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا محمد بن زبّان قال: حدثنا أبو الطاهر بن السرح، قال: حدثنا عبدالله بن وهب عن مَخْرَمَة بن بُكَيْر عن أبيه عن سالم مولى شداد قال:

دخلتُ على عائشة زوج النبي صلى الله عليه [وسلم]، يوم توفي سعد ابن أبي وقاص، فدخل عبدُ الرحمن بن أَبي بكر. فتوضأ عندها، فقالت:

يا عبدَ الرحمن، أَسبغ الوضوء، فإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ، يقول: ويل للأعقاب من النّار(١).

= وفي الباب: عن سلمان وأنس وسمرة وأبي سعيد وأبي الطفيل ومعاوية وغيرهم، أورد أحاديثهم السيوطي في الجامع الكبير (٣/ ٦١٠ - ٦١٣ - كنز العمال) ولسبلان عن أبي هريرة في الكتب الستة، عند:

مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب النهي عن نشد الضالة في المسجد، وما يقوله من سمع الناشد: (١/ ٣٩٧) رقم (٥٦٨).

وأبي داود: كتاب الصلاة: باب في كراهية إنشاد الضالة في المسجد: (١/ ١٢٨) رقم (٥٧٣).

وابن ماجة: كتاب المساجد والجماعات: باب النهيّ عن إنشاد الضوالّ في المسجد: (١/ ٢٥٢) رقم (٧٦٧).

(١) أخرجه من طريق مخرمة بن بكير عن أبيه عن سالم به:

مسلم: كتاب الطهارة: باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما: (١/ ٢١٣) حديث رقم (٢٤٠).

والبخاري: التاريخ الكبير: (ق ٢ جـ ٢ ص ١١١).

وأبو عوانة: المسند: (١/ ٢٣٠).

والبيهقي: السنن الكبرى: كتاب الطهارة: باب فرضية غسل الرجلين: (١/ ٦٩).

والخطيب: موضح أوهام الجمع والتفريق: ١/ ٢٩١).

وانتقد على مسلم إخراج ترجمة «مخرمة عن أبيه في صحيحه»، كما قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص ٣٣٩) وابن القيسراني في «الجمع بين رجال الصحيحين» (٢/ ٥١٠). =

قال:

حدثنا أبو القاسم: الحسين بن عبدالله القرشي قال:

حدثنا أبو عُبيد: علي بن الحسين قال: حدثنا الحسن بن محمد بن الصبّاح، قال: حدثنا أبو عبَّاد ـ وهو يحيى بن عبّاد ـ عن فُلَيْح قال: حدثني نعيم بن عبدالله المُجْمِر قال: حدثني سالم مولى شداد قال:

كنتُ أبايع عائشة، وأدخل عليها، وأنا مكاتب، فقالت لي:

إنما بينك، ألّا تراني، أن تقضي بقيَّة مُكَاتَبَتِك.

قال:

= وذلك لأن مخرمة لم يسمع من أبيه، كما قال ابن معين في «التاريخ» (٢/٥٥٤) وأحمد بن حنبل، كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم: ترجمة رقم (٣٨٥).

والصحيح أنه كان عند مخرمة كتب لأبيه، فرواها عنه وجادةً. أنظر:

مراسيل ابن أبي حاتم (ص ١٧١) و«الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» (ص ١١٨) و «معرفة علوم الحديث» (ص ١١٠).

بل ذكر أبو داود: أنه سمع من أبيه حديث الوتر. راجع «تهذيب التهذيب»: (١٠/٧٠).

وذكر علي بن المديني: أنه سمع الشيء اليسير. راجع: «الكامل في الضعفاء» (٦/٢٤٢١) وذكر ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (ق ١ جـ ٤ ص ٣٦٤) ترجمة رقم (١٦٦٠) عن ابن أبي أويس قال:

وجدتُ في ظهر كتاب مالك:

سألت مخرمة عما يحدث به عن أبيه، سمعها من أبيه؟

فحلف لي، وقال: ورب هذه البنية ـ يعني المسجد ـ سمعتُ من أبي».

وعلى فرض صحة عدم سماعه من أبيه، فيعتذر للإمام مسلم كما قال العلائي: «كأنه رأي الوجادة سبباً للإتصال» أنظر: «جامع التحصيل» (ص ٣٣٩).

وأنظر دفاعاً عن مخرمة وروايته عن أبيه في «الرواة المتكلم فيهم في صحيح مسلم» (ص ٤٩٥ ـ ٥٠٥) ـ مضروب على آلة كاتبة، لصديقنا الدكتور سلطان العكايلة. =

فقلت: فوالله لا أَقضيها / ١٠ ب / ما عشتُ.

فدخل عبدالرحمن، فتوضأ، فقالت له:

يا عبد الرحمن، أسبغ وضوءك.

فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول:

ويل للأعقاب من النار[١].

قال:

حدثنا يوسف بن القاسم الميانجي، قال:

حدثنا أبو خليفة قال: حدثنا عبدالله بن رجاء قال: حدثنا حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثني سالم أبو عبدالله الدوسي:

أنه دخل على عائشة هو وعبد الرحمن بن أبي بكر، فدعا عبدُ الرحمن بالوضوء، فقالت عائشة:

يا عبد الرحمن، أَسبغ الوضوء، فإني سمعت النبي ﷺ يقول:
ويل للأعقاب من النار[٢].

قال:

---

(١) أخرجه من طريق نعيم بن عبدالله المُجْمرِ عن سالم مولى شداد به: مسلم: كتاب الطهارة: باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما: (١/ ٢١٤) رقم (٢٤٠).

والبخاري: التاريخ الكبير: (ق ٢ جـ ٢ ص ١١١).

وأشار البيهقي إلى هذا الطريق في «السنن الكبرى»: (١/ ٦٩ - ٧٠) إلا أنه وقع في المطبوع: «نعيم وعبدالله». فتصحفت (ابن) إلى واو).

ووقعت في مختصره: «المهذب في اختصار السنن الكبير»: للذهبي: (١/ ٨٨) على الصواب.

(٢) أخرجه من طريق حرب بن شداد عن يحيى عن سالم:
أبوعوانة: المسند: (١/ ٢٣٠).

=

حدثنا أبو أحمد: عبدالله بن محمد المفَسِّر، قال:

حدثنا إبراهيم بن دُحَيْم قال: حدثنا هشام بن عمار قال: حدثنا عبد الحميد والوليد (ح).

قال:

وحدثنا أبو أحمد: قال: حدثنا إبراهيم بن دُحَيم قال: وحدثنا محمود قال: حدثنا الوليد، قال: حدثنا الأوزاعي قال: حدثني يحيى قال: حدثني سالم الدوسي قال:

دخلتُ مع عبد الرحمن بن أبي بكر /١١ أ/ على عائشة، فدعا بوضوء، فقالت:

يا عبد الرحمن، أسبغ الوضوء، فإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ، يقول:

ويل للأعقاب من النار(١).

= والطحاوي: شرح معاني الآثار: (١/٣٨).

وابن عدي: الكامل في الضعفاء: (٢/٨٢٢).

وأشار ابن حجر في «النكت الظراف على الأطراف»: (١١/٤٠١) إليه. وقال الزركشي في «الإجابة لا يراد ما استدركته عائشةعلى الصحابة» (ص ١٣٣):

أخرجه الحافظ أبو بكر الإسماعيلي من طرق عن يحيى عن سالم مولى دوس به.

قلت: فلعل طريق حرب إحداها.

(١) أخرجه من طريق الأوزاعي عن يحيى:

أبو عوانة: المسند: (١/٢٣٠ - ٢٣١).

والترمذي: العلل الكبير: (١/١١٩).

وابن أبي حاتم: العلل: (١/٥٧ و ٦٧ - ٦٨).

وأشار إلى هذا الطريق:

ابنُ حجر في «النكت الظراف»: (١١/٤٠١).

والخطيبُ في «موضح أوهام الجمع والتفريق»: (١/٢٩٤) وقال:

«وقد ذكرناه في كتاب» «تمييز المزيد في متصل الأسانيد». =

قال:

حدثنا علي بن محمد بن عمر الحراني، قال:

حدثنا محمد بن يحيى المروزي قال: حدثنا أبو عُبَيْد القاسم بن سلاَّم قال: حدثنا أبو النَّضْر عن شَيْبان عن يحيى بن أبي كثير عن سالم مولى دوس عن عائشة أنها قالت ذلك لعبد الرحمن عن النبي ﷺ(١).

فحدثنا علي، قال:

حدثنا محمد قال: حدثنا أبو عُبيد قال: حدثنا عمر بن يونس اليمامي

= والذهبي في «ميزان الإعتدال»: (٣/٢٨٥) فذكر حديثاً من طريق الوليد عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عن معيقيب، ثم قال عقبه:

«إنما روى أصحاب الوليد بهذا الإسناد حديث: ويل للأعقاب من النار». انتهى.

قلت: في كلام الذهبي وهمان:

الأول: لا وجه لإدخال «أبي سلمة» في سند هذا الحديث، من طريق يحيى، فضلاً عن الأوزاعي، ؛ كما سيأتيك تفصيل ذلك.

الثاني: الحديث عن «معيقب» رواه أيوب بن عتبة، ولم يروه الأوزاعي، وسيأتي في التعليق على صفحة (٩٩).

(١) أخرجه من طريق شيبان عن يحيى به:

ابن أبي حاتم: العلل: (١/٥٧ و٦٧).

والخطيب: موضح أوهام الجمع والتفريق: (١/٢٩٣).

وشيبان هو أبو معاوية النحوي. والراوي عنه في العلل: أبو نعيم.

ووقع الحديث في «العلل» هكذا:

«رواه أبو نعيم عن شيبان عن يحيى عن سالم عن أبي هريرة أنه سمع عائشة».

قال ابن أبي حاتم:

«قال أبو زرعة: الحديث حديث الأوزاعي وحسين المعلم، وليس في إسنادهما ذكر لأبي هريرة.

وحديث شيبان وهم، وهم فيه أبو نعيم».

قلت: ذكر الحافظ عبد الغني بن سعيد والخطيب له، دون زيادة «عن أبي هريرة» يؤكد صحة كلام أبي زرعة.

عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن أَبي كثير قال: حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال: حدثني أبو سالم، قال: سالم مولي المهري، أنه سمع عائشة تقول لعبد الرحمن أيضاً عن النبي ﷺ[٢].

---

(١) أخرجه من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى عن أبي سلمة عن سالم مولى المهري عن عائشة:

مسلم: كتاب الطهارة: باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما: (١/٢١٣) رقم (٢٤٠).

والبيهقي: السنن الكبرى: (١/٢٣٠).

والخطيب: موضح أوهام الجمع والتفريق: (١/٢٩٣).

والطحاوي: شرح معاني الأثار: (١/٣٨).

والطبري: جامع البيان في تفسير القرآن: (٦/٨٤ - ٨٥).

ولا وجه لإدخال «أبي سلمة بن عبد الرحمن» بين يحيى وسالم.

قال ابن أبي حاتم:

«قيل لأبي زرعة:

فإن عمر بن يونس اليمامي روى عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن أَبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، قال: حدثني أبو سالم مولى المهريين عن عائشة عن النبي ﷺ.

فقال أبو زرعة:

هكذا روى عمر بن يونس، والصحيح كما رواه الأوزاعي وحسين المعلم».

قلت: وهذا ما صوّبه البخاري في «التاريخ الكبير» (ق ٢ جـ ٢ ص ١١٠).

ونقله عنه الترمذي في «العلل الكبير» (١/١٢٠).

وصوّبة أيضاً ابن حجر في «النكت الظراف». (١١/٤٠١ - ٤٠٢).

والوهم في زيادة «أبي سلمة» في سند هذا الحديث من عكرمة.

ابن عمار، يدلُّك على هذا:

أولاً: أن خمسةً من أصحاب «يحى بن أبي كثير» رووه عنه، دون ذكر هذه الزيادة، فرواية خمسة أرجح من إنفراد واحد، لأن العدد الكثير، أولى بالحفظ من الواحد.

وهؤلاء الخمسة، هم: (١) حرب بن شداد (٢) والأوزاعي (٣) وشيبان - ومضت روايتُهم. =

وذكر أَبو القاسم حمزة بن محمد أن أبا الطاهر: الحسين بن أَحمد بن حَيّون أخبرهم قال:

= و[٤]علي بن المبارك، كما عند:
البخاري: التاريخ الكبير: (ق ٢ جـ ٢ ص ١١١).
وأبو عوانة: المسند: (١/ ٢٣٠).
والخطيب: تمييز المزيد في متصل الأسانيد، كما ذكر في «موضح أوهام الجمع والتفريق»: (١/ ٢٩٤).
والطبري: جامع البيان في تفسير القرآن: (٦/ ٨٥).
وحسين[٥] المعلم، كما عند:
ابن أبي حاتم: العلل: (١/ ٥٧ و٦٧ ـ ٦٨).
والطبري: جامع البيان في تفسير القرآن: (٦/ ٨٤).
والخطيب: تمييز المزيد في متصل الأسانيد، كما أحال إليه في «موضح أوهام الجمع والتفريق»: (١/ ٢٩٤).
ثانياً: إن هؤلاء ثقات أثبات في يحيى.
قال الإمام أحمد:
«كان هشام وحرب بن شداد وشيبان وعلي بن المبارك، هؤلاء الأربعة ثقة ثبت في يحيى بن أبي كثير» أنظر: الكامل في الضعفاء»: (٢/ ٨٢٢) و«الجرح والتعديل» (ق ٢ جـ ١ ص ١٦٧).
ثالثاً: إن أبا زرعة قال ـ كما سبق النقلُ عنه ـ:
والحديث حديث الأوزاعي وحسين المعلم».
وقد روياه من غير ذكر أبي سلمة فيه.
رابعاً: إن عكرمة بن عمار مضطرب في يحيى بن أبي كثير.
قال عبدالله بن أحمد عن أبيه:
«أحاديث عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير، مضطربة ضعاف ليست بصحاح، أنظر: «الضعفاء الكبير»: (٣/ ٣٧٨) و«الكامل في الضعفاء»: (٥/ ١٩١٠).
وقال البخاري:
«عكرمة بن عمار مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير، ولم يكن عنده كتاب» أنظر: «الكامل في الضعفاء» (٥/ ١٩١٠). =

حدثنا حرملة بن يحيى أن إبراهيم بن عمرو بن ثور أخبرهم /١١ ب / قال: حدثنا أحمد بن صالح جميعاً عن عبدالله بن وهب عن حيوة بن شريح قال: أخبرني محمد بن عبد الرحمن أن أبا عبدالله مولى شداد بن الهادحدّث:

أنه دخل على عائشة ـ زوج النَّبيِ ﷺ ـ وعندها عبد الرحمن بن أَبي

= «عكرمة بن عمار، يغلط الكثير في أحاديث يحيى بن أبي كثير» أنظر: «العلل الكبير»: (٢/٦٣١).

وقال علي بن المديني:

«إذا قال عكرمة بن عمار: سمعتَ يحيى بن أبي كثير، فانبذ يدك منه» أنظر: «الكامل»: (٥/١٩١١).

خامساً: وقد روى هذا الحديث بهذا الوهم ـ أعني بزيادة أبي سلمة ـ عن يحيى بن أبي كثير، أيوبُ بن عتبة.

ولكنه رواه من حديث معيقيب لا من حديث عائشة، كما عند:

أحمد: المسند: (٥/٤٢٥).

والطبري: جامع البيان في تفسير القرآن: (٦/٨٥).

والترمذي: العلل الكبير: (١/١٢٠) وقال عقبه:

«قال محمد ـ أي البخاري ـ حديث أبي سلمة عن معيقيب، ليس بشيء، كان أيوب لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه، فلا أُحدِّث عنه، وضعَّف أيوب بن عتبة جدّاً».

سادساً: ووجدت أصلاً للحديث من طريق أبي سلمة عن عائشة أخرجه محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي سلمة به، كما عند:

ابن أبي شيبة: المصنف: (١/٢٦) وعبد الرزاق: المصنف: (١/٢٣) والطبري: جامع البيان: (٦/٨٥) وابن المنذر: الأوسط: (١/٤٠٦) والحميدي: المسند: (١/٨٧) وأحمد: المسند: (٢/٤٢ ـ مع الفتح الرباني) وأبي عوانة: المسند: (١/٢٥١) وأبي يعلى: المسند: (٧/٤٠٠) والترمذي: العلل الكبير: ١/١١٨) والبيهقي: معرفة السنن والآثار: (١/٢٢٥) وابن حبان الصحيح: (٢/١١٨) رقم (١٠٥٦ ـ مع الإحسان) والشافعي: الأم (١/٤٣ ـ مع مختصر المزني) والمسند: (ص ١٧٥) والطحاوي: شرح معاني الآثار: ١/٣٨) وابن ماجة: السنن (١/١٥٤) كلهم من طريق ابن عجلان به.

وأخرجه الخطيب: تاريخ بغداد: (١٢/٤١٤) من طريق آخر عن سعيد المقبري. =

بكر، فتوضأ عبد الرحمن، ثم قام فأدبر، فنادَتْهُ عائشةُ، فقالت:

يا عبد الرحمن!

فأقبل عليها، فقالت:

إني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول:

ويل للأعقاب من النار[1].

قال:

حدثنا علي بن محمد بن عمر الحرّاني، قال:

حدثنا محمد بن يحيى المروزي قال: حدثنا عاصم بن علي قال: حدثنا ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير عن سالم سَبَلان قال:

خرجنا مع عائشة إلى مكة، وكانت تخرج معنا بأبي يحيى التيمي[2]، ويُصلّي بها، قال:

= قال البخاري: «حديث أبي سلمة عن عائشة حديث حسن» كذا في «العلل الكبير»: (١/١٢٠).

سابعاً: نصَّ على ما ذكرتُه، من وهم عكرمة بهذه الزيادة في سند هذا الحديث على وجه الخصوص، الخطيب في «موضع أوهام الجمع والتفريق»: (١/٢٩٣) وأبو الفضل بن عمار الشهيد في «علل مسلم»: (ل ٢/ أ) مخطوط: رقم (٤) - بتحقيقي. والبخاري وابن أبي حاتم، كما سبق الإشارة إليه.

(١) أخرجه من طريق محمد بن عبد الرحمن عن أبي عبدالله مولى شداد بن الهاد به:
مسلم: كتاب الطهارة: باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما: (١/٢١٣) رقم (٢٤٠).
والبخاري: التاريخ الكبير: (ق ٢ جـ ٢ ص ١١٠ - ١١١). والخطيب: موضح أوهام الجمع والتفريق: (١/٢٩٢). وأشار البيهقي إلى هذا الطريق في «السنن الكبرى»: (١/٦٩ - ٧٠).

(٢) أبو يحيى التيمي: هو عبدالله بن محمد بن أبي الصديق، روى عن: عمته عائشة، وعنه: سالم ونافع.

=

فأدركنا عبد الرحمن بن أبي بكر، فأَساء عبدُ الرحمن الوضوء، فقالت عائشة:

يا عبد الرحمن! أسبغ الوضوء، فإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول:

ويل للأعقاب يوم القيامة /١٢ أ/ من النار[١].

= قتل بالحرة عام ثلاث وستين هجرية، شابّاً.
انظر ترجمته في:
«الكاشف»: (١١٢/٢) رقم (٢٩٨٨).
وانظر:
رسالتنا: «من مات شاباً من العلماء» يسَّر الله إتمامَها.

(١) أخرجه من طريق عمران بن بشير عن عالم سبلان به:
البخاري: التاريخ الكبير: (ق ٢ حـ ٢ ص ١١١).
والطيالسي: المسند: (ص ٢١٧) حديث رقم (١٥٥٢).
وأبو عوانة: المسند: (٢٥١/١).
وأحمد: المسند: (٤١/٢ - ٤٢) - مع الفتح الرباني).
والبيهقي: السنن الكبرى: (٦٩/١).
والخطيب: موضح أوهام الجمع والتفريق: (٢٩٢/١ - ٢٩٣)
والشافعي: الأم (٤٣/١ - مختصر المزني).
وتصحفت «عمران» إلى «عمر أن».
ورواه عن سبلان أيضاً:

أبو الأسود - وهو يتيم عروة - كما في «شرح معاني الآثار»: (٣٨/١) وأشار إليه المزي في «تحفة الأشراف»: (٤٠٢/١١).

وحديث سالم مولى دوس عن عائشة حسن، كما قال البخاري. انظر: «العلل الكبير» للترمذي: (١٢٠/١).

ورواه عن عائشة من غير طريق سَبَلان:

١ - سعيد المقبري عن أبي مسلمة بن عبد الرحمن، وقد سبق الإشارة إليه.

٢ - هشام بن عروة عن أبيه، كما عند: ابن ماجة: السنن: (٥٤/١) رقم (٤٥١) وأبي عوانة: المسند: (٢٥٢/١) والدارقطني: السنن: (٩٥/١).

ورواه مالك في «الموطأ»: (١٩/١ - ٢٠) رقم (٥) بلاغاً. =

قال:

حدثنا علي، قال:

حدثنا محمد، قال: حدثنا عاصم بن علي قال: حدثنا ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير عن سالم سَبَلان قال:

كنتُ خادماً لعائشة، عن عائشة قالت:

المكاتب عبدٌ ما بقي عَليه درهم(1).

= وقال ابن عبد البر كما في نظم المتناثر من الحديث المتواتر: ص (٤١): «حديث عائشة مدني حسن».

وحديث «ويل للأعقاب من النار» مروي عن جماعة من الصحابة، أورده الكتاني في نظم المتناثر (ص ٤٠ ـ ٤١) عن ثلاثة عشر نفساً.

وقال السيوطي في الأزهار المتناثرة (ص ٤٢) بتحقيق الدكتور عبد الرحمن القزقي، مضروب على الآلة الكاتبة، رسالة ماجستير):

(أخرجه الشيخان عن ابن عمرو وأبي هريرة، ومسلم عن عائشة، وابن ماجة وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور عن جابر بن عبدالله، والحاكم عن عبدالله بن الحارث بن جزء، وأحمد عن معيقيب، والطبراني عن أبي أمامة وأخيه. وعبد الرزاق في مصنفه وسعيد ابن منصور عن أبي ذر)

وقد صرح بتواتر هذا الحديث المناوي في فيض القدير (٣٦٧/٦) وشارح كتاب مسلَّم الثبوت في الأصول، كما في نظم المتناثر (ص ٤١).

(١) أخرجه من طريق سبلان عن عائشة:

الطحاوي (١١٢/٣) وابن سعد (٧٤/٥) في ترجمة سليمان بن يسار وابن أبي شيبة في مصنفه من طريق عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار عن عائشة موقوفاً.

ورواه البخاري تعليقاً في صيغة الجزم عن السيدة عائشة: في الصحيح: كتاب العتق: باب بيع المكاتب إذا رضي (١٩٤/٥ مع فتح الباري).

وجاء الحديث موقوفاً عن زيد بن ثابت وابن عمر، ومرفوعاً من حديث عبدالله بن عمرو. انظر لزاماً: فتح الباري (١٩٤/٥) وتغليق التعليق (٣٥٠/٣ ـ ٣٥١) ولسالم سبلان عن عائشة أيضاً حديث عند:

النسائي: في كتاب الطهارة: باب مسح المرأة رأسها (٧٢/١).

والدولابي في «الكنى والأسماء» (٥٦/٢).

قال:
حدثنا عبدالله بن جعفر بن الوَرْد قال:
حدثنا يحيى بن أيوب العلّاف قال: حدثنا يحيى بن عبدالله بن بُكير قال:
حدثني الليث بن سعد عن بكير بن عبدالله:
أن شيخاً من أهل المدينة حدّثه قال:
لا أعلم بالمدينة يومئذ شيخاً، أكبر منه، يُقال له: أبو عبدالله، قال:
انطلقتُ بدراهمَ جيادٍ من المدينة، فصرفتُها بالعراق، بدراهمَ دونها، يداً بيد، وازددتُ عليها، فقيل لي:
هذا لا يصلح.
فقلت للذي بعتُ منه:
دراهمي أحبسها حتى أقدم المدينة، فإنْ كانت حراماً، فدراهمي بدراهمك.
قال: فقدمتُ المدينةَ، فبدأتُ بابن عباس، فقال:
لا بأس بذلك.
ثم جئتُ أبا سعيد الخدري، فأنبأته بفُتْيتي /١٢ ب/ ابن عباس، فقال:
قد نَهيتُ ابنَ عباس، فلم ينته، ثم نهيتُه، وسألقاه فأنهاه، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول:
الدينار بالدينار، والدرهم بالدرهم، لا فضل بينها، إلا وزناً بوزن(١).

---

(١) رواه البخاري: التاريخ الكبير (ق٢ حـ٢ ص ١١١) وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: (ق ٢ حـ ٢ ص ٤٠٠) من طريق الليث عن بكير به. وحديث أبي سعيد في الصرف مروى من طرق كثيرة غير هذا الطريق، انظر: صحيح البخاري: كتاب البيوع: باب بيع الفضة بالفضة وباب بيع الدينار بالدينار نساءً (٤/ ٣٧٩ و٣٨١ مع الفتح) و «التاريخ الكبير» (ق ١ حـ ٢ ص ٤٠٠) وصحيح مسلم: كتاب المساقاة: باب الربا وباب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً: (١٢٠٨/٣ و ١٢١١) رقم (١٥٨٤) ومسند علي بن الجعد: (٧٠٣/٢ ـ ٧٠٤) رقم (١٧١٦) وجامع الترمذي: كتاب البيوع: باب ما جاء في الصرف: (٥٤٢/٣ ـ ٥٤٣) رقم (١٢٤١) وقال: =

= (حديث أبي سعيد حسن صحيح).
والنسائي: كتاب البيوع: باب بيع الذهب بالذهب (٢٧٨/٧ - ٢٧٩).

وأحمد (٧٥/١٥ مع الفتح الرباني) وبَحْشل: «تاريخ واسط»: ص ٩٣ ومالك في «الموطأ»: كتاب البيوع: باب بيع الذهب بالفضة تبراً وعيناً (٦٣٢/٢) رقم (٣٠) وابن حبان: «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان»: (٢٣٩/٧-٢٤١) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٧٨/٥ - ٢٧٩) والحازمي: «الإعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار»: ص (٢٤٨) والطبراني في «المعجم الكبير» (٤٧/٦) رقم (٥٤٤٧).

والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٦٨/٤) والخطيب في «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» رقم (١٠٩). وفي «الكفاية في علم الرواية» ص (٢٨) وفي «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٤٦٣/١).

والبغوي في «شرح السنة» (٦٤/٨ - ٦٥) رقم (٢٠٦١).
وعبد الرزاق في «المصنف» (١١٧/٨ و١٢١ و١٢٢).

والطبري في «تهذيب الآثار» (ق ٢ حـ ٢ ص ٧٦ - ٨٠).
والحسن بن عرفة في «جزئه»: حديث رقم (٢٦) ومن طريقه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤٢١/٨).

وفي الباب عن جماعة من الصحابة. أوردهم السيوطي في «الجامع الكبير» (١١١/٤ وما بعدها مع الكنز) والطبري في «تهذيب الآثار» (ق ٢ حـ ٢ ص ٧٠ - ٨٨) وقد رجع ابن عباس عن فتواه هذه لأبي سالم، انظر:

«التاريخ الكبير»: (ق ١ حـ ٢ ص ٤٨٧).
و «المطالب العالية» (٣٨٨/١ - ٣٨٩) و «تاريخ واسط» ص ٩٣.
و «شرح معاني الآثار» (٦٤/٤ - ٦٥) و «الكفاية في علم الرواية» ص «٢٨».
و «مصنف عبد الرزاق» (١١٨/٨ - ١١٩) و «ذكر أخبار أصبهان» (٢٣٠/١).
و «تحفة الأحوذي» (٤٤٢/٤).
و «المغني» (١/٤ - ٣).
و «فتح الباري» (٣٨١/٤ - ٣٨٢).
و «الفقيه والمتفقه» (١٤٠/١ - ١٤١ و١٤٢ - ١٤٣).
و «المعرفة والتاريخ» (٢٧/٣).
و «الإعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار»: ص «٢٤٨» و «٢٥٠».

[٢٥] ومن ذلك:

ما ذكره في باب سليمان، فقال:

سليمان بن معاذ الضبي.

وقال في مكان آخر قبله:

سليمان بن قَرْم.

ففرق بينهما، وهما واحد(١).

---

(١) هو سليمان بن قَرْم بن معاذ، فمن قال: سليمان بن معاذ، فقد نسبه إلى جده، كما قال الحافظ الذهبي في «ميزان الإعتدال» (٢/٢٢٣) وقد سبق جماعةٌ من أهل العلم الحاكم في التفريق بينهما، منهم:

البخاري في «التاريخ الكبير» (ق ٢ حـ ٢ ص ٣٤ و ٤٠)

وابن حبان في «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» (١/٣٣٢ و٣٣٣.

والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/١٣٦) ترجمة رقم (٦٢٤) و (٦٢٥).

وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٣/١١٠٥ و ١١٢٢).

وابن القطان. كما في «تهذيب التهذيب» (٤/١٨٧).

ونقل ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/١٨٧) وتبعه ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٢/٢٥) عن الدارقطني أنه قال:

«سليمان بن معاذ هو سليمان بن قَرْم، ولكن أبا داود من بين الرواة عنه أخطأ في نسبه، فقال: ابن معاذ».

والظاهر - إن لم يكن المنقول عن الدارقطني وهماً، ووقفت فيما بعد على صحة النقل عنه فقد ذكرهما في «ذكر أسماء التابعين» ٢/٩٧ وقال: هما رجل واحد - أنه رجع عن رأيه هذا، والدليل عليه كلامُ الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/٣٥٤) فإنه نقل عنه بسنده إليه. قال:

«سليمان بن معاذ الضبي يروى عن أبي إسحاق السبيعي وسماك بن حرب وأشعث ابن أبي الشعثاء وغيرهم، يروي عنه أبو داود الطيالسي، ويعقوب الحضرمي، ويزعم قوم أنه ابن قرم. ولا يصح ذلك عندي».

ورجح الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/٣٤٨ - ٣٥٤) التفرقة بين سليمان بن قرم وسليمان بن معاذ، ويتأكد لك ذلك، إذ علمت: =

روي عن: سماك بن حرب والأعمش وسعيد بن حنظلة.

روي عنه: أبو الجوّاب ومحمد بن فضيل وغيرهما.

= أ ـ أن الخطيب نقل عن يحيى بن معين أن سليمان بن قرم كوفي، وسليمان بن معاذ بصري.

ب ـ أن الأول تيمي، وقيل: تميمي (انظر بذل المجهود ٨/٢٢٠) والثاني ضبي، والضبي والتميمي لا يجتمعان في النسب، لكن قد يتجوز للقرابة، فإن ضبة عم تميم، فأما التيمي فيجتمع مع الضبي، إذا كان نسبته إلى تيم بن ذهل بن مالك بن بكر بن سعد بن ضبة. والله أعلم.

انظر التعليق على «الإكمال» (١/٥٤١) والتعليق على «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/٣٥٣).

حـ ـ أن ذهبي العصر الشيخ «المعلِّمي اليماني» قال:

«إنهما إثنان حتماً، فإن لكل واحد منهما أحاديث عديدة، وقد أحصيت لسليمان بن معاذ اثني عشر خبراً أو أكثر في مسند الطيالسي وبعيد جداً أن يروي جماعة ثقات عن شيخ ليس بالمكثر، فيتفرد واحد منهم عنه، بإثني عشر خبراً، لا يشركه فيها غيره، ولا يشرك هو الآخرين في شيء، والله أعلم».

ولم يفرِّق بينهما أبو حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (ق ١ حـ ٢ ص ١٣٦) وقال: «سليمان بن قرم الضبي وهو ابن قرم بن معاذ، روى عن ... وروى عنه... ونسبه أبو داود إلى جده كي لا يفطن له...» وكذلك فعل أبو القاسم الطبراني كما في «التهذيب» (٤/١٨٧).

والذهبي في «ميزان الإعتدال» (٢/٢١٩) وفي ترجمة رقم (١٢٠) من كتابه المطبوع باسم «معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد» وفي ترجمة رقم (١٤٦) من نفس الكتاب، ولكنه يحمل إسم «ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق».

وقد أشار إلى كلام الحافظ عبد الغني بن سعيد ابنُ حجر في «التهذيب» (٤/١٨٧) والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/٣٥١) وقال: «ولا أرى عبد الغني أخذ هذا إلا من كتاب «الجرح والتعديل» لعبد الرحمن بن أبي حاتم، وساق كلامه».

والذي حطَّ عليه الخطيبُ في «الموضح» نقلاً عن ابن عقدة في «معجم أسماء من روى عنه الثوري» أنه اشتبه سليمان بن أرقم أبو معاذ على ابن أبي حاتم فظنه سليمان بن قرم وأنه لا وجه للقول بأن سليمان بن قرم هو ابن معاذ.

ونسبوه إلى قَرْم، ونسبه أبو داود الطيالسي إلى معاذ[1].

[٢٦] ومن ذلك:

ما ذكره في باب الشين، فقال:

شراحيل بن آدم ـ بالميم ـ أبو الأشعث الصنعاني.

والصواب:

ابن آده ـ بالهاء والدال مخففّة مفتوحة ـ وقد ذكره في الكنى على الصواب[2].

---

(١) وعلل ذلك أبو حاتم الرازي بقوله: «ونسبه أبو داود إلى جده ـ أي معاذ ـ لكيلا يفطن له» وهذا التعليل قال فيه الخطيب:

«بعيد، لأن يعقوب بن إسحاق الحضرمي، قد حدث عن سليمان بن معاذ، أفترى يعقوب أيضاً قصد أن لا يفطن له أنه سليمان بن قرم؟ هذا بعيد في نفسي، والله أعلم».

وقول ابن حجر في «التهذيب» (٤/١٨٨):

«والحاصل أن أحداً لم يقل سليمان بن معاذ إلا الطيالسي وتبعه ابن عدي» عليه مؤاخذات:

أ ـ أن يعقوب بن إسحاق الحضرمي قال: سليمان بن معاذ.

راجع: «سنن أبي داود»: كتاب الزكاة: باب كراهية المسألة بوجه الله تعالى: ١٢٧/٢ رقم (١٦٧١) و«المعرفة والتاريخ» (٣٦٢/٣) و«موضح أوهام الجمع والتفريق» (٣٥٣/١).

ب ـ إن قوله (وتبعه ابن عدي) غفلة، وخصوصاً أنه قدّم قبل ذلك أن البخاري فرق بين سليمان بن معاذ وسليمان بن قرم وكذلك فعل جماعة كما قدمنا.

وانظر كلاماً حول «سليمان بن قرم» جرحاً وتعديلاً، عدا المصادر المذكورة: «الضعفاء والمتروكين» للنسائي ترجمة رقم (٢٥١) و«سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل» رقم (٢٤٧).

(٢) شراحيل بن آده، وفي أبيه أقوال، ذكرها المزي في «تهذيب الكمال» (ص ٥٧٥) وتبعه ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/٢٨٠ ـ ٢٨١)، وليس في أحدها ما ذكره الحاكم، =

[٢٧] ومن ذلك:

ما ذكر في العبادلة، فقال:

عبدالله بن جُبَيْر ـ بالجيم والراء ـ /١٣ أ / وإنما هو:

بالنون والحاء[١]، وهو والد إبراهيم[٢].

= وقال المزي في المذكور: «هو الأشهر» وقال: «قاله يحيى بن معين وغيره» وقال: «هو من صنعاء الشام، وكانت قرية، وهي الآن أرض فيها بساتين غربي دمشق، بينها وبين الربوة، وقيل: إنه من صنعاء اليمن، ثم لما قدم الشام سكن صنعاء دمشق، والله أعلم» ضبطه ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (ص ٣٠٢) فقال: «شراحيل بن آدة، بهمزةٍ ممدودة، بعدها دال مهملة مفتوحة مخففة، ومنهم من شدّد الدال ولم يمد».

وانظر ترجمة «شراحيل» في:

«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» (٢/٦) رقم (٢٢٧٥) و«الكنى والأسماء» للإمام مسلم «ص ٨٥ ـ مخطوط مصوَّر» و«الكنى والأسماء» للدولابي (١/١٠٩) و«طبقات الرواة» للإمام مسلم (٢٠/ ب) مخطوط و«الطبقات الكبرى» لابن سعد (٥/٥٣٦) وذكر الحافظ المزي أن خليفة بن خياط وأبو الحسن بن سميع ذكراه في الطبقة الأولى من أهل الشام، قلت: في «الطبقات» لخليفة: في الطبقة الأولى من أهل الشام: «شراحيل ابن سِّمط البَجلي» وليس «ابن آده» ولهذا حذف ابنُ حجر هذا المصدر من «التهذيب»، فأجاد.

وانظر في ترجمته أيضاً:

«تاريخ الثقات» للعجلي (ص ٤٨٩) ترجمة رقم (١٨٩٤) و«الثقات» لابن حبان (٤/٣٦٥ ـ ٣٦٦) و«ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» للدارقطني (٢/١١٤) ترجمة رقم (٥٢٢) و«الجمع بين رجال الصحيحين» (١/٢٢٠) و«التاريخ الصغير» للبخاري (١/١٩٤).

(١) أي الصواب: حُنَيْن لا جُبَيْر.

(٢) ووقع على الصواب في:

«تهذيب الكمال» (ص ٦٧٦) ـ مخطوط مصوّر و«تهذيب التهذيب» (٥/١٩٣) و«الجمع بين رجال الصحيحين» ١/٢٤٩ وذكر اسماء التابعين ومن بعدهم (١/١٩٤) =

[٢٨] ومن ذلك:

ما ذكره في العبادلة أيضاً، فقال:

عبدالله بن عُمَر النُمَيْرِيّ، وهو:

النمريّ، بحذف الياء الأولى(١).

= رقم (٥١٠) و«الكاشف» (٢/٧٣) رقم (٢٧٢٣) و«تاريخ الثقات» للعجلي (ص ٢٥٣) رقم (٧٩٥) و«الجرح والتعديل» (ق ٢ حـ ٢ ص ٤٠) و«المعرفة والتاريخ» (٣/١٨٠) و«تقريب التهذيب» (١/٤١١) و«الإكمال» (٢/٢٦) وذكره العسكري في «تصحيفات المحدثين» (ق ١ حـ ٢ ص ٦٩١) على الصواب أيضاً، ووضعه في «باب ما يشكل من حُنَيْن وجُبَيْر...».

و«عبدالله بن جُبَيْر» رجل آخر غير ابن حنين، وهو صحابي جليل، أَمَّره رسول الله ﷺ على الرُّماة يوم أُحد، فرمى حتى فَنِيَتْ نَبْلُه، ثم طاعن بالرّمح حتى انكسر، ثم كسر جفنَ سيفِهِ، وقاتلهم حتى قُتِل، رضي الله عنه وأرضاه. انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (٢/٣٣١) و«أسد الغابة» (٣/١٩٤) و«طبقات ابن سعد» (٣/٤٧٥) و«طبقات خليفة بن خياط» (ص ٢٨١) و«التاريخ» له (ص ٦٧) وذكر البخاري في «التاريخ الكبير» (ق ١ حـ ٣ ص ٦٠ ـ ٦١) «عبدالله بن جبير» غير الصحابي المذكور، فراجعه.

(١) ووقع «النميري» في كلام الحاكم في «سؤالاته للدارقطني» (ص ٢٣١) ترجمة رقم (٣٧١) وأجاب الدَّارَقُطْنيّ بقوله:

«ثقةٌ مُحْتجٌ به في كتاب البخاري».

ووقع «النميري» في كل مصادر ترجمته، التي وقفتُ عليها، انظر: «الجرح والتعديل» (٢/٢/١١٠) و«التاريخ الكبير» (٣/١/١٤٥).

«وذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» (١/٢٠٥) رقم (٥٥١).

«و«تهذيب الكمال» (ص ٧١٥ ـ مخطوط مصور) و«تهذيب التهذيب» (٥/٢٩١) و«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» (٢/١٠١) رقم (٢٩٠٩) و«الجمع بين رجال الصحيحين» (١/٢٦٦) و«تقريب التهذيب» (١/٤٣٥) وجاء فيه: روي عنه الجماعة (ع) وهذا خطأ ظاهر، والصواب: روي عنه البخاري (خ)، كما في غير مصدر من المشار إليها آنفاً. =

[٢٩] ومن ذلك:

ما ذكره في العبادلة أيضاً، فقال:

عبدالله بن معن، وزعم أنه أبو معن الرقاشي.

وهذا وَهمٌ بَعيْدٌ، لأن أبا معن الرقاشي، من شيوخ مسلم بن الحجاج(١)، وعبدالله بن محمد بن معن من التابعين(٢).

هو يروي عن أم هشام الأنصارية، ولها صحبة، ويروي عنه خُبَيْب بن عبدالرحمن.

وأبو معن الرقاشي فهو زيد بن يزيد، وقد ذكره على الصواب في باب الزاي.

= وقال إسماعيل بن باطيش في «التمييز والفصل بين المتفق في الخط والنقط والشكل» (٢/٧١٧):

«عبدالله بن عمر النميري، ويُقالُ: إنه عبدالله بن غانم، نزل إفريقية، وهو الذي كان يكتب إلى أنس بن مالك بالمسائل، كذا قاله عبد الغني بن سعيد، بالياء بعد الميم، وقال أبو علي الغساني: روينا في نسبه النمري، يروي عن يونس بن يزيد الأيلي، روى عنه حجاج بن محمد».

قلت: الظاهر أن الصواب فيه ما حكاه الحاكم، لأنه ينسب إلى نمير بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن. انظر: «معجم قبائل العرب» لعمر رضا كحالة (٣/١١٩٥) و«ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٢/٣١٦).

(١) هو زيد بن يزيد الثقفي، أبو معن الرقاشي البصري، روي عن جماعة منهم: معاذ بن هشام وأبو داود الطيالسي، روي عنه مسلم وحرب الكرماني، وغيرهما، قال الإمام مسلم: بصري ثقة.

انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (ص ٤٥٨) مخطوط و«تهذيب التهذيب» (٣/٣٧٠) و«الكاشف» (١/٢٦٩) ترجمة رقم (١٧٧٨) و«ذكر أسماء التابعين» (٢/٨٦) وصرّح بأنه شيخ للإمام مسلم «والجمع بين رجال الصحيحين» (١/١٤٦).

(٢) وهو أبو معن محمد بن معن بن محمد بن معن الغفاري سمع جده، روي عنه علي =

[٣٠] ومن ذلك:

ما ذكر في باب عبد الملك، فقال:

عبدالملك بن ميسرة.

وذكره في انفراد مسلم، فقال:

عبد الملك أبو زيد.

وهذا غلط، أعني التفرقة بينها وهما واحد(١). /١٣ ب/.

= ابن عبدالله وإبراهيم بن المنذر وأبو قدامة، ويقال: أبو يونس، قاله الإمام مسلم في «الكنى والأسماء» (ص ١٠٨ ـ مخطوط مصوّر) وانظر:

«الكنى والأسماء» للدولابي (٢/١٢١) و«ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» (١٤٣/٢) و«الجمع بين رجال الصحيحين» (٤٦٣/٢) وفيه:

«مات قريباً من موت ابن عيينة وهو ابن بضع وتسعين سنة، ومات ابن عيينة غرة رجب سنة ثمان وتسعين ومائة».

وانظر: «تهذيب الكمال» (ص ١٢٧٥ ـ مخطوط مصوّر) و«تهذيب التهذيب» (٤١٢/٩٩ ـ ٤١٣) و«الكاشف» (٨٧/٣) و«الجرح والتعديل» (ق ١ جـ ٤ ص ٩٩).

(١) انظر: الكنى والأسماء (١/١٨٠) للدولابي و«الكنى والاسماء» (ص ٣٩) (مخطوط مصوّر) للإمام مسلم و«التاريخ الصغير» للبخاري (١/٢٧٩) و«المعرفة والتاريخ» (١٢١/٣) و«الجمع بين رجال الصحيحين» (١/٣١٤) و«تاريخ خليفة بن خياط» (ص ٣٥١) و«الطبقات» له (ص ١٥٩) «الطبقة الرابعة: من مضر على قبائل مضر بالكوفة» و«الجرح والتعديل» (ق ٢ جـ ٢ ص ٣٦٥) و«ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» للدارقطني (١/٢٣٠) رقم (٦٤٧) و«التاريخ الكبير» (ق ١ جـ ٣ ص ٤٣٠) و«مشاهير علماء الأمصار» (ص ١٠٩) و«تاريخ ابن معين» (٢/٣٧٦) و«ثقات ابن حبان» (١١٨/٥) و«ثقات العجلي» (ص ٣١٣) رقم (١٠٤١) و«تهذيب التهذيب» (٣٧٧/٦) و«تهذيب الكمال» (ص ٨٦٣) (مخطوط مصوّر) و«الكاشف» (٢/١٨٩) رقم (٣٥٣٣) و«تقريب التهذيب» (١/٥٢١) وذكره البخاري في الأوسط فيمن مات في العشر الثاني من المائة الثانية، كمافي التهذيب، و«موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب البغدادي (٢/٢٣٦).

[٣١] ومن ذلك:

ما ذكره في باب [العين][١]:

عمرو بن مُرَّة.

ونسبه إلى جهينة[٢].

وإنما هو:

منسوب إلى جَمَل، وجَمَل [بطن من مراد][٣].

وأما:

عمرو بن مرة، المنسوب إلى جهينة، فذاك من الصحابة[٤].

---

(١) سقطت من الأصل.

(٢) «المدخل إلى الصحيح» (٣٣/ ب) كما في القسم المطبوع منه (ص ٤٦).

(٣) ما بين المعكوفتين غير واضح في الأصل، والنقل من «الإكمال» لابن ماكولا (٢٥١/٢) ومن «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» لابن حجر، فإنها صرّحا بذلك أعني أن «عمرو بن مرة» جَمَليّ، لا جهيني.

وانظر في ترجمته أيضاً:

«ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» (٢٦٢/١) رقم (٧٦٦) و«التاريخ الكبير» (٣٧٠/٢/٣) و«الجمع بين رجال الصحيحين» (٣٦٩/١) و«ثقات ابن حبان» (١٨٣/٥) و«تاريخ ابن معين» (٤٥٢/٢) و«تاريخ الثقات» للعجلي (ص ٣٧٠) رقم (١٢٨٦) و«مشاهير علماء الأمصار» (ص ١٠٣) رقم (٧٦٤) و«تهذيب الكمال» (ص ١٠٥٠) مخطوط و«تهذيب التهذيب» (٨٩/٨ ـ ٩٠) و«تقريب التهذيب» (٧٨/٢) و«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» (٢٩٥/٢) رقم (٤٢٩٧) و«المعرفة والتاريخ» (٨٥/٣) و«التاريخ الصغير» (٢٠١/١ و٢٧٨ و٢٧٩) و«طبقات خليفة بن خياط» (ص ١٦٣) و«تاريخ خليفة بن خياط» (ص ٣٤٩) و«تصحيفات المحدثين» (ق ٢ جـ ٣ ص ٩٥٧) وانظر لزاماً كلام محققه.

(٤) انظر: «المعرفة والتاريخ» (٣٣٣/١) و«الطبقات» لخليفة بن خياط (ص ١٢٠ و٣٠٦) و«الإصابة في تمييز الصحابة» (١٥/٣) و«تهذيب الكمال» (ص ١٠٥٠) وتهذيب التهذيب (٩٠/٨ ـ ٩١) و«الكاشف» (٢٩٥/٢) رقم (٤٢٩٨) و«تالي التلخيص» للخطيب البغدادي (٢٤/ب) مخطوط.

[٣٢] ومن ذلك:

ما ذكره في باب الطاء، فقال:

طلحة بن زيد الأنصاري(١).

وإنما هو:

طلحة بن يزيد، أبو حمزة(٢) ـ بالياء قبل الزاي ـ صاحب زيد بن أرقم.

[٣٣] ومن ذلك:

ما ذكره في باب عبد الرحمن، فقال:

عبد الرحمن بن بشير ـ بالياء بنقطتين من تحتها ـ بن مسعود(٣).

وإنما هو بشر ـ بحذف الياء(٤) ـ.

---

(١) «المدخل إلى الصحيح» (٢٧/ ب)، كما في القسم المطبوع منه (ص ٤٦).

(٢) انظر ترجمته في:

«طبقات الرواة» للإمام مسلم: الطبقة الثانية من التابعين من أهل الكوفة: (١٦/ ب مخطوط و«الكنى والأسماء» للإمام مسلم (ص ٢٧ ـ مخطوط مصوّر) و«الكنى والأسماء» للدولابي (١/١٥٦) و«الجرح والتعديل» (ق ١ جـ ٢ ص ٤٧٦) رقم (٢٠٩٠) و«الجمع بين رجال الصحيحين» (١/٢٣٣) و«تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (ص ٦٣٢ ـ مخطوط مصوّر) و«تهذيب التهذيب» (٥/٢٦) و«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» (٢/٤١) رقم (٢٥٠٧).

(٣) في «المدخل إلى الصحيح»: «عبد الرحمن بن بشر» على الصواب، كما قال محققه (ص ٥٢) فيحتمل أن الخطأ من حامل النسخة إلى الحافظ عبد الغني، أو أنه صوّب هذا الخطأ، بعد وصول كتاب عبد الغني هذا له، وانظر كلامنا في المقدّمة.

(٤) انظر ترجمته في:

«تهذيب الكمال» (ص ٧٧٧) ـ مخطوط مصوّر و«تهذيب التهذيب» (٦/١٣٢) و«تقريب التهذيب» (١/٤٧٣) و«الكاشف في معرفة مَنْ له رواية في الكتب الستة» (٢/١٤٠) و«الجمع بين رجال الصحيحين» (١/٢٨٣) وفيه: «بسر» بالمهملة وهو خطأ و«ذكر أسماء التابعين ومَنْ بعدهم» (٢/١٤٨) رقم (٦٨٢) و«الجرح والتعديل» (ق ٢ جـ ٢ ص ٢١٤ ـ ٢١٥) رقم (١٠١٠).

ومسعود جده.

وأما عبد الرحمن بن بشير[1]، فهو:

دون ذا في الطبقة.

ذاك يروي عن محمد بن إسحاق.

روي عنه دُحَيْم وسليمان بن عبد الرحمن.

[٣٤] ومن ذلك:

ما ذكره في باب عبد العزيز، فقال:

عبد العزيز بن عون / ١٤ أ / شاذان[2].

أخو عَبْدَان.

وهو:

عبد العزيز بن عثمان[3].

وعون خطأ.

---

(١) انظر ترجمته في:

«الجرح والتعديل» (ق ٢ جـ ٢ ص ٢١٥) رقم (١٠١٣) و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٥٠) رقم (٤٨٢٢) و«المغني في الضعفاء» (٢/ ٣٧٦) رقم (٣٥٣٢) و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢/ ٩٠) رقم (١٨٥٤) و«تالي التلخيص» (٩٢/أ) مخطوط وانظر رأي الهيثمي فيه في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (١٩٣/٦) و(٢٥٨/٩).

(٢) في «المدخل إلى الصحيح» (ل ٣١/ أ) عبد العزيز بن عثمان، على الصواب، كما قال محققه في مقدمة تحقيقه للمدخل (ص ٥٢): في المواضع التي وهم عبد الغني فيها الحاكم أبا عبدالله.

(٣) انظر ترجمته في:

«تاريخ الثقات» للعجلي (ص ٣٠٤) رقم (١٠١٠) وهو من تضمينات الحافظ ابن حجر و«الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ٣١١) رقم (١١٨٤) و«ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» (١/ ٤٣٧) رقم (١٣٤٨) و«تهذيب الكمال» (ص ٨٤٠) مخطوط مصوّر و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٣١١) و«تقريب التهذيب» (١/ ٥٠٩) و«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» (٢/ ١٧٥) رقم (٣٤٣٥).

[٣٥] ومن ذلك:

ما ذكره في باب العبيد، فقال:

عبدُ ربِّه بن رافع[١] ـ بالراء.

وإنما هو بالنون[٢].

وهو أبو شهاب الحنّاط[٣].

وقد ذكره في باب الكني على الصواب.

---

(١) قال محقق «المدخل إلى الصحيح»: «ص ٥٣»:

«لم أَجده في باب العبيد، ولا في المتفق عليهم، ولا في الأفراد، ولعله سقط على الناسخ في هذا الموضع.

أما في الكنى فهو في (ل ٥١/ ب) س ٤ على الصواب كما قال عبد الغني».

قلت: وذكره الحاكم بكنيته على الصواب في «أسئلته للدارقطني» (ص ٢٦٠) رقم (٤٤٣).

(٢) أي الصواب: عبد ربه بن نافع.

(٣) انظر ترجمته في:

«العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد بن حنبل (١/١٢٦ و ٢٤٦ و ٣٢٨) و «التاريخ الكبير» (٣/٢/٨١) و «الجرح والتعديل» (٣/١/٤٢) و «ذكر أسماء التابعين ومَنْ بعدهم» (١/ ٢٣٩) رقم (٦٨٢) و «ثقات ابن حبان» (٧/١٥٤) و «تاريخ الثقات» للعجلي (ص ٢٨٧) رقم (٩٢٦) وتصحفت فيه «الحنّاط» إلى «الخياط» و «تاريخ أسماء الثقات ممن نُقِلَ عنهم العلم» لابن شاهين (ص ٢٣٤) رقم (٨٧٦) و «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ٣٢٢) و «الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب» (٣/٢٧٦) و «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» (٢/ ٥١٦) و «تهذيب الكمال» (ص ٧٧١) مخطوط مصوّر و «تهذيب التهذيب» (٦/١١٧ ـ ١١٨) و «تقريب التهذيب» (١/ ٤٧١) و «الكاشف في معرفة مَنْ له رواية في الكتب الستة» (٢/ ١٣٧) رقم (٣١٦٩) و «الكنى والأسماء» للإمام مسلم (٥٤) مخطوط مصور و «الكنى والأسماء» للدولابي (٢/ ٦) و «سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل» (ص ٢٦٠) رقم (٤٤٣) و «الضعفاء الكبير» (٣/ ٩٧) رقم (١٠٧٠) و «ميزان الإعتدال» (٢/ ٥٤٤) رقم (٤٨٠٠) و «المغني في الضعفاء» (١/ ٣٧٠) رقم (٣٥١٤) و «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢/ ٨٧) رقم (١٨٣٨). =

[٣٦] ومن ذلك:

في باب الفاء:

فضيل بن سليمان الجحدري[١].

وإنما هو:

فضيل بن الحسين[٢]، أبو كامل الجحدري[٣].

[٣٧] ومن ذلك:

في باب القاف:

مُرّة بن حَبِيْب الغَنَوِيّ ـ بالغين المعجمة بواحدة[٤].

وإنما هو:

القَنَوِيّ ـ بالقاف[٥].

ومنسوباً إلى القَنّا.

---

(١) في «المدخل إلى الصحيح» (ل ٣٤/ أ) س ٢٠، على الصواب، كما قال محققه في القسم المطبوع منه (ص ٥٣).

(٢) انظر ترجمته في:
«الجرح والتعديل» (ق ٢ جـ ٣ ص ٧١) رقم (٤٠٩) و«ذكر أسماء التابعين ومَنْ بعدهم» (٢/٢٠٢) رقم (١٠٠٠) و«الجمع بين رجال الصحيحين» (٢/٤١٤ ـ ٤١٥) و«تهذيب الكمال» (ص ١١٠٢) مخطوط مصور و«تهذيب التهذيب» (٨/٢٦١) و«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» (٢/٣٣٠) رقم (٤٥٥٢) و«تقريب التهذيب» (٢/١١٢).

(٣) انظر.
«الكنى والأسماء» للإمام مسلم (ص ٩٣) مخطوط مصوّر، و«الكنى والأسماء» للدولابي (٢/٨٩).

(٤) «المدخل إلى الصحيح» (٣٤/ ب) مخطوط، كما في القسم المطبوع منه (ص ٤٦).

(٥) قال ابن ماكولا في «الإكمال» (٧/١٣٧):
«وأما القَنَوِيّ ـ بعد القاف نون ثم واو: . . . قرة بن حبيب القنوي، ويقال له: صاحب القنا ويقال: القنّا» وانظر: «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٣/٣٦٤) و«الجمع بين رجال الصحيحين» (٢/٤٢٣) وضبطه ابن حجر في «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» =

= (١٠٦١/٣) فقال: «بقاف ونون مفتوحتين وكسر الواو».

ووقعت النسبة على الصواب ـ على ما ذكره الحافظ عبد الغني بن سعيد ـ عند: البخاري في «التاريخ الكبير» (١٨٣/١/٤) والدارقطني في «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» (٣٠٢/١) رقم (٨٩٦) والمزي في «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (ص ١١٢٧ ـ مخطوط مصوّر) وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣٣١/٨) وفي «تقريب التهذيب» (١٢٥/٢) وفي تبصير المنتبه (١٠٦١/٣ و ١١٧٨).

والذهبي في «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» (٣٤٣/٢) رقم (٤٦٤٠).

ولم أر من تابع الحاكم في قوله هذا.

وذكر ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (ق ٢ جـ ٣ ص ١٣٢) وابنُ القيسراني في «الجمع بين رجال الصحيحين» (٤٢٣/٢ ـ ٤٢٤) أن نسبته «القشيري»، وذكر هذا الحافظ المزي، فقال «يقال القشيري نيسابوريّ الأصل».

وقال أبو زَرْعة الرازي في «الضعفاء وأجوبته على أسئلة البَرذعيّ» (٥٧٥/٢ ـ ٥٧٦):

«قلت لأبي زرعة: قرّة بن حبيب تغيّر؟ فقال: كنا أنكرناه بآخره، غير أنه ان لا يحدث إلا من كتابه، ولا يحدث حتى يحضر ابنُه، ثم تبسّم.

فقلت: لم تبسمت؟

قال: أتيتُه ذات يوم ـ وأبو حاتم ـ فقرعنا عليه الباب، واستأذنا عليه، فدنا من الباب ليفتح لنا، فإذا ابنته قد خفت، وقالت له:

يا أبتي، إن هؤلاء أصحاب الحديث، ولا آمن أن يغلطوك، أو يدخلوا عليك، ما ليس من حديثك، فلا تخرج إليهم، حتى يجيء أخي، تعني علي بن قرة.

فقال لها: أنا أحفظ، فلا أمكنهم ذاك.

فقالت: لستُ أدعك تخرج، فإني لا آمنهم عليك.

فما زال قرة يجتهد عليها في الخروج، وهي تمنعه، وتحتج عليه في ترك الخروج، إلى أن يجيء علي بن قرة، حتى غلبت عليه، ولم تدعه.

قال أبو زرعة:

فانصرفنا، وقعدنا حتى وافى ابنه علي.

قال أبو زرعة: =

[٣٨] ومن ذلك:

في باب العين:

عمر بن الحكم بن نافع[1] ـ بالنون.

وإنما هو:

رافع[2] ـ بالراء ـ.

= فجعلتُ أعجب من صرامتِهـا، وصيانتِها أباها».

وقال الدارقـطني فيه: «ثقـة» كما في «سؤالات الحـاكم له» (ص ٢٦٦) رقم (٤٥٩) ولم تذكر فيه نسبته.

(١) في «المدخل إلى الصحيح» (ل ٣١/ ب) س ١٩:
«عمر بن الحكم بن رافع» على الصواب كما قال محققه (ص ٥٣).

(٢) أي الصواب:
عمر بن الحكم بن رافع، وانظر ترجمته في:
«الجـرح والتعديـل» (م ٦ ص ١٠١) رقم (٥٣١) و«تهذيب الكمـال» (ص ١٠٠٦ ـ مخطوط مصوّر) و«تهذيب التهذيب» (٧/٣٨٣) و«الكاشف في معرفة من له روايـة في الكتب الستة» (٢/٢٦٧) رقم (٤١٠٣) و«ذكر أسماء التابعين ومن بعـدهم» (٢/١٦٨) رقم (٨١٦) و«الكنـى والأسمـاء» للإمـام مسلم (ص ٢١ ـ مخـطوط مصـوّر) و«الكنى والأسماء» للدولابي (١/١٥١).

وقد اعتبر ابن معين أن «عمـر بن الحكم» هذا وعمـر بن الحكم بن ثوبـان واحد، ولم يفرق بينهما.

وقـد فرّق بينهمـا الدارقـطني في «ذكر أسمـاء التابعين» وابن أبي حـاتم في «الجـرح والتعديل» وغيرهما.

وانظر في ترجمة «عمر بن الحكم بن ثوبان»: «طبقات الرواة» للإمام مسلم (١٠/ أ) مخـطوط و«الجرح والتعـديل» (م ٦ ص ١٠١) رقم (٥٣٠) و«تهـذيب الكمـال» (ص ١٠٠٦ ـ مخـطوط مصوّر) و«تهـذيب التهـذيب» (٧/٣٨٢ ـ ٣٨٣) و«الكـاشف في معرفة من لـه رواية في الكتب الستـة» (٢/٢٦٧) رقم (٤١٠٢) و«ذكر أسمـاء التابعين ومن بعـدهم» (١/٢٤٠) رقم (٦٨٤) و«الجمـع بين رجـال الصحيحين» (١/٣٤٢) و«تقـريب التهـذيب» (٢/٥٣) و«تـاريـخ الثقـات» للعجلي (ص ٣٥٦) رقم (١٢٢٤) ومشاهير علماء «الأمصار» (ص ٨٣) رقم (٦٠٣). =

[٣٩] ومن ذلك:

في القاف، قال:

قيس بن سليمان العَنَزي(١).

إنما هو:

قيس بن /١٤ ب/ سُلَيْم ـ بحذف النون ـ وهو العَنْبَرِيّ، من بني تميم(٢).

[٤٠] ومن ذلك:

ما ذكر في باب الميم:

محمد بن موسى القطري ـ بالقاف(٣)ـ.

= هذا وقد وقع في هذا الوهم ابن القيسراني، فذكره في إفراد مسلم في «الجمع بين الصحيحين» (١/٣٤٤) رقم (١٣٠٠) هكذا: «عمر بن الحكم بن نافع!!».

(١) في «المدخل إلى الصحيح» (ل ٣٤/ ب) س ١١:

«قيس بن سليمان العنبري» أخطأ في سليمان، وأصاب في العنبري، كما قال محققه الدكتور ربيع بن هادي عمير المدخلي (ص ٥٣).

(٢) انظر ترجمته في:

«الجرح والتعديل» (ق ٢ جـ ٣ ص ٩٩ ـ ١٠٠) رقم (٥٦٣) و«المعرفة والتاريخ» (٣/١٧٥ و٢٤٣) و«الجمع بين رجال الصحيحين» (٢/٤١٨) و«ذكر أسماء التابعين ومَنْ بعدهم» ٢/٢٠٧) رقم (١٠٢١) و«تهذيب الكمال» (ص ١١٣٦ ـ مخطوط مصوّر) و«تهذيب التهذيب» (٨/٣٥٥) و«تقريب التهذيب» (٢/١٢٩) و«الكاشف في معرفة مَنْ له رواية في الكتب الستة» (٢/٣٤٨) رقم (٤٦٧٥).

ولم يفصِّل ابن ماكولا في «الإكمال» وابن حجر في «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» أسماء مَنْ يقال لهم العَنْبَري، واكتفيا بقولهما:

«فيه جماعة».

وفصَّل ابن حجر (٣/١٠٢٧ ـ ١٠٢٨) في مَنْ يقال لهم (العَنَزي) ولم يذكر قيساً بن سليم هذا.

(٣) في «المدخل إلى الصحيح» (ل ٣٦/ ب) س ٤: =

وإنما هو بالفاء المعجمة بواحدة[1].

روي عنه خالد بن مخلد، وقتيبة بن سعيد.

[٤١] ومن ذلك:

ما ذكر في باب الميم:

معاوية بن سمرة ـ بالميم في سمرة[2] ـ

= «محمد بن موسى الفِطْرِيّ» بالفاء، على الصواب، كما قال محققه في القسم المطبوع منه (ص ٥٤).

(١) أي الفِطْرِيْ. انظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» (ق ١ جـ ١ ص ٢٣٧) رقم (٧٤٨) و«الجمع بين رجال الصحيحين» (٤٧٧/٢) و«ذكر أسماء التابعين ومَنْ بعدهم» (٢٣١/٢) رقم (١١٤٣) و«تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (ص ٢٩١) رقم (١٢٠٥) و«الجرح والتعديل» (ق ١ جـ ٤ ص ٨٢) رقم (٣٤١) و«تهذيب الكمال» (ص ١٢٧٨ ـ مخطوط مصوّر) و«تهذيب التهذيب» (٤٢٣/٩ ـ ٤٢٤) و«تقريب التهذيب» (٢١١/٢) و«الكاشف في معرفة مَنْ له رواية في الكتب الستة» (٨٩/٣) رقم (٥٢٦١) وميزان الاعتدال (٥٠/٤) رقم (٨٢٢٧).

وتابع الحاكم في هذا الوهم الخزرجيُّ في «الخلاصة»

وقال الحافظ ابن حجر في «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» (١١٧٢/٣): «محمد بن موسى الفِطْرِيّ المديني، شيخ لقتيبة» وقال (إنه بفاء لا بقافٍ) وكذلك قال ابن ماكولا في «الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب» (١٤٨/٧) ففيه:

«وأما الفِطْري: أوله فاء مكسورة وطاء ساكنة، فهو محمد بن موسى الفطري مدني، روي عنه قتيبة بن سعيد».

وقال العسكري في «تصحيفات المحدثين» (ق ٢ جـ ٣ ص ١٠٣٨):

«محمد بن موسى الفَطْرِيّ ـ بالفاء ـ مولي الفِطْرِيِّينَ».

(٢) قال محقق «المدخل إلى الصحيح» (ص ٥٤):

«لم أجده في «المدخل» لا في المتفق عليهم، ولا في الأفراد، ولعله سقط على الناسخ، ولا شك أنه كان موجوداً في النسخة التي وصلت عبد الغني، فكان عليه أن ينتقد الحاكم في أن معاوية، ليس من رجال الصحيحين، وإنما روى له البخاري في الأدب المفرد».

وإنما هو:

بالباء المعجمة بواحدة(1).

وهو أبو العُبَيْدَيْن (2).

[٤٢] ومن ذلك:

ما ذكر في مشايخ(3) البخاري:

الحسين بن إسحاق المروزي ـ بالياء(4).

---

(١) أي معاوية بن سَبْرة. وانظر ترجمته في:

«طبقات ابن سعد» (١٩٣/٦) و«طبقات خليفة بن خياط» (ص ١٤٣) و«الجرح والتعديل» (ق ١ جـ ٤ ص ٣٧٨) رقم (١٧٣١) وفيه: «قال يحيى بن معين فيه: ثقة. كان من أصحاب عبدالله بن مسعود، له حديثان أو ثلاثة».

و«تهذيب الكمال» للمزي (ص ١٣٤٤ ـ مخطوط مصوّر) و«تهذيب التهذيب» (١٨٦/١٠) ولا يوجد له ترجمة في «الكاشف» لأنه ترجم لرجال الكتب الستة فقط، وله ترجمة في «ذيل الكاشف» (ص ٢٧٢) رقم (١٤٩٧) و«تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (ص ٣٠٣).

ولم يخرج له البخاري ومسلم في صحيحيهما، لهذا لم يذكره ابن القيسراني في «الجمع بين رجال الصحيحين» ولا الدارقطني في «ذكر أسماء التابعين ومنْ بعدهم».

(٢) ووقع في «الكنى والأسماء» للدولابي (٧٦/٢): «أبو عبيد بن معاوية بن سبرة» وكذا وقع في «ذيل الكاشف» والصحيح أنه «أبو عُبَيْدَيْن معاوية بن سبرة» فليصحح. ووقع على الصواب عند مسلم في «الكنى والأسماء» (ص ٨٧ ـ مخطوط مصوّر).

(٣) المشايخ: بالياء لا غير، لأنّ الياء فيها من أصل الكلمة، لا مزيدة، ومن الغلط الشائع همز المشايخ.

(٤) قال محقق «المدخل إلى الصحيح» (ص ٥٤):

(في «المدخل»: «الحسن بن إسحاق بن سابق» على الصواب في الحسن، إلا أن تسمية جده بسابق لم أجدها في «تهذيب الكمال» ولا في «تهذيب التهذيب» ولا في غيرها.

وأظنها من النساخ. =

وإنما هو:
الحسن، بلا ياء.
وقد ذكره في موضع آخر على الصواب.

[٤٣] ومن ذلك:

ما ذكره في الرواة الذين عيب على مسلم بالإخراج عنهم:
مَنْصُور بن صُقَيْر، فقال:
ذكراه جميعاً[(١)].

وما ذكرها / ١٥ أ / في باب الإتفاق.

ولا أُعْلِمْتُ أن أحداً ذكر أنّ الرجلين، أخرجا عن هذا في الصحيح[(٢)]، والله أعلم.

= وفي «التهذيب» ومختصراته: الحسن بن إسحاق بن زياد.

فالظاهر أن أحدَ النُسّاخِ صَحَّفَ زياداً إلى سابق). انتهى. قلت: لم يقع تصحيف في الأصل، وإنما وقع سقطٌ، فإن «الحسن» هذا يروي عن «ابن سابق» وهو محمد، كما في المصادر التي أشار إليها «محقق المدخل» وغيرها.

فيكون الساقطُ من الأصل «عن» وتكون العبارة الصحيحة هكذا:

«الحسن بن اسحاق عن ابن سابق» والله أعلم.

وانظر في ترجمة «الحسن بن إسحاق»:

«الجرح والتعديل» (ق ٢ جـ ١ ص ٢) رقم (٦) وانظر كلام المعلّق عليه.

و «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ٨٣) و «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» (١/ ١٠٥) رقم (٢٠٥) و «تهذيب الكمال» (ص ٢٥١ مخطوط مصوّر) و «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٢٣) و «تقريب التهذيب» (١/ ١٦٣) و «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» (١/ ١٥٨) رقم (١٠١٨).

(١) «المدخل إلى الصحيح» (ل ٦٠/ ب)، كما في القسم المطبوع منه (ص ٤٦).

(٢) ذكر محقق «المدخل إلى الصحيح» (ص ٤٦) أن تصويب الحافظ عبد الغني بن سعيد للحاكم هو أن الإمام مسلم انفرد في ذكر «منصور بن صقير». =

[٤٤] ومن ذلك:

ما ذكر في باب يحيى، فقال:

يحيى بن هانيء، أبو هانيء[١].

وإنما هو حُمَيْد بن هانيء[٢].

وهو مصري.

لنا وله أحاديث كثيرة.

= وهذا غير صحيح، كما هو ظاهر من كلام الحافظ عبد الغني، الذي بين يديك. فتأمل.

ولم يذكر الدارقطني في «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم من صحّت رِوَايَتُهُ عن الثقات عند البخاري ومسلم» ولا ابن القيسراني في «الجمع بين رجال الصحيحين» لمنصور هذا ترجمة.

و«منصور بن صقير» روى له ابن ماجة حديثين» انظر: «تهذيب الكمال» (ص ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - مخطوط مصوّر) و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٧٤ - ٢٧٥) و«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» (٣/ ١٥٥) رقم (٥٧٤٢).

وانظر في ترجمته أيضاً:

«الجرح والتعديل» (ق ١ جـ ٤ ص ١٧٢) ترجمة رقم (٧٦) و«الضعفاء الكبير» (٤/ ١٩٢) رقم (١٧٧٠) و«المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» (٣/ ٣٩ - ٤٠). و«ميزان الإعتدال» (٤/ ١٨٥)رقم (٨٧٨٠) و«المغني في الضعفاء» (٢/ ٦٧٨) رقم (٦٤٣٢) و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٣/ ١٣٩) رقم (٣٤١٦) و«معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد» (ص ١٧٩) رقم (٣٣٩).

(١) «المدخل إلى الصحيح» (ل ٣٩/ ب) كما في القسم المطبوع منه (ص ٤٧).

(٢) انظر ترجمته في:

«طبقات خليفة بن خياط»(ص ٢٩٥) و«المعرفة والتاريخ»(٣/ ٧٦) و«الجرح والتعديل ق٢ جـ١ ص ٢٣١) رقم (١٠١٢) و«الكنى والأسماء» للإمام مسلم (ص ١١٧ - مخطوط مصوّر) و«الكنى والأسماء»(٢/ ١٤٩)للدولابي و«تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (ص ١٠٦) رقم (٢٦٢) و«الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ٩١) و«ذكر أسماء التابعين =

[٤٥] ومن ذلك:

ما ذكر في باب الياء، فقال:

يزيد بن عبدالله بن أُذَيْنَة، أبو كثير السُّحَيميّ[١].

وإنما هو:

يزيد بن عبد الرحمن[٢].

وهو والد زفر.

روى عنه عكرمة بن عمار والأوزاعي وعقبة بن التَّوْأَم.

= ومَنْ بعدهم» (٢/ ٦٠) رقم (٢٤٩) و«تهذيب الكمال» (ص ٣٤٠ ـ مخطوط مصور) و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٥) و«تقريب التهذيب» (١/ ٢٠٤) و«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» (١/ ١٩٣) رقم (١٢٦٩).

(١) «المدخل إلى الصحيح» (٤٠/ ب) كما في القسم المطبوع منه (ص ٤٧) وقال المزي في «تهذيب الكمال» (ص ١٦٤٠ ـ مخطوط مصوّر): «يزيد بن عبد الرحمن بن أُذَينة، وقيل: يزيد بن عبدالله بن أُذينة، وقيل: ابن عقيلة. قال أبو عوانة الإسفرايني: عقيلة أصح من أُذَيْنة» وفي مطبوع «الجرح والتعديل» (ق ٢ جـ ٢ ص ٢٧٦):

«يزيد بن عبد الرحمن بن أُذينة ويقال: ابن غفيلة!!»! انظر لزاماً «التهذيب» (١٢/ ٢٣٢).

(٢) أنظر ترجمته في:

«الجرح والتعديل» (ق ٢ جـ ٤ ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧) رقم (١١٦٤) و«المعرفة والتاريخ» (٣/ ٢٠٤) وتصحفت فيه «أبو كثير» إلى «أبو كبير» و«طبقات خليفة بن خياط» (ص ٢٩٠) و «الكنى والأسماء» للإمام مسلم (ص ٩٣ ـ مخطوط مصوّر) و«الكنى والأسماء» للدولابي (٢/ ٩٠) و«تهذيب الكمال» (١٦٤٠ ـ مخطوط مصوّر) و«تهذيب التهذيب» (١٢/ ٢٣١ ـ ٢٣٢) و«الكاشف في معرفة مَنْ له رواية في الكتب الستة» (٣/ ٣٢٧) رقم (٣٤٤ ـ الكنى) و«تقريب التهذيب» (٢/ ٤٦٥) و«ذكر أسماء التابعين ومَنْ بعدهم» (٢/ ٢٨٥) رقم (١٤٤٩) و«تاريخ أسماء الثقات ممن نُقِلَ عنهم العلم» لابن شاهين (ص ٣٥١) رقم (١٥٠٦) و«تاريخ الثقات» للعجلي (ص ٤٧٩) رقم (١٨٤٨) و«الجمع بين رجال الصحيحين» (٢/ ٥٧٨) و«مشاهير علماء الأمصار» (ص ١٢٣) رقم (٩٦٦).

[٤٦] ومن ذلك:

ما ذكر:

يحيى بن أم الحصين[١].

وإنما هو:

يحيى بن الحصين[٢]، بلا أم.

وهو البَجَليّ الأحمسي.

سمع جدته أم الحصين وطارق بن شهاب.

روي عنه شعبة.

[٤٧] ومن ذلك:

ما ذكره في شيوخ البخاري، فقال:

سعيد بن عبدالله بن / ١٥ ب / الحكم بن أبي مريم[٣].

وإنما هو:

سعيد بن الحكم بن محمد بن أبي مريم نفسه[٤].

---

(١) «المدخل إلى الصحيح» (٣٩/ ب)، كما في القسم المطبوع منه (ص ٤٧).

(٢) انظر ترجمته في:

«المعرفة والتاريخ» (٢/٦٥٧) و«الجرح والتعديل» (ق ٢ جـ ٤ ص ١٣٥) رقم (٥٧٢) و«ثقات ابن حبان» (٧/٥٩٧) و«تاريخ الثقات» للعجلي (ص ٤٧٠) رقم (١٧٩٩) و«ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» (٢/٢٧٦) رقم (١٣٨٧) و«تهذيب الكمال» (ص ١٤٩٣ ـ مخطوط مصوّر) و«تهذيب التهذيب» (١١/١٧٤) و«تقريب التهذيب» (٢/٣٤٥) و«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» (٣/٢٢٢) رقم (٦٢٦٥).

(٣) ««المدخل إلى الصحيح» (٤١/ ب) كما في القسم المطبوع منه (ص ٤٧).

(٤) انظر ترجمته في:

«المعرفة والتاريخ» للفسوي (١/٢٠٧) و«الكنى والأسماء» للإمام =

[٤٨] ومن ذلك:

ما ذكر أنّ البخاري استشهد بعطاء بن السائب.

وكنّي عطاء في ذلك الموضع بأبي مالك[١].

وإنما هو أبو زيد[٢].

= مسلم (ص ٩٩ - مخطوط مصوّر) و«الكنى والأسماء» للدولابي (٢/٩٦) وتاريخ خليفة بن خياط» (ص ١٤٣) و«الجرح والتعديل» (ق ١ جـ ٢ ص ١٣) ترجمة (٤٩) و«الجمع بين رجال الصحيحين» (١/١٦٤ - ١٦٥) و«تاريخ الثقات» العجلي (ص ١٨٢ - ١٨٣) رقم (٥٣٧) و«ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» (١/١٥٢) رقم (٣٧٤) و«تهذيب الكمال» (ص ٤٨٣ - ٤٨٤ مخطوط مصوّر) و«تهذيب التهذيب» (٤/١٦ - ١٧) و«تقريب التهذيب» (١/٢٩٣) و«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» (١/٢٨٣) رقم (١٨٨٧).

(١) «المدخل إلى الصحيح» (ل ١٤٤ ب) مخطوط.

(٢) أنظر: «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/٣٨٧) و«الجرح والتعديل» (م ٦ ص ٣٣٢ - ٣٣٣) رقم (١٨٤٨) و«تاريخ ابن معين» (٣/٣٢٨) و«الثقات» لابن حبان (٧/٢٥١) و«مشاهير علماء الأمصار» (ص ١٢٦) ترجمة رقم (٩٨٩) و«تاريخ الثقات» للعجلي (ص ٣٣٢) رقم (١١٢٨) وذكر أسماء التابعين ومَنْ بعدهم» (١/٤٤٧) رقم (١٣٨٣) و«الكنى والأسماء» للإمام مسلم (ص ٣٩ - مخطوط مصوّر» و«الكنى والأسماء» للدولابي (١/١٨٠) و«المعرفة والتاريخ» (٣/٩٤) و«تاريخ خليفة بن خياط» (ص ٢٨٧ و ٤١٥) و«طبقات خليفة بن خياط» (ص ١٦٤) وفيه (يكنى أبا محمد) وتهذيب الكمال (ص ٩٣٤ - مخطوط مصور) وفيه: «يقال ابن زيد ويقال أبو يزيد الثقفي أبو السائب ويقال أبو زيد ويقال أبو يزيد ويقال أبو محمد الكوفي» و«تهذيب التهذيب» (٧/١٨٣) و«تقريب التهذيب» (٢/٢٢) و«الكاشف في معرفة مَنْ له رواية في الكتب الستة» (٢/٢٣٢) رقم (٣٨٥٣) و«الضعفاء الكبير» (٣/٣٩٨) و«الكامل في ضعفاء الرجال» (٥/١٩٩٩) و«العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد بن حنبل (١/٢٨ و ١١٥ و ١٣٥ و ٣٤٥) و«سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني» (ص ٢٦٢) ترجمة (٤٤٨) و«الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» (ص ٦١) ترجمة (٣٩) وفيه: «أبو السائب وعلى رأي أبي زيد» و«ميزان الإعتدال» (٣/٧٠ - ٧٣) رقم (٥٦٤١) و«أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين» (٢/٦٤٥) رقم (٢٤٨).

وكذلك كناه البخاري في تاريخه[1].

وإنما مالك اسم جده.

[٤٩] ومن ذلك:

ما ذكر في هذا الباب:

الفَضْل بن عطاء[2].

وإنما هو:

الفَضْل بن العَلَاء[3].

[٥٠] ومن ذلك:

ما ذكره في الكني، فقال:

أبو عبدالله مولى شداد.

وزعم أنه سالم البرّاد[4].

---

(١) «التاريخ الكبير» (٤٦٥/٢١٣) و«التاريخ الصغير» (٤٥/٢) وانظر: «الضعفاء الصغير» للبخاري (ص ٨٨) رقم (٢٧٦).

(٢) في «المدخل إلى الصحيح» (ل ٤٥/أ) س ٥: «الفضل بن العلاء» على الصواب، كما في القسم المطبوع منه (ص ٥٤).

(٣) أنظر ترجمته في:

«الجرح والتعديل» (ق ٢ جـ ٣ ص ٦٥) رقم (٣٦٨) و«الجمع بين رجال الصحيحين» (٤١٣/٢) و«ذكر أسماء التابعين وَمَنْ بعدهم» (٢٩٣/١) ترجمة رقم (٨٦٧) و«تهذيب الكمال» (ص ١١٠٠ ـ مخطوط مصوّر) و«تهذيب التهذيب» (٢٥٤/٨) و«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. (٣٢٩/٢) رقم (٤٥٤١) و«الكنى والأسماء» للإمام مسلم (ص ٨٢ ـ مخطوط مصوّر). وقال ابن حجر في «التهذيب»: «قال ابن شاهين في الثقات: قال ابن معين: لا بأس به».

قلت: لم أعثر للفضل بن العلاء على ترجمة فيه، ويغلب على الظن أنه الوارد فيه (ص ٢٦٤) رقم (١٠٧١) باسم (الفضل بن يَعْلَى) ولعله تصحيف من الطابع أو الناسخ. والله أعلم.

(٤) «المدخل إلى الصحيح» (٥٠/ب) مخطوط. نقلاً عن القسم المطبوع منه (ص ٤٧).

وهذا أيضاً وهم.

لأنّ سالم أبا عبدالله، مولى شداد، رجل من أهل المدينة، وهو الذي قدّمنا ذكره في باب السين[1].

وسالم البراد[2] هو:

أبو عبدالله، من أهل الكوفة.

حدّث عن أبي مسعود وابن عمر.

روي عنه إسماعيل بن أبي خالد، وعطاء بن السائب.

[٥١] ومن ذلك: /١٦ أ/

ما ذكره في الكنى، فقال:

أبو الحكم، عمران بن الحارث السُّلَميّ.

عن ابن عباس وابن عمر[3].

---

(١) أنظر رقم (٢٤) وتعليقنا عليه.

(٢) أنظر ترجمته في:

«التاريخ الكبير» (ق ٢ جـ ٢ ص ١٠٨) و«ثقات ابن حبان» (٣٠٧/٤) و«تاريخ الثقات» للعجلي (ص ١٧٣) رقم (٤٩٥) و«الجرح والتعديل» (ق ١ جـ ٢ ص ١٩٠ رقم (٨١٩) و«موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢٩٠/١) و (١٤٣/٢) و«المعرفة والتاريخ» (٥٧٨/٢) و«طبقات الرواة» للإمام مسلم (١٦/ب) مخطوط و«الكنى والأسماء» للإمام مسلم (ص ٦٠ - مخطوط مصوّر)و«الكنى والأسماء» للدولابي (٥٦/٢) و«تهذيب الكمال» (ص ٤٦٣) - مخطوط مصوّر و«تهذيب التهذيب» (٣٨٤/٣) و«تالكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» (٢٧٢/١) رقم (١٨٠١).

وقد وقع في هذا الوهم الخزرجي في «الخلاصة» (١١٢) والنووي في «شرحه لصحيح مسلم» (١٢٩/٣) وتبعه شبير أحمد العثماني في «فتح الملهم شرح صحيح مسلم» (٤٠٣/١).

(٣) قال محقق «المدخل إلى الصحيح» (ص ٥٥): =

وفي هذا وهم[1]، لأنّ صاحب ابن عباس هو السُّلَميّ الذي ذكره.

= ولم أجد في «المدخل» من يكنّى بأبي الحكم السُّلَمِي، ولا يبعد أن يكون قد سقط على الناسخ».

(١) قال محقق «المدخل إلى الصحيح» (ص ٥٥) بعد نظره في «التقريب» و«التهذيب»:

«الظاهر أن الحاكم على الصواب وأن عبد الغني واهم في هذا الموضع».

قلت: الذي في «تهذيب التهذيب» (٨/١١٠):

«ووقع في رواية (أي في صحيح مسلم) عن أبي الحكم غير مسمى ولا منسوب. وقد جزم النووي بأنه عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي.

وجزم عبد الغني بن سعيد بأن أبا الحاكم الذي روى عن ابن عمر وعنه قتادة بَجَلِيٌّ، وأن الذي روى عن ابن عباس وعنه حُصَيْن وسلمة بن كهيل سُلَمِيّ، وهذا مما يقوي قول الثوري. انتهى.

إذاً الخلاف في هذا الموطن في اسم «أبي الحكم» غير المنسوب الذي روى عن ابن عمر في صحيح مسلم في البيوع، كما قال ابن القيسراني في «الجمع بين رجال الصحيحين» (٢/٥٩٥) وليس حول كنية «عمران بن الحارث» هل هي «أبي الحكم» أم لا؟ أو حول من روى عنهم!!

وذكر ابن القيسراني في «الجمع بين رجال الصحيحين» (٢/٥٩٥) أن «أبا الحكم» الذي سمع ابن عمر وعنه قتادة عند مسلم قيل: إن اسمه يوسف بالظن.

ورجّح الحافظ عبد الغني بن سعيد» أن «أبا الحكم» هذا هو عبد الرحمن بن أبي نُعْم الكوفي. كما تقدم في كلامه.

وهذا ما جزم به النووي في شرحه «لصحيح مسلم» (١٠/٢٣٦) وتصحفت فيه «أبو الحكم» إلى «ابن الحكم».

ووقع التصريح بأن «أبا الحكم بَجَلِيّ» في رواية في مسند الإمام أحمد (٧/٢٣) حديث رقم (٤٨١٣) وفي «السنن الكبرى» للبيهقي (٦/٩) ومع هذا فقد صرّح البيهقي بأنه «عمران بن الحارث» وهو السُّلَمِيّ، وبه جزم الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» (٦/٢٠) رقم (٧٣٦٦) و (٦/٢٧٠).

وذهب الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «مسند الإمام أحمد» (٧/٢٣) إلى ما ذهب إليه الحافظ عبد الغني بن سعيد. =

وصاحب ابن عمر هو البجلي.

وهو الذي روى عنه قتادة وزرارة بن أوفى.

وهو عبد الرحمن بن أبي نُعْم الكوفي[1]. والد الحكم بن عبد الرحمن.

وبجيلة من اليمن، وسليمان بن قيس من مضر.

وقد روي عن البَجَليّ يزيد بن أبي زياد وفُضَيْل بن غَزْوان.

والسُّلميّ المقدم ذكره، المسمى: عمران بن الحارث روى عنه: سلمة ابن كُهَيْل، وحُصَيْن بن عبد الرحمن.

= ويؤكِّدُ هذا ما صرّح به يزيد بن هارون أو همام بن يحيى ـ وهما دون قَتَادة ـ في سند الإمام أحمد والبيهقي ـ من أن «أبا الحكم» هذا بجلي لا سُلَمِيّ.

وقد ذكر الإمام مسلم في «الكنى والأسماء» (ص ٢٦ ـ مخطوط مصوًّر) والحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (ص ١٠٥٦ ـ مخطوط مصوّر) أن كنية عمران هي أبو الحارث وأنه روى عن ابن عمر وغيره.

وانظر في ترجمة «عمران بن الحارث أبو الحكم»:

«الكنى والأسماء» للدولابي (١/١٥٤) و«تهذيب التهذيب» (٨/١١٠) وتهذيب الكمال (ص ١٠٥٦ ـ مخطوط مصوّر) و«الكنى والأسماء» للإمام مسلم (ص ٢٦ ـ مخطوط مصوّر) و«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» (٢/٢٩٩) رقم (٤٣٢٦) و«التاريخ الكبير» (٣/٢/٤١١) و«الجرح والتعديل» (٣/١/٢٩٦) و«ثقات ابن حبّان» (٥/٢١٩) و«تاريخ الثقات» للعجلي (ص ٣٧٣) رقم (١٢٩٨).

(١) أنظر ترجمته في:

«تهذيب الكمال» (ص ٨٢٢ ـ مخطوط مصوّر) و«تهذيب التهذيب» (٦/٢٥٦ ـ ٢٥٧) و«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» (٢/١٦٦) رقم (٣٣٧٥) و«الجمع بين رجال الصحيحين» (١/٢٩٠) و«مشاهير علماء الأمصار» (ص ١٠٢) رقم (٧٥٩) و«ذكر أسماء التابعين ومَنْ بعدهم» (١/٢١١) رقم (٥٧٨).

وكنية عبد الرحمن بن أبي نُعْم هي «أبو الحكم» أيضاً، كما في «الكنى والأسماء» للإمام مسلم (ص ٢٦ ـ مخطوط مصوّر) و«الجرح والتعديل» (ق ٢ جـ ٢ ص ٢٩٥) ترجمة رقم (١٤٠٠).

وله أخ يُقالُ لـه: ملِك بن الحارث يـروي عن أبي سعيـد الخُــدْريّ في النَّبيذِ.

وليس بمَلِك بن الحارث الهَمْدَانيّ.

[٥٢] ومن ذلك:

ما ذكره في الكني، فقال:
أبو الوليد يَسَار بن عبد الرحمن(١) عن جابر بن عبدالله.

روي عنه زيد بن أبي أُنَيْسة.
وهذا وهم
والتسمية له خطأ.

وإنما هو: سعيد بن مِيْنَا المكي(٢)، الذي يروي عنه:
أيوب السختيانيّ /١٦ ب / وسُلَيْم بنَ حَيَّان وزيد بن أبي أُنيسة.

[٥٣] ومن ذلك:
ما ذكره في الكنى، فقال:

---

(١) قال محقق «المدخل إلى الصحيح» (ص ٥٥):
«لم أجد من يكنى أبا الوليد يسار بن عبد الرحمن في «المدخل» ولعله سقط».

(٢) أنظر ترجمته في:
«تهذيب الكمال» (ص ٥٠٦ ـ مخطوط مصوّر) و«تهـذيب التهذيب» (٤/٨٠ ـ ٨١) و«الكـاشف في معرفـة من لـه روايـة في الكتب الستـة» (١/٢٩٧) رقم (١٩٨٤) و«الجـرح والتـعـديـل» (ق ١ جـ ٢ ص ٦١) رقم (٢٦٣) و«الـجمـع بـين رجـال الصحيحين» (١/١٦٩) و«ذكـر أسمـاء التـابعين ومن بعـدهم» (١/١٤٨) رقم (٣٥٩) و«الكنى والأسمـاء» لـلإمـام مسلم (ص ١١٣ ـ مخـطوط مصـوّر) و«مشـاهيـر علمـاء الأمصـار» (ص ٨٥) رقم (٦٢٢) و«تاريـخ أسماء الثقـات ممن نقـل عنهم العلم» لابن شاهين (ص ١٤٥) ترجمة رقم (٤٢٥).

ونحـو كلام الحـاكم موجـود عند العسكـري في «تصحيفات المحـدِّثين» (ق ١ جـ ٢ ص ٦٠٥) وانظر كـلام مُحقِّقِهِ عليه.

أبو مجاهد الطائي، وسمّاه: سَعْدان بن بشر[1].

وهذا وهم عظيم.

لأن أبا مجاهد: هو سعد الطائي[2].

وسعدان بن بشر[3] هو رجل آخر، وهو الراوي عن أبي مجاهدٍ هذا.

[٥٤] ومن ذلك:

ما ذكر في الكنى:

أبا عُبيدة الحدّاد. فسمّاه:

عبد الأعلى بن واصل[4].

وإنما هو عبد الواحد[5].

---

(١) قال محقق «المدخل إلى الصحيح» ص (٥٦):

(في المدخل (ل ٥١/ ب س ٩ و ١٠) أبو مجاهد الطائي، واسمه سعيد» وليس فيه اسم أبيه بشر، ويبدو ـ والله أعلم ـ أنه حصل فيه تعديل إلى الصواب ثم طرأ عليه سقط وتصحيف).

(٢) أنظر ترجمته في:

«الكنى والأسماء» للإمام مسلم (ص ١٠٧ ـ مخطوط مصوّر) و «الجرح والتعديل» (ق ١ جـ ٢ ص ٩٩) ترجمه رقم (٤٤٤) و «تهذيب الكمال» (ص ٤٧٥ ـ ٤٧٦ ـ مخطوط مصوّر) و «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ١٦١) و «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٢١) و «الكاشف» (١/ ٢٨٠) رقم (١٨٦٥) و «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» (١/ ٤٣٠) رقم (١٣٢٣).

(٣) أنظر ترجمته في:

«تهذيب الكمال» (ص ٤٧٦ ـ مخطوط مصوّر) و «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٢٢) و «الكاشف» (١/ ٢٨٠) رقم (١٨٦٧) و «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ٢٠٥) و «تقريب التهذيب» (١/ ٢٩٠) و «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» (١/ ١٦٩) رقم (٤٤٨) و «الجرح والتعديل» (ق ١ جـ ٢ ص ٢٨٩) رقم (١٢٤٧).

(٤) «المدخل إلى الصحيح» (٥١/ب).

(٥) قال الخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٢٤٩): «عبد الواحد=

[٥٥] ومن ذلك:

ما ذكره في الكنى، فقال:

أبو كَبْشَة السَّلُوْلي[١].

وسمّاه:

البراء بن قيس.

وهذا وهم.

لأن أبا كَبْشة السَّلُولي، رجل يُعَدُّ في الشاميين[٢].

= ابن واصل البصري هو أبو عبيدة الحدّاد، وكان بكنيته وصنعته أشهر منه باسمه ونسبه».

وفرق جماعة من أهل العلم بين عبد الأعلى وعبد الواحد، منهم ابن أبي حاتم، فإنه ترجم لعبد الأعلى بن واصل ـ وهو كوفي ـ في «الجرح والتعديل» (م ٦ ص ٣٠) ترجمة رقم (١٥٧) وترجم لعبد الواحد ـ وهو بصري ـ فيه (٦/٢٤) ترجمة رقم (٢٧) وكذلك فعل المزي وتبعه ابن حجر والذهبي، وعبد الواحد أقدم من عبد الأعلى وهو أبو عبيدة، وهو من رجال البخاري.

أنظر ترجمة «عبد الواحد بن واصل» في:

«الجرح والتعديل» (٦/٢٤) ترجمة رقم (٢٧) و«تهذيب الكمال» (ص ٨٦٧ ـ مخطوط مصوّر) و«تهذيب التهذيب» (٦/٣٩٠) و«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» (٢/١٩٢) رقم رقم (٣٥٥٦) و«موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/٢٤٩) و«ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» (١/٢٣٤) رقم (٦٦٣) و«الجمع بين رجال الصحيحين» (١/٣٢٠) و«تاريخ الثقات» للعجلي (ص ٣١٤) رقم (١٠٤٥) وهذه الترجمة من تضمينات الحافظ ابن حجر العسقلاني و«تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم» (ص ٢٣٥) رقم (٨٨١) و«الكنى والأسماء» للإمام مسلم (ص ٨٩ ـ مخطوط مصوّر) و«الكنى والأسماء» للدولابي (٢/٧٣).

(١) قال محقق «المدخل إلى الصحيح» (ص ٤٧):

«لم أجد أبا كشبة السلولي في المدخل».

(٢) ويؤكد هذا:

أن أبا زرعة الدمشقي والإمام مسلم ذكراه في الطبقة الثانية من تابعي أهل الشام.

أنظر: «طبقات الرواة» للإمام مسلم (٢١/أ) مخطوط و«تهذيب التهذيب» (١٢/٢٣١) =

وهو الذي يروي عن عبدالله بن عمرو.

ويحدِّث عنه حسان بن عَطيّة بحديثين، وفي أحدهما: ثلاثة أحاديث[1].

والبراء بن قيس كوفي.

وأبو كبشة /١٧ أ/ السلولي، فلا أعلم أحداً أسند عنه حديثاً إلا حسان بن عطية.

قال:

حدثنا أبو عمرو عثمان بن محمد السمرقندي:

قال: حدثنا أبو أميّة قال: حدثنا أبو عاصم النبيل عن الأوزاعي عن حسان بن عطية عن أبي كبشة عن عبدالله بن عمرو قال:

= و«تهذيب الكمال» (ص ١٦٤٠) مخطوط مصوّر. وقال الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣٣٨/١):

«قدم أبو كبشة السلولي دمشق في ولاية عبد الملك».

(١) أنظر: تهذيب الكمال» (ص ١٦٤٠) مخطوط مصوّر و«تهذيب التهذيب» (١٢/ ٢٣٠ - ٢٣١) و«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» (٣٢٧/٣) رقم (٣٤٢ - الكنى) و«الكنى والأسماء» للإمام مسلم (ص ٩٣) مخطوط مصوَّر فإنه فرق بين أبي كبشة الذي روى عن عبدالله بن عمرو وعنه حسان بن عطية، وبين البراء بن قيس، وسمّاه أبو كبشة أيضاً، وكتب الناسخ، في حاشيته: «البراء بن قيس هذا، كنّاه عبد الغني الأزدي وغيره أبا كيسة».

قلت: وفي كنى الدولابي «البراء بن قيس» - أبو كيسة - بالياء بنقطتين تحتيتين -. أنظر «الكنى والأسماء» (٢/ ٩٠).

وانظر في ترجمة «أبي كبشة السلولي» أيضاً:

«تاريخ الثقات» للعجلي (ص ٥٠٨) رقم (٢٠٢١) و«ثقات ابن حبان» (٥٦٣/٥) و«الجرح والتعديل» (٤/٢/ ٤٣٠) و«ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم» (١/ ٤٢٩) رقم (١٣١٩) و«الجمع بين رجال الصحيحين» (٢/ ٥٩٩) و«الكنى» للبخاري (ص ٦٥) ترجمة رقم (٥٩١).

قال رسول الله ﷺ:

من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار(١).

---

(١) أخرجه من طريق حسان عن أبي كبشة عن عبدالله بن عمرو:

البخاري: «الصحيح»: كتاب أحاديث الأنبياء: باب ما ذكر عن بني إسرائيل: (٤٩٦/٦) رقم (٣٤٦١).

والترمذي: «الجامع»: كتاب العلم: باب ما جاء في الحديث عن بني إسرائيل: (٤٠/٥) رقم (٢٦٦٩) وسقطت «أبو» في «أبي كبشة» من مطبوعة، وقال «هذا حديث حسن صحيح».

وأحمد: «المسند»: (١٥٨/٢ و ٢٠٢ و ٢١٤).

والخطيب البغدادي: «جامع بيان العلم وفضله»: (٤٠/٢) و «تاريخ بغداد»: (١٥٧/١٣) والسابق واللاحق (ص ٧٩ - ٨٠) و «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٣٢١/١) و «شرف أصحاب الحديث» (ص ١٤ - ١٥) و «الجامع لاخلاق الراوي وأداب السامع» (١١٦/٢ - ١١٧).

وأخرجه من هذا الطريق أيضاً:

الدارمي: «السنن»: (١٣٦/١) والحاكم: «المدخل إلى كتاب الإكليل» (ص ٥١) وأبو خيثمة: «كتاب العلم»: (ص ١١٩) رقم (٤٥) والقضاعي: «مسند الشهاب» (٣٨٧/١) والبغوي: «شرح السنة»: (٢٤٢/١ - ٢٤٣) و «معالم التنزيل»: (٣٤٤/٢) والجورقاني: «الأباطيل» (٤/١) وأبو نعيم: «حلية الأولياء»: (٧٨/٦) و «ذكر أخبار أصبهان»: (١٤٩/١) والطبراني «المعجم الصغير»: (٢٨١/١) رقم (٤٦٢ - مع الروض الداني). ومن طريقة المزي في «تهذيب الكامل» ص ١٦٤٠) مخطوط مصوّر.

والطحاوي: «مشكل الآثار»: (٤٠/١ و ١٦٨ - ١٦٩).

والحديث لم ينفرد به «أبو كبشة» عن عبدالله بن عمرو، وإنما رواه ستة من مشاهير التابعين وثقاتهم عنه. ولو قيل: إن هذا الحديث متواتر عن عبدالله بن عمرو لكان صحيحاً. أنظر: «فتح الباري» (٢٠٣/١) و «الجرح والتعديل» (ق ١ جـ ١ ص ٧) وهذا الحديث قال فيه ابن الصلاح في مقدمته (ص ٢٤٢):

«نقله من الصحابة رضي الله عنهم العدد الجم، وهو في الصحيحين مروي عن جماعة منهم، وذكر أبو بكر البزار الحافظ الجليل في مسنده أنه رواه عن رسول الله ﷺ نحواً من أربعين رجلاً من الصحابة. وذكر بعض الحفاظ. أنه رواه عنه ﷺ إثنان =

قال:

حدثنا عبد الله بن محمد المفَسِّر قال:

حدثنا إبراهيم بن دحيم قال: حدثني أبي قال: حدثنا الوليد بن مسلم (ح) قال:

وحدثنا عبدالله قال: حدثنا إبراهيم قال: حدثنا هشام قال: حدثنا الوليد وعبد الملك قالا: حدثنا الأوزاعي (ح) قال:

وحدثنا عبدالله قال: وحدثنا إبراهيم قال: وحدثنا محمود قال: حدثنا عمر عن الأوزاعي قال: حدثني حسان بن عطية ـ قال عبد الملك ـ قال: حدثني أبو كبشة السلولي قال: سمعتُ عبدالله بن عمرو ـ قال الوليد: قال رسول الله ﷺ: بلِّغوا عني ولو آية، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج /١٧ ب/ ومن كذب علي متعمِّداً، فليتبوأ مقعده من النار[1].

قال:

= وستون نفساً من الصحابة، وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة. قال: وليس في الدنيا حديث إجتمع على روايته العشرة غيره، ولا يُعْرفُ حديثٌ يُروى عن أكثر من ستين نفساً من الصحابة عن رسول الله ﷺ إلا هذا الحديث.

قلت: وبلغ بهم بعض أهل الحديث أكثر من هذا العدد، وفي بعض ذلك العدد تواتر. ثم لم يزل عدد رواته في ازدياد، وهلم جراً على التوالي والإستمرار، والله أعلم» انتهى. وذكر أيضاً تحت عنوان: معرفة آداب طالب الحديث» (ص ٢٣٠ ـ طبعة نور الدين العتر) فقال:

«وليتق أن يجمع ما لم يتأهل بعدُ لاجتناء ثمرته، واقتناص فائدة جمعه، كي لا يكون حكمه ما رويناه عن علي بن المديني، قال:

إذا رأيت الحدث أول ما يكتبُ الحديث، يجمع حديث «الغسل» وحديث «من كذب» فاكتب على قفاه «لا يفلح».

وهذا الحديث جزء من «بلغوا عني ولو آية...» وسيذكره المصنف بعد هذا الحديث.

(١) مضى تخريجُه في الذي قبله.

حدثنا عبدالله بن محمد بن المُفَسِّر، قال:

حدثنا إبراهيم قال: حدثنا هشام بن عمار قال: حدثنا عبد الحميد (ح) قال:

وحدثنا عبدالله قال: حدثنا إبراهيم قال: حدثنا أبي قال: حدثنا الوليد (ح) قال:

وحدثنا عبدالله قال: حدثنا إبراهيم قال: حدثنا سعيد بن عمرو قال: حدثنا بقيّة قالوا: حدثنا الأوزاعي (ح).

قال:

وحدثنا عبدالله ـ قال: حدثنا إبراهيم قال: حدثنا محمود قال: حدثنا الفريابي عن الأوزاعي قال:

حدثني حسّان بن عطيّة قال: حدثني أبو كبشة السلولي قال: سمعتُ عبدالله بن عمرو قال:

قال رسول الله ﷺ:

أربعون حسنة أعلاهن مِنْحَةُ العَنْزِ، لا يَعْمَلُ رجلٌ بخصلةٍ منها، رجاء ثوابها، وتصديقاً بموْعُودِها، ألا أدخله الله الجنَّة[1].

---

(١) أخرجه من طريق الأوزاعي عن حسان عن أبي كبشة عن عبدالله بن عمرو:

البخاري: «الصحيح»: كتاب الهبة: باب فضل المنيحة: (٢٤٢/٥) ـ مع فتح الباري) وأبو داود: «السنن»: كتاب الزكاة: باب في المنيحة: (١٣٠/٢) حديث رقم (١٦٨٣) وأحمد: «المسند»: (١٦٠/٢ و ١٩٤ و ١٩٦) وابن حبان: «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» (٢٧٧/٧) رقم (٥٠٧٣) والحاكم: المستدرك: (٢٣٤/٤) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه!!» ووافقه الذهبي في «التلخيص» ووهّم المناويُّ في «فيض القدير» (٤٧٢/١) رقم (٩٢٦) الحاكم في إستدراكه هذا الحديث، لأنه في البخاري وقال:

«المِنْحَةُ: والمَنِيحَةُ: كالعطية ـ لفظاً ومعنى ـ والمراد: ما يُعْطَى من المعز لينتفع بَلَبَنِهِ وصُوْفِه، زَمَناً، ثم يعيده، وإنما كانت أعلى لشدة الحاجة إليها» و «موعودها»: ما وعد الله فيها من الثواب والأَجْر.

قال الفريابي:

إلا أثابه الله بها الجنة.

وقال عبد الحميد:

وتصديق موعودها.

ومما يتميز به أبو كَبْشَة السَلُوْلي عن البراء بن قيس:

أَنَّ أبا كَبْشَة رجل من هوازن /١٨ أ / وهوازن ترجع إلى مضر.

والبراء بن قيس رجل من السَّكون، والسَّكون من اليمن.

ويميزه أيضاً، من البراء بن قيس أمرٌ آخر:

وذاك: أن الكنية متفقة في الخط، مختلفة في اللفظ والمعنى.

وذاك: أن السلولي يكنى أبا كَبْشَة ـ بالباء المعجمة بواحدة وبالشين المعجمة.

والبراء بن قيس، يكنى بأبي كيسة ـ بالياء المعجمة باثنتين من تحتها وسين لا تعجم[1].

---

(١) نقل كلامَ الحافظ عبد الغني هذا مع تصرفٍ يسير فيه الحافظ المزي في «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (ص ١٦٤٠) مخطوط مصور. ولخّصه الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٢٣١) فقال:

«ويذكر الحاكم في «المدخل» أن اسمه البراء بن قيس، وردَّ ذلك عليه عبد الغني ابن سعيد الحافظ، بأَنَّ البراء بن قيس، إنما هو أبو كَيْسَة ـ بياء مثناة من تحتها وسين مهملة، والله تعالى أعلم».

ويؤيد هذا أنَّ ابن حجر رجح التفريق بينهما، مع قوله بأن كنية البراء بن قيس «أبو كبشة» أيضاً، وكذلك قال الإمام مسلم ـ كما أشرنا إليه سابقاً ـ في «الكنى والأسماء» (ص ٩٣ ـ مخطوط مصوّر) ونقله عنه في «تبصير المنتبه» (٣/ ١١٨٣).

وكنّى البراء بن قيس» بأبي كبشة، الدارقطني كما في «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» (٣/ ١١٨٣) وأبو أحمد الحاكم في «الكنّى» كما في «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٢٣١) مع ملاحظة أنهما اعتبرا الرجلين اثنين لا واحد، وقال ابن حجر في «التهذيب» =

ولقولنا:

أنّ السَلُوْلِي رجلٌ من أهل الشام حجة:

حدثنا بها أبو سليمان محمد بن عبدالله الرَّبعي قال:

حدثنا أحمد بن عمر قال: حدثنا محمود بن إبراهيم بن سميع، أنـه ذكر في تاريخه في الطبقة الثالثة من تابعي أهل الشام: أبا كَبْشَة السَلُوْلِي، فقال:

وأبو كَبْشَة السَلُوْلِي من قيس، قدم على عبد الملك[1].

= (١٢/ ٢٣١): في التفرقة بينهما: «وهذا هو الصواب إن شاء الله تعالى».

وقال في «فتح الباري» (٥/ ٢٤٥):

(أبـو كَبْشَـة السَلُوْلِي: «كبشـة»: بفتـح الكـاف وسكـون المـوحـدة بعـدهـا معجمـة «السَلُوْلِي» بفتح المهملة وتخفيف اللام المضمومة بعدها واو سـاكنة ثم لام، لا يعـرف اسمـه، وزعم الحاكم أنَّ اسمـه البراء بن قيس، ووهمـه عبد الغني بن سعيـد وبيّن أنه غيره).

وذكـر البغوي في «شـرح السنة» (١/ ٢٤٣) أن أبـا كَبْشَة السَلُوْلِي لا يعـرف له اسم. وكذلك قال أبو حاتم كما نقـل عنه ابنـه في «الجرح والتعـديل» (ق ٢ جـ ٤ ص ٤٢٠) رقم (٢١٣٣).

وذكر ابن ماكولا في الإكمال: (٧/ ١٥٧) أن كنية «البراء بن قيس» «أبـو كَبْشَة» وليس «أبا كيسة» وفرّق بين «أبي كَبْشَة» هذا و«السَلُوْلِي»، وقال:

«من قال غير ذلك فقد صحف» وذكر احتمال أن يكون الذي قبله، فقال: «أُخشى أن يكـون الذي قبله» وكـذلك كنّاه البخاري في «التـاريخ الكبيـر» (ق ٢ حـ ١ ص ١١٧) ترجمة رقم (١٨٨٩) وصرَّح أنه من السَّكون، وفرق بينه وبين «أبي كبشة السلولي» فإنه ترجم له في «الكنى» (ص ٦٥) رقم (٥٩١).

وكنّـاه «بأبي كبشـة» ـ أعني البراء بن قيس ـ ابنُ حبـان في «الثقات» (٤/ ٧٧) وذهب إلى مـا رجّحـه الحـافظُ عبـد الغني بن سعيـد العجليُّ في «تـاريـخ الثقـات» انـظر: (ص ٥٠٨) ترجمة رقم (٢٠٢١) و(٢٠٢٣).

وكلام الحافظ عبد الغني موجود في كتابه «المؤتلف والمختلف» (ص ١٠٩).

(١) وكذلك قال الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٣٨).

ولقولنا في البراء بن قيس حجة أُخرى، هي:

تفريق مسلم بن الحجاج بينها، فذكر السلولي في الشاميين، وذكر البراء في الكوفيين[١].

قال:

حدثنا عبد الله بن جَعْفر بن الوَرْد:

عن عبدالله بن أَحمد الخفّاف عن مسلم بن /١٨ ب / الحجاج:
أنه ذكر أبا كَبْشَة السَلُوْلي في تابعي أهل الشام[٢].

قال:

وحدثنا أبو محمد بن ورد قال:
حدثنا عبدالله بن أحمد الحقاف، قال:
حدثنا مسلم بن الحجاج:

أنه ذكر في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة البراء بن قيس[٣].

قال:

وأخبرني أبو الحسن علي بن أحمد بن زُكُرون في كتابه إليّ.

أنّ أبا مسلم صالح بن أحمد بن عبدالله بن صالح الكوفي حدّثهم أن أباه[٤] ذكر في تاريخه، في تابعي أهل الكوفة، فقال:

---

(١) نعم، فرّق بينهما الإمام مسلم، لكنّه لم يذكر كنية «البراء بن قيس» في «طبقات الرواة» وذكرها في «الكنى والأسماء» (ص ٩٣ ـ مخطوط مصوّر) فقال: «أبو كَبْشَة» ولم يقل «أبو كيسة» كما قال الحافظ عبد الغني.

(٢) «طبقات الرواة» للإمام مسلم (٢١/ أ) مخطوط.

(٣) «طبقات الرواة» للإمام مسلم (١٥/ أ) مخطوط.

(٤) هو الإمام الحافظ أحمد بن عبدالله بن صالح أبو الحسن، المعروف بالعجلي، قال فيه يحيى بن معين «هو ثقة ابن ثقة ابن ثقة، قيل في تفسير ذلك: إن يحيى قال هذه =

أبـو كَيْسَة، كـوفي، تابعي ثقـة[1]، باليـاء معجمة بنقـطتين من تحتهـا، وبسين غير معجمة.

وما أُري[2] الوهم في هذين الرجلين إلا قديماً.

لأني رأيتُه في بعض النسخ في تاريخ محمد بن إسماعيل البخاري: في باب الباء[3]، كما ذكر هـذا الرجـل في كتابـه الملقب بـ «المدخـل إلى معرفة الصحيح».

ولعله وهم ممن دون البخاري، والله أعلم.

وإن كان الوهمُ منه فهو أعظم، فسبحان من لا يغلط[4].

ذكر من نسب البراء بن قيس إلى السكون:

= التزكية لأنه عرفه بالعراق قبل خروجه إلى المغرب، وكان نظيره في الحفظ إلا أنـه دونه في السن.

وقال ابن ناصر الدين فيه: «كان إماماً حافظاً قدوة من المتقين، وكان يعدُّ كأحمد بـن حنبـل ويحيى بن معين». انظر تـرجمته في: «تـذكره الحفـاظ» (٢/ ٥٦٠) و «تـاريـخ بغداد» (٤/ ٢١٤) و «شذرات الذهب» (٢/ ١٤١).

(١) «تاريخ الثقات» للعجلي، بترتيب الهيثمي (ص ٥٠٨) رقم (٢٠٢٣) وذكر أنـه كـوفي البخاري في «التاريخ الكبير» (ق ٢ حـ ١ ص ١١٧) وابن حبـان في «الثقات» (٤/ ٧٧) وغيرهما.

(٢) أي أظن.

(٣) انظر: التاريخ الكبير (ق ٢ حـ ١ ص ١١٧) رقم (١٨٨٩).

(٤) ذكر الخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٧) بسنده إلى أبي علي صالح بن محمد قال: قال لي أبو زرعة:

«يا أبا علي، نظرتُ في كتاب محمد بن إسماعيـل هذا أسمـاء الرجـل، فإذا فيـه خطأ كثير، فقلت له: بليته أنه رجل كل من كـان يقدم عليـه من العراق، من أهـل بخارى، نظر في كتبهم. فإذا رأى إسماً لا يعرفه، وليس عنده كتبـه ـ وهم لا يضبطون، وتكـون كتبهم غير منقوطة ـ فيضعه في كتابه خطأ».

قلت: فلعل هذا منشأ هذا الوهم، ومن ثم تداوله العلماء عنه، والله أعلم.

قال:

حدثني أبو الطاهر السدوسي /١٩ أ/ قاضي مصر:

أن محمد بن يحيى المروزي حدّثهم قال: حدثنا عاصم بن علي قال: حدثنا عبيدالله بن إياد بن لقيط قال: حدثنا إياد عن البراء بن قيس السكوني قال:

كنتُ جالساً مع سعد بن أبي وقاص - وهو يحدِّثُ أصحابه - فقال في آخر حديثه:

يا أيها الناس، إنّ الله عزّ وجلّ - أراد بكم اليسر، ولم يرد بكم العسر.

والله لغزوة في سبيل الله أحبّ إليّ من حجتين، ولحجة أحجها إلى بيت الله - عزّ وجلّ - أحب إليّ من عمرتين، ولعمرة اعتمرُها، أحب إليّ من ثلاثٍ أبيتُهُنَّ إلى بيت المقدس(١).

تمّ الكتاب.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيِّدنا محمدٍ، خاتمِ النبيين، وعلى آله وسلم.

---

(١) أخرجه من طريق عبيدالله بن إياد به.

سعيد بن منصور: السنن (ق ٢ م ٣ ص ١٦٨) رقم (٢٣٤٧) وأخرج نحوه (ق ٢ حـ ٣ ص ١٦٨) رقم (٢٣٤٨) عن مكحول مرفوعاً.

وأخرجه هكذا عن مكحول أيضاً: عبدالجبار الخولاني: تاريخ داريّا: (ص ٩٢).

ومكحول لم يدرك النبيَّ ﷺ. بل لم يدرك كبار الصحابة، فحديثه مرسل.

استدراك على الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي

قال القاضي عياض في «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» (٢/٢٣٧):

«... وفي حديث يحيى بن عبدالله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة في كتاب مسلم: في باب ما يقول في الخطبة، وهو الصواب.

لكن الوقش، قال:

صوابه: أسعد.

واعتمد في ذلك على قول الحاكم في «المدخل» فيما نقله عن البخاري، أنه سعد، قال:

ومن قال أسعد فقد وهم.

قال القاضي:

وقد وهم الحاكم فيما قال سعد.

وإنما ذكر البخاري في «التاريخ ضده»، فقال:

يحيى بن عبدالله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، وقال بعضُهم: أسعد وهو وهم[1]، وكذا هو في أصل شيخنا القاضي أبي علي إنتهى.

---

(١) في نسخة «التاريخ الكبير» التي بين أيدينا (ق ٢ جـ ٤ ص ٢٨٣) رقم (٣٠١٦): «يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة. قال بعضهم: ابن سعد وهو وهم». وهذا موافق لما ذكره الحاكم، فتأمل.

الفهارس

أولاً: فهرس المواضيع

ثانياً: فهرس لأسماء الرجال المذكورين
في كلام الحافظ عبد الغني مرتبين
على الحروف الأبجدية

ثالثاً: فهرس لأطراف الأحاديث والآثار
مرتبة على الحروف الأبجدية

أولاً : فهرس المواضيع

وهم الحاكم	تصويب عبد الغني له	الرقم
حـــديث سقط من إسنـاده رجــل وذكــره من حــديث عبـد الــوهــاب بن بُخْت عن واثلة.	ذكـر الحديث من طـريق عبد الـوهـاب بن بُخْت عن عبــد الــواحــد ابن عبــد الله النّصري عن واثلة.	١
جعفر بن أبان المصريّ	جعفر بن أحمد بن علي بن بيان	٢
سليمان بن يسار	سليمان بن بشار	٣
عبدالله بن محمد بن يحيى بن عروة	عبدالله بن محمد بن يحيى بن عروة	٤
يقال له ابن زاذان	عبدالله بن محمد بن زَذَان	
حسن بن إبراهيم بن إشكاب	حسين بن إبراهيم بن إشكاب	٥
رَوْح بن جناح كنيتـه أبو سعيد	رَوْح بن جَنَاح كنيته أبو سعيد	٦
ذَر بن عمر المرهبي	ذر بن عمر المرهبي	٧
ذر بن عبد الله الهمداني	ذر بن عبد الله الهمداني	
عبد الخالق بن يزيد بن واقد	عبد الخالق بن زيد بن واقد	٨
محمد بن عبدالله الأنصاري كنيته أبو مسلمة	محمد بن عبدالله الأنصاري كنيته أبو سلمة	٩
محمد بن محصن الأسدي	محمد بن محصن الأسدي	١٠
محمد بن إسحاق العكاشي	محمد بن إسحاق العكاشي	
محمد بن يزيد بن جارية	مجمع بن يزيد بن جارية	١١
أُسير بن جابر	أُسير بن جابر	١٢
أُسير بن عمرو	أُسير بن عمرو	

وهم الحاكم	تصويب عبد الغني له	الرقم
إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص: ذكره الحاكم في رجال الشيخين وأعاده في الذي انفرد به البخاري.	إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص: يستحيل ما ذكره الحاكم، والصحيح أنه من رجال الشيخين	١٣
أحمد بن حُميد الكوفي جار أبي سلمة	أحمد بن حميد الكوفي دار أم سلمة	١٤
بجالة بن عبد	بجالة بن عَبَدة	١٥
أبو عُبَيْد حاجب بن سليمان	أبو عبيد: حي. مولى سليمان بن عبد الملك	١٦
أبو عُبَيْد حاجب بن سليمان	وليس اسمه حاجب وإنما هو حاجب سليمان من الحجبة	
حُمران بن عمر	حمدان بن عمر	١٧
حزن بن عمرو أبو وهب	حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عايذ بن عمران	١٨
حميد بن بشير أبو عبدالله	حميري بن بشير أبو عبد الله	١٩
خليفة بن حيان	خليفة بن خياط	٢٠
خلق بن خالد أبو المثنى البصري	خلق بن خالد أبو المهنا المصري	٢١
سعيد بن يسار	سعيد بن يسار	٢٢
سعيد المقبري	سعيد المقبري	
سعيد بن عمرو أبو السَّفَر	سعيد بن يحمد أبو السَّفَر	٢٣
سالم مولى شداد	سالم مولى شداد	٢٤
سالم مولى المصريين	سالم المديني	
سالم بن أبي سالم الجيشاني	سالم مولى النصريين	
سالم بن أبي سالم الجيشاني	سالم مولى دوس	
سالم بن أبي سالم الجيشاني	سالم سَبَلان	
سالم بن أبي سالم الجيشاني	سالم أبو عبد الله	
سالم بن أبي سالم لجيشاني	سالم مولى مالك بن أوس بن الحدثان	
سليمان بن معاذ الضبي	سليمان بن معاذ الضبي	٢٥
سليمان بن قرم	سليمان بن قرم	
شراحيل بن آدم أبو الأشعث الصنعاني	شراحيل بن آده أبو الأشعث الصنعاني	٢٦

وهم الحاكم	تصويب عبد الغني له	الرقم
عبد الله بن جُبَيْر	عبدالله بن حُنَيْن	٢٧
عبد الله بن عمر النُمْيري	عبد الله بن عمر النمري	٢٨
عبد الله بن معن	عبد الله بن معن	٢٩
أبو معن الرقاشي	أبو معن الرقاشي	
عبد الملك بن ميسرة	عبد الملك بن ميسرة	٣٠
عبد الملك أبو زيد	عبد الملك أبو زيد	
عمرو بن مرة الجهيني	عمرو بن مرة الجميلي	٣١
طلحة بن زيد الأنصاري	طلحة بن يزيد الأنصاري	٣٢
عبد الرحمن بن بشير بن مسعود	عبد الرحمن بن بشر بن مسعود	٣٣
عبد العزيز بن عون شاذان	عبد العزيز بن عثمان	٣٤
عبد ربه بن رافع	عبد ربه بن نافع	٣٥
فضيل بن سليمان الحجدري	فضيل بن الحسين أبو كامل الحجدري	٣٦
مرة بن حبيب الغنوي	مرة بن حبيب القنوي	٣٧
عمر بن الحكم بن نافع	عمر بن الحكم بن رافع	٣٨
قيس بن سليمان العنري	قيس بن سُلَيم العنبري	٣٩
محمد بن موسى القطري	محمد بن موسى الفطري	٤٠
معاوية بن سمرة	معاوية بن سبرة	٤١
الحسين بن إسحاق المروزي	الحسن بن إسحاق المروزي	٤٢
منصور بن صقير، ذكر أنه من رجال الشيخين.	منصور بن صقير، ما أخرج له البخاري ولا مسلم في الصحيح	٤٣
يحيى بن هانيء، أبو هانيء	حميد بن هانيء	٤٤
يزيد بن عبد الله بن أُذَيْنَة	يزيد بن عبد الرحمن بن أُذَيْنَة	٤٥
يحيى بن أم الحصين	يحيى بن الحصين	٤٦
سعيد بن عبد الله بن الحكم بن أبي مريم	سعيد بن الحكم بن محمد بن أبي مريم	٤٧
عطاء بن السائب كنيته أبو مالك	عطاء بن السائب كنيته أبو زيد	٤٨

وهم الحاكم	تصويب عبد الغني له	الرقم
الفضل بن عطاء	الفضل بن العلاء	٤٩
أبو عبدالله مولى شداد	أبو عبدالله مولى شداد	٥٠
سالم البراد	سالم البراد	
أبو الحكم، عمران بن الحارث السُّلَمي	عبد الرحمن بن أبي نُعْم البجلي	٥١
صاحب ابن عمر	صاحب ابن عمر	
أبو الوليد يسار بن عبد الرحمن	أبو الوليد سعيد بن مِينا المكي	٥٢
أبو مجاهد الطائي	أبو مجاهد الطائي	٥٣
سعدان بن بشر	سعدان بن بشر	
أبو عبيدة اسمه عبد الأعلى بن واصل	أبو عبيدة عبد الواحد بن واصل.	٥٤
أبو كبشة السلولي	أبو كبشة السلولي	٥٥
البراء بن قيس	البراء بن قيس	

ثانياً: فهرس لأسماء الرِّجال المذكورين في كلام المصنِّف(*):

(*) وضعتُ أمام الاسم الذي نقله الحافظ عبد الغني من مدخل الحاكم. ووقع الوهم فيه رمز (و)، بينها وإن كان الوهم في الطبقة أو في جمع بين مفترقين أو فرق بين مجتمعين، فلم أشر إلى ذلك في هذا الفهرس، وأشرت إليه في الفهرس المتقدّم، فليعلم.

ثالثاً: فهرس لأطراف الأحاديث والآثار مرتبة على الحروف الأبجدية

طرف الحديث	الصحابي	الرقم
ويل للأعقاب من النار		٢٤
يا أيها الناس: إن الله أراد بكم اليسر ولم يرد بكم العسر		
والله لغزوة في سبيل الله أحب إليَّ. . . (أثر)	سعد بن أبي وقاص	٥٥

تَمَّ الكتاب بحمد الله تعالى